وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

ترْجيـحاتُ الْإمامِ ابْن قيّم الْجوزيّة في الْمسائلِ النّحويّة منْ خلال كتابهِ "بدائع الْفوائد"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – التخصص: لسانيات عربية قديمة وحديثة –

إعداد الطالب
عبد الغني بشراير

السنة الجامعية: 1436/ 1437هـ
2015/ 2016م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

ترْجيحات الإمام "ابن قيّم الجوْزيّة" في المسَائل النّحْويّة منْ خلال كـــــــــــتابه "بدائـع الفـــوائد"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – تخصص: لسانيات عربية قديمة وحديثة –

إعداد الطالب
عبد الغني بشراير

إشراف الدكتور
النذير بولمعالي

لجـــــــــــنة المـــــــــناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	د.صادق خشاب	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	رئيـــــــسا
02	د.النذير بولمعالي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
03	د.محمد خليفاتي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	عضوا مناقشا
04	د.يوسف مقران	أستاذ محاضر(أ)	المركز الجامعي بتيبازة	عضوا مناقشا

كلمة شكر

إلـــــهي ومـــــــــعبودي اللهُ * * * أحمدُه حمـدًا له يرضـــــاهُ

بجـــوده بمـــــنّه البحث اسْتتمْ * * * قـــد وفّق وسدّد لـــنا القلـــمْ

فشـــكرنا لكـــلّ من نراهـــــمُ * * * بعـــلمهم مُناضـــلين فهـــــمُ

على الهـــدى خطاهـــمُ تسيرُ * * * عقـــولهم بالحكـــــمة تُنيـــرُ

تَبجـــــيلنا للوالـــدِ النّحـــريرُ * * * أســـــتاذُنا أبُو العـــــلا النّذيـــرُ

إذْ أشـــرف وتابع هـــذا العـملْ * * * بجـــهده وحـــرصِه بلا مـــــــللْ

ثمّ نعـــــمّم الشّـكر الجزيـــلْ * * * لكـــــلّ منْ أعـــاننا ولو قليـــــلْ

شكـــرًا شكـــرًا لكلّ من سعَى * * * لـــنا بالْـــعونِ أو لـــــنا دعـَـــا



إهداء

إلى الّذين نستمدّ منهـــمُ * * * نورا يُضـــيءُ دربَنا ويرسُـــمُ

لنا طريقا كي نسيرَ فيـــهِ * * * بالصّـــلاح والهدى نُعليـهِ

وجوههُمْ مضيئة منـــوّرَة * * * نفوســـــهم زكيّة مطـــهّرَة

إلى الّذين جاهدوا في الله * * * بعلـمهم فحاربُوا الدّواهـــي

يعلوهمُ أستاذُنا المصلـحُ * * * يـُدافع عن ديننا وينصَـــحُ

شبابنا إلى التّمسّك القويمْ * * * بمنهجٍ فيه الصّراط مستقيمْ

لكنّـــنا نقـــدّم عليـــهمُ * * * إذ واجـبٌ في ديـننا محتّمُ

الوالديـن خاصّة تلكَ الّـتي * * * بالتّوحيـدِ ألهـــمتْ قريحتي

أيضًا إلى إخـــوانِنا في الله * * * فحبّـــنا لهمْ بلا تنـــاهي

ونسألُ الكـــريمَ أن يجمعنَا * * * في جنّة الفردوسِ معْ نبيّنَا

مقدمة

❖ مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

وبعد؛ فإن العلم النافع من أعظم المطالب العالية، وأجل المواهب السامية، وأربح المكاسب الغالية، ولهذا كان الاشتغال به تعلما وتعليما، وتفقها وتصنيفا، من أهم ما صرفت إليه نفائس الأيام، وبذل الجهد في تحقيق هذا المرام، وعني به أشد العناية والاهتمام، لأنه الفلك الذي عليه مدار الإسلام؛ إذ به تعرف الشرائع والأحكام، وتحكم المسائل غاية الإحكام، ويتميز الحلال عن الحرام.

وقد حمل هذا العلم من كل خلف عدوله، فنفوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فحفظ الدين، وسلم من زيغ المبتدعين.

❖ أهمية الموضوع

أقام الله عز وجل في كل مكان وزمان طائفة من العلماء الأعيان، وفرسان الميدان، يحددون لهذه الأمة أمور الإيمان، يدعون من ضل إلى الهدى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، ويحيون بكتاب الله الموتى، ويصبرون منهم على الأذى.

ومن هؤلاء الأقوام، وأئمة الأعلام: شيخ الإسلام، والحبر الهمام؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية المتوفى سنة [751هـ]، عجيب الزمان، جريء الجنان، وسيد الأقران، الذي سارت بمآثره الركبان، تغمده الله تعالى بالرحمة والرضوان، وشمله بالعفو والغفران، وأسكنه فسيح الجنان.

فقد برع في أنواع العلوم، وتقدم في أصناف الفنون، حتى صار ملجأ يتزاحم على موارده الباحثون، ومغارة يتنافس على موائده الدارسون.

إنه ذلك الفحل النحرير الفقيه، الأصولي المجتهد، المحدث، المفسر المتكلم، اللغوي الأديب، النحوي البارع، غني عن التعريف، فمؤلفاته تسطع شمسها في عالم المعرفة.

امتاز أسلوبه بالرقة الأدبية والذوق السليم، والحس المرهف، الأمر الذي دفعه إلى إنشاد الشعر في قصيدته النونية التي سماها: (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية).

ويعد كتابه (بدائع الفوائد) غرة مؤلفاته، حيث أبدى فيه براعة فائقة، وسجل فيه فوائد نفيسة في علوم شتى، وبخاصة علم النحو؛ إذ كان يقتبس من القرآن والحديث وكلام العرب، ففي كلامه أمثال رائعة، وبلاغة ساحرة.

والمستعرض لهذا المؤلف يجد صاحبه إذا عرضت عليه مسألة لغوية أو نحوية؛ لم يدعها تمر حتى يقتلها بحثا، فيقلبها ذات اليمين وذات الشمال، ثم يرجحها الترجيح الذي يميل إليه، معتمدا الدليل القاطع، والبرهان الناصع.

وإن من يقرأ مسائله النحوية يشهد له باستقامة ملكته في هذا العلم الفاضل – علم النحو– بما يلحظه من حسن تعليله لبعض هذه المسائل وترجيحه لها. ولقد وقفت له على بعض الترجيحات النحوية الرشيدة، مسترشدا بآراء فحول النحاة كسيبويه، وابن جني، والزمخشري...وغيرهم.

بل إن المتمعن في هذه المسائل النحوية والمتفحص لها يجد فيها جديدا بأسلوب مبسوط، نابع من عقل واسع الفكر والمعرفة، بعيد صاحبها كل البعد عن التعصب المذموم، أو التقليد الأعمى المشؤوم.

هذا كله دفعني إلى التبحر في ذلكم الفيض الغزير، مستخرجا منه الدرر والنفائس البهية، المتمثلة في الترجيحات العلمية للمسائل النحوية، فبعد أن درستها وحللتها آض بحثا موسوما بالعنوان: **ترجيحات الإمام ابن قيم الجوزية في المسائل النحوية من خلال كتابه "بدائع الفوائد"**.

❖ دوافع اختيار الموضوع

لا يشك مصنف أن لهذا الموضوع أهمية قصوى، وفوائد كبرى، قد توقد لها وكدي، وتمكنت في خلدي، فحركت رغباتي إلى اختياره ليكون موضوع بحثي، من أبرزها ما يلي:

* شرف علم أصول النحو، وعلو مرتبته، وسمو منزلته، فأحببت أن أنال حظا من هذا الشرف بهذا الشغف، وأتخصص فيه كبعض السلف، وأستشرف على مقاصده، وأسير على معابده، لا سيما وقد هجره كثير من الطلاب، حتى صار يقدح فيه ويعاب، وقل المتخصصون فيه علما، وكثر الباغون له ذما.

* مكانة الإمام ابن القيم رحمة الله عليه اللغوية النحوية، فقد شهد له بتقدمه في هذا الفن، ورسوخ قدمه فيه كل من ترجم لسيرته؛ وسيأتي بيان ذلك في الفصل الأول من هذا البحث؛ من ترجمة ميسرة، وأقوال فيه محررة.

* إن ابن قيم الجوزية لم يؤلف في هذا الفن مؤلفا مستقلا، إذ هي مباحث منثورة، في كتبه المشهورة، بل وحتى غير المشهورة، بعضها مذكور في محله، وكثير منها موجود في غير مظنته، ومن هنا تتجلى أهمية العناية بجمع شتاتها، وترتيب فصولها، وتنسيق نصوصها، حتى تكون قريبة المتناول، سهلة الاستفادة والتداول.

* إبراز فن أصول النحو في شخصية الإمام العلامة – ابن القيم – الفهّامة.

* لقد قرأت كتاب "بدائع الفوائد" فوقفت فيه على ترجيحات نحوية، وتعليلات علمية، بعيدة عن التعقيد، تنفع وتزيد؛ تأخذ بيد القارئ لتضعها على سر من أسرار هذا العلم، يربط فيها صاحبها بين المعنى والقاعدة؛ إذ نلمس إشارات تنير الطريق أمام المفسر والنحوي والبلاغي، فيفتح بها ما انغلق فهمه من المسائل العميقة، في علوم اللغة والشريعة، وذلك عن طريق ترجيح المسألة على وجوهها المختلفة، ليبرز من خلالها وجه الحق، بأسلوب أدق، يدعو المتأمل إلى القول بنبوغ هذه العقلية، في دقة فهم الأصول النحوية.

* المساهمة في خدمة التراث العلمي لابن القيم رحمه الله، وتقريب علومه، لتكون تذكرة للمبتدئين، وتبصرة للمنتهين، وعدة للباحثين، وعمدة للمجتهدين.

❖ إشكالية البحث

عرّف الأصوليون **الترجيح** بأنه "تقوية أحد الطرفين على الآخر، فيعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر" قال ذلك الرازي، وعلق الشوكاني على هذا القول بأن القصد تصحيح الصحيح ، وإبطال الباطل.

وقيل:"هو إثبات مزية لأحد الدليلين على الآخر".

من هذا المنطلق؛ يسعى البحث للإجابة عن التساؤل التالي:**كيف كان ابن قيم الجوزية في ترجيحاته للمسائل النحوية؟ هل هو مقلد أم مجتهد أم متوقف؟ وماهي مصادره في ذلك؟**

❖ المنهج المتبع في البحث

سلكت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي مع التمثيل والوصف، حيث قمت بعرض مسائل نحوية أوردها ابن قيم الجوزية في كتابه "بدائع الفوائد"؛ والتي رجح فيها بعلمه البصير، ووجهها بعقله المنير، مع ترتيبها ترتيبا مميزا ادعته آلية البحث. وكنت بين الفينة والأخرى أضع تعليقا بسيطا يتناسب و طبيعة الطرح، محترما آراء النحاة الأكابر، دون أن أغامر أو أجاسر.

❖ الدراسات السابقة

لقد كنت أحجو أنني المبرز في هذه الدراسة، وصاحب الثمرة الأولى في هذه الغراسة، إلا أنني بعد العكوف الطويل، والسهر العليل؛ ألفيت عكس التصور، فياله من تصور!!

نظرا لشهرة هذا الكتاب، بين أولي النهى وأولي الألباب؛ فقد يكاد يقتل بحثا، فيرتد دررا مستحثا. من عنوانه الصغير المبنى الكبير المعنى، سواء علينا أقرأنا المحتوى أم لم نقرأه؛ نفهم المكنون فيه.

"بدائع الفوائد": يعني بذلك معانقته كل فائدة بديعة، في علوم الآلة، أو في علوم الشريعة. درسه المفسرون، والأصوليون، وعلماء العقيدة، واللغويون، والنحويون...

مختلفة بذلك مداركهم، متفرعة وسائلهم، مشتتة أهدافهم، من مقل ومكثر، ومقر ومنكر.

درسه الشيخ الباحث السوري "أيمن الشوا" دراسة مستفيضة في كتاب مستقل، غير أن كتابه لم أتشرف باقتنائه، وعناوين أخرى تمس البحث مسا في صميمه، لكنها بقيت عقيمة، - ويجعل من يشاء عقيما- كيف ذلك وأنني لم أقرأ إلا العنوان على الأنترنيت، فلاكتاب مصور، ولا بحث مكرر. ومما هو كذلك: "النحو في بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية" (دراسة استقرائية موازنة)، "الاتجاه النحوي لابن القيم في بدائع الفوائد".

وللأمانة العلمية فقد استفدت من دراسات مشابهة لهذه الدراسة؛ ومن ذلك: "ترجيحات الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه (شفاء العليل)" –دراسة وتحليلا- إعداد الطالب: بشير إسماعيل حمو، الجامعة الإسلامية بغزة، 1428هـ- 2007م.

"خصائص لغة ابن قيم الجوزية من خلال كتابه (مفتاح دار السعادة)" إعداد الطالبة: نصيرة زيد المال، جامعة تيزي وزو بالجزائر، 2001م.

❖ الصعوبات التي واجهتني عند كتابة البحث

الحمد لله أن يسر لي كتابة هذا البحث وإتمامه، إلا أنني كابدت مكابدة من أجل إلمامه، وذلك للأسباب التالية:

- صعوبة في جمع المادة العلمية بسبب كبر حجم المدونة، فالكتاب – بدائع الفوائد – يحوي أربعة أجزاء. والمسائل النحوية ليست مخصصة في جزء مستقل بل هي مبثوثة في ثنايا هذه الأجزاء، إلا أننا يمكن الحكم على كثرة ورودها في الجزئين الأول والثاني.
- نظرا لاهتمامي المنصب فقط على المسائل النحوية التي نجد فيها ترجيحا، فقد عانيت من أجل توسيع هذا البحث، إلى أن اهتديت إلى خطة أخرجتني من هذا المأزق.

- هناك بعض الظروف الخاصة – الله اعلم بها – حالت بيني وبين هذه المذكرة.
- اهتمامي بالتوظيف جعلني أنقطع انقطاعا يطول بين الفينة والأخرى، حتى إنني في بعض الأحيان قد أنسى ما جمعت، مما يفرض علي مراجعة كل صغيرة وكبيرة؛ فيضيع جل مجهودي من أجل ذلك، قبل أن أستدرك وأواصل ما بدأته.

❖ **المنهجية المتبعة**

قسمت البحث –بعون من الله وتوفيقه– إلى: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما **المقدمة** فها هي ذه؛ أذكرها وأبرز فيها أهمية الموضوع، وإشكاليته، والمنهج الذي اعتمدته، مبينا أسباب اختياري الموضوع، وهل له من دراسات سابقة، كاشفا تلك الصعوبات والعوائق التي حالت بيني وبين الجمع والضم، وكيف أنني نجوت من شباكها باعتمادي طائفة من المصادر والمراجع، وما هي الخطة المرسومة لذلك؟ وسأذكر بقية التفصيل في حديثي عن الخطة.

إلا أنه ينبغي ذكر مسألة مهمة جدا ألا وهي الكشف عن الرموز المستعملة في هذا البحث والتي قد تستشكل على بعض القراء.

- لم أهمش للآيات القرآنية في الجزء المخصص للتهميش؛ وإنما ذُيّلت كل آية بمظانها في ثنايا البحث.
- أما بالنسبة للتهميش فيمكن عرض مثالين تفصيليين لذلك وهما كالآتي:

*ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، تحقيق أحمد عبد السلام، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، د.ت)، ج 3/ ص 112.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، (د.م: دار إحياء التراث، مطبعة الحلبي، ط1، 1954م)، ج 1/ ص 253.

❖ **خطة البحث**

وتتضمن –كما بينت سابقا– مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

فالمقدمة مُقَدَّمَةٌ.

أما الفصول فهي:

الفصل الأول: عرفت فيه ابن القيم وكتابه بدائع الفوائد؛ ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن القيم وعصره؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مقومات البيئة والعصر الذي عاش فيه ابن القيم.

المطلب الثاني: مولده ونسبه ونشأته.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: الكتب والمؤلفات التي كتبت عنه.

والبحث الثاني: للحديث عن الكتاب "بدائع الفوائد"؛ وجعلت له مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب بدائع الفوائد.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب النحوية.

ثم **الجانب التطبيقي** الذي خصصت له الفصلين الثاني والثالث كما يأتي:

الفصل الثاني: مسائل ابن القيم الخلافية ومصادره في ذلك. ويشتمل على مبحثين اثنين هما:

المبحث الأول: المسائل الخلافية التي ذكرها ابن القيم. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين.

المطلب الثاني: المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين.

المطلب الثالث: المسائل الخلافية التي اكتفى بذكرها ولم يبد فيها ترجيحا.

المطلب الرابع: المسائل الخلافية التي انفرد بها في بدائع الفوائد.

وعنوان **المبحث الثاني**: المصادر التي اعتمد عليها أو استفاد منها، وموافقته لها أو معارضته إياها. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: (الكتاب) لسيبويه.

المطلب الثاني: (الخصائص) لابن جني.

المطلب الثالث: (الكشاف) للزمخشري.

المطلب الرابع: (نتائج الفكر) للسهيلي.

المطلب الخامس: (التسهيل) لابن مالك.

وتستكمل الدراسة التطبيقية **بالفصل الثالث** الذي عنونته: **دراسة تحليلية لترجيحات ابن قيم الجوزية**. وبما أنه عمق البحث وصميمه؛ اشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: ترجيحاته المتعلقة بالحركة الإعرابية والتنوين.

المبحث الثاني: الوصلات والأسماء الموصولة والأفعال.

المبحث الثالث: العطف.

المبحث الرابع: في الروابط بين الجملتين والتقديم والابتداء بالنكرة.

المبحث الخامس: الإضافة وترجيحات مضافة.

وللعلم فإن المباحث الثلاثة الأولى يشتمل كل مبحث منها على خمسة مطالب، وأما الرابع فإنه يشتمل على ثلاثة مطالب، والخامس على أربعة مطالب.

كما يتفرع عن كل مطلب من المطالب المشتملة في الفصول السالفة الذكر فروع؛ التي منها عناوين أو مسائل؛ تتناسب وطبيعة المحتوى.

هذا؛ فالحق والحق أقول: ليس للبحث فيه يدان، لأنني أعلم أني لست من فرسان هذا الميدان، ولا من جملة هؤلاء الأقران، ولا المبرز على حلبة الرهان، ولكن لم أدخر جهدا في تنسيقه

وترتيبه، ولابد أن يقع مني سهو أو خطأ، وذلك من طبيعة البشر، ويأبى الله العصمة إلا لكتابه. ولله در القائل:

فإن تجد عيـــــــبا فسد الخلـــــلا فجل من لا عـــــــــيب فيه وعـــــلا

والله نسأل أن يوفقنا إلى الصواب في القول والعمل، ويحفظنا من الخطإ والزلل، إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الفصل الأول

التعريف بابن قيم الجوزية، وكتابه بدائع الفوائد

توطـــــــئة

سأتحدث في هذا الفصل عن البيئات: السياسية والعلمية والاجتماعية التي عاصرها ابن القيم، ودراسة هذه المقومات الثلاثة ضرورية، لأن لها أثرا في تكوين الإنسان، كما أن الفرد يكتسب مجموعة من الصفات من بيئته العامة المتمثلة في أحوال عصره، وبيئته الخاصة المتمثلة في المحيط الأسري والعائلي، ولا يمكن لأي باحث أن يجحد أثر الظروف السياسية والنهضات العلمية، والحالات الاجتماعية في صبغ الأفراد والمجتمعات صبغة خاصة، وتلوين أهدافهم واتجاهاتهم بما يتناسب والظروف التي يحيون فيها.

إذن؛ في هذا الفصل سأتعرض للأمور التالية:

المبحث الأول: التعريف بابن القيم وعصره. وفيه:

المطلب الأول: مقومات البيئة والعصر الذي عاش فيه ابن القيم.

المطلب الثاني: مولده ونسبه ونشأته.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: الكتب والمؤلفات التي كتبت عنه.

المبحث الثاني: كتاب بدائع الفوائد. ويحوي:

المطلب الأول: التعريف بكتاب بدائع الفوائد.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب النحوية.

المبحث الأول

التعريف بابن القيم وعصره

ويشتمل على أربعة مطالب وهي:

1. **المطلب الأول:** مقومات العصر والبيئة التي عاش فيها.
2. **المطلب الثاني:** نسبه ومولده ونشأته.
3. **المطلب الثالث:** مؤلفاته.
4. **المطلب الرابع:** الكتب والمؤلفات التي كتبت عنه.

➢ المطلب الأول: مقومات العصر والبيئة التي عاش فيها.

يستطيع الباحث أن يفرد مؤلفا خاصا للحديث عن الفترة الزمنية التي عاشها ابن القيم، أو يعقد لها بابا واسعا كما فعل بعض الباحثين، وليس هذا من أهداف البحث، إنما الغرض هنا عرض أهم معالم العصر الذي شهده ابن القيم، من غير دخول في تفصيلات أو تحليلات يمكن مراجعتها في الكتب المتخصصة التي قامت لتحقيق هذه الأغراض، وسأغطي في هذه الدراسة الجوانب الثلاثة التالية: السياسي، العلمي، الاجتماعي.

• الفرع الأول: الجانب السياسي.

مني العالم الإسلامي في سنة (656هـ) بحادث زلزل كيانه السياسي، حيث استولى التتار على بغداد، وقتل الخليفة المستعصم، وقضي على الخلافة العباسية[1]، فتفرق الكيان السياسي للبلاد الإسلامية إلى ممالك صغيرة يحكمها أمراء غير خاضعين لسلطة الخلافة، وكانت من هذه الممالك التي قامت قبل حياة ابن القيم وأثناءها الدولة المملوكية في مصر (648هـ –922هـ)، والتي خلفت في الحكم الدولة الأيوبية (567هـ – 648هـ)[2].

ومع استقلال المماليك بالحكم في مصر؛ كان تخوفهم كبيرا من خطر التتار الذي بدأ يلوح على حدود الشام، فكانت موقعة عين جالوت[3] (658 هـ) بقيادة السلطان قطز، وفيها انتصر على التتار، وكان هذا النصر تمهيدا لأن يتولى المماليك حكم الشام إلى جانب مصر، فجاءه حكام الشام، وأعلنوا له الولاء، فكان للشام ومصر حاكم واحد في القاهرة، وكان ينيب عنه في الشام نوابا في مختلف المدن.

---

[1] الخالدي، إسماعيل: العالم الإسلامي والغزو المغولي، (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1402هـ - 1984م)، ص 86 وما بعدها.

[2] المماليك خليط من الأتراك والشراكسة والروم والروس والأكراد فضلا عن أقلية من مختلف البلاد الأوروبية، ويرجع تاريخ استخدامهم في العالم الإسلامي إلى ما قبل قيام دولتهم، حيث إن أول من استخدمهم هو الخليفة العباسي المأمون، ثم أكثرت الدولة الطولونية من شرائهم، وعلى نهجها الدولة الأيوبية في مصر، وقد نبغ من المماليك في عصر الصالح نجم الدين أيوب عدة أشخاص كان لهم دور أدى إلى قيام الدلوة المملوكية، انظر: حسن، علي إبراهيم: تاريخ المماليك البحرية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1967م)، ص 24 وما بعدها.

[3] مدينة بين بيسان ونابلس بفلسطين المحتلة، وكانت موقعة عين جالوت نقطة تحول خطيرة في تاريخ المسلمين والعالم، حيث وقف المد التتاري على حدود الشام، ومع أنهم استمروا بعد هذه الموقعة يهددون الشام، إلا أن تهديدهم لم يتخذ شكل غزوات كاسحة، انظر: عاشور، سعيد عبد الفتاح: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ط، 1990 م)، ص 198، والعبادي، أحمد: في تاريخ الأيوبيين والمماليك، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ط، 1995م)، ص 127 وما بعدها.

وقد تميز حكم المماليك بالاضطرابات الداخلية، فالسلاطين لم يحيوا حياة الاستقرار، بل كانوا معرضين للقتل والعزل والإذلال، ولذلك لم تطل فترات الحكم فقد كان الملك يخلع بعد فترة قصيرة في الغالب الأعم[1].

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فإضافة للمد التتاري عام (656هـ)[2]؛ فقد تعرضت بلاد الشام إلى غزو صليبي، حيث نجحت الحملة الصليبية في تكوين أربع إمارات في بلاد الشام، وهي القدس، وأنطاكية، والرها، وطرابلس، في الفترة من (490هـ – 690هـ)، وقد خلفت هذه الحرب وراءها تعصبا وكرها نتيجة للتخريب الذي قام به الغزاة بمساعدة ممن كانوا يساكنون المسلمين من النصارى.

- **الفرع الثاني: الجانب العلمي.**

من يقرأ ما كتبه المؤرخون يستنتج أن مصر والشام في عصر ابن القيم كانتا تعجان بالمؤسسات العلمية، حيث ازداد عدد هذه المؤسسات بعد تولي المماليك الحكم، فقد وجد هؤلاء الحكام أنه لابد من الاستعانة بالعلماء لدعم حكمهم، والتفاف الشعب حولهم، وإضفاء صفة الشرعية على كيانهم وتصرفاتهم، فكانت الجوامع بمثابة الجامعات، والمدارس، والزوايا، وتخصصت بعض دور التعليم في برامجها، فلتحفيظ القرآن معاهده، وللحديث وعلومه مدارسه، وللمذاهب المختلفة أبنية ودور[3] .

---

[1] بلغ الاقتتال على السلطة في عهد المماليك مدى كبيرا، حتى إن المظفر قطز القائد العظيم الذي هزم التتار تم الغدر به على يد بيبرس وبعض المتآمرين بعد فترة قصيرة من انتصاره، وكان شعار الأمراء في اقتتالهم على السلطنة أن البقاء للأقوى، انظر: حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص 45، والعبادي، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص 151 – 206.

[2] تعرضت الشام مرة أخرى لبعض التحرشات من التتار عام 699هـ، وبرز في الجهاد والاستبسال شيخ ابن القيم ابن تيمية، فكان له أثر في النصر على التتار في واقعة (مرج الصفر)، سنة (702 هـ)، ويبدوا أن هذا كان أحد الأسباب لإعجاب ابن القيم بشيخه، فقد كان صغيرا وقتها، انظر: عاشور، فايد: الجهاد الإسلامي ضد الصليبية في العصر الأيوبي، (القاهرة: دار الاعتصام، د.ط، د.ت)، ص 65 وما بعدها.

[3] ذكرت كتب التاريخ الكثير من دور التعليم مثل جامع عمرو، والجامع الأزهر، وجامع الحاكم، أما المدارس فمنها المدرسة الصلاحية والكاملية، والظاهرية، انظر مثلا: المقريزي، أحمد بن علي: الخطط المسماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (القاهرة: مطبعة النيل، ط1، 1326هـ)، ج 4/ ص 4 وما بعدها.

وقد أسهم العلماء بقدر كبير في تنشيط العلوم الإسلامية كافة، وصنفوا كتبا كثيرة وتوسعوا في الكتابة، حيث ألف في هذا القرن كتب قيمة تعتبر المراجع المعتمدة للمتأخرين[1]، إلا أن الدراسات العلمية في هذا العصر اتسمت عموما بالتحيز الفكري والتعصب المذهبي، فمع كثرة المعلومات في هذا العصر، لم يكن التفكير مطلقا في مصادرها ومواردها، ولم تكن المقايسة بين صحيح الآراء وسقيمها مقايسة حرة من التعصب المذهبي بقدر يتناسب مع تلك الثروة، فكان العلماء يتلقونها ويستحفظون عليها، ولكن لا يقدرونها حق قدرها بالنظر الفاحص المجرد[2].

ويمكن القول بصفة عامة: إن اختلاف الآراء وتضارب الأفكار كان السمة الغالبة من بداية القرن السادس وحتى نهاية الثامن، فالعلماء قد اختلفت مناهجهم في الحديث والتفسير والنحو والفقه والعقائد، ولكن أكثرهم مقلدون، وليسوا مجتهدين مستنبطين، حتى في العقائد ارتضوا التقليد والاتباع، ولم يسيروا وراء البرهان[3].

عموما فقد أسهم الجو العلمي السائد في عصر ابن القيم وخاصة بدمشق أحد حواضر العلم آنذاك في قوة الشخصية العلمية لابن القيم، ونظرا لكثرة العلماء والمصنفات فقد وجد ابن القيم السبيل أمامه ممهدا للدراسة الشرعية، واللغوية، وعلم الكلام، والتصوف، إلى غيرها من العلوم الشرعية والعلمية.

- **الفرع الثالث: الجانب الاجتماعي.**

اتصفت الحياة الاجتماعية في عصر سلاطين المماليك بالحركة والنشاط والصخب، فضلا عن الثراء والترف، فمن المعروف عن المماليك أنهم عاشوا طبقة أرستقراطية، يحكمون البلاد ويتمتعون بالجزء الأكبر من خيراتها، أما أهل البلاد فقد استطاع بعض فئاتهم أن يحتفظ لنفسه بمكانة مرموقة في المجتمع، في حين ظل غالب أهل البلاد من العوام والفلاحين يحيون حياة أقرب إلى البؤس والحرمان. إلى جانب ذلك فقد اهتم السلاطين بإقامة الأسواق الكبيرة، والمنشآت الاجتماعية

---

[1] أبوزهرة، محمد: ابن تيمية حياته وعصره آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت)، ص 134 وما بعدها، وعاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص 321 وما بعدها.

[2] أبوزهرة، ابن تيمية، ص 131.

[3] أبوزهرة، ابن تيمية، ص 130.

المتنوعة مثل الفنادق والخانات والحمامات، وعلى الرغم من حالة القلق السياسي نتيجة للاضطرابات الداخلية والخارجية إلا أن الناس حرصوا على الإقبال على وسائل الترفيه واللهو، من ذلك الخروج إلى الحدائق العامة، والرغبة في سماع الموسيقى، والتلهي بمشاهدة السباقات والألعاب الرياضية.

وإضافة إلى ما سبق فقد تميزت هذه الفترة عموما بتفشي الكثير من الأمراض الاجتماعية، من كثرة الظلم والمكر والدسائس، وشيوع الانحلال الخلقي، وتفشي البدع في صفوف العامة من المسلمين[1].

هذا القلق الاجتماعي والاضطراب الداخلي إلى جانب الاضطرابات الخارجية، جميع ذلك جعل ابن القيم ينهض بمسؤولياته تجاه أمته، ومن ثم فقد سخر ابن القيم علمه الواسع ومعرفته المتعددة الجوانب في الإصلاح الاجتماعي والسياسي، والتركيز على معالجة كثير من القضايا والإشكالات التي تواجه المسلمين وخاصة في المجالات الشرعية.

[1] الحجي، حياة ناصر: أحوال العامة في حكم المماليك، دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (الكويت: دار القلم، ط2، 1994م)، حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص 446 وما بعدها.

➢ **المطلب الثاني: نسبه ومولده ونشأته**[1].

1- هو الشيخ الإمام، العالم، العامل، شمس الدين، أبوعبد الله، ابن الشيخ العالم شرف الدين أبي بكر، ابن الشيخ الكبير أيوب بن سعد، الشهير بابن قيم الجوزية، الحنبلي، الدمشقي[2]، ولد سنة (691هـ - 1292م)، في مدينة أزرع والتي كانت تسمى قديما « زُرْع »[3] وهي قرية صغيرة من قرى حوران، تبعد عن مدينة دمشق (55) ميلا.

2- اشتهر والد ابن القيم وهو أبوبكر بلقب « قيم الجوزية »، والجوزية: اسم مدرسة عظيمة من مدارس الحنابلة بدمشق، سميت بالجوزية نسبة إلى واقفها الشيخ محيي الدين يوسف بن الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد الشهير بابن الجوزي، وقد كان الشيخ أبوبكر والد ابن القيم قائما على المدرسة الجوزية، فغلب عليه هذا اللقب، ودعي به، كما دعي به أولاده، وكثير من أحفاده.

« وقيم القوم: الذي يقوم بشأنهم ويسوس أمورهم »[4]، على ما ذكره أهل اللغة، وقيم الدار أو المدرسة القائم عليها، المدبر لأمورها وشؤونها، وهذا قريب مما نطلق عليه في المصطلح المعاصر بناظر المؤسسة، أو مديرها، أو نحو ذلك[5].

---

[1] اعتمدت في بيان ترجمة ابن القيم على الكتب القديمة التي ترجمت له، انظر: ابن كثير، اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبوالفداء: البداية والنهاية، (بيروت: مكتبة المعارف، د.ط، د.ت)، ج 14/ ص 123 وما بعدها، وابن مفلح، برهان الدين ابراهيم بن محمد: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1990م)، ج 2/ ص 384، والعسقلاني، ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد خان، (حيدر أباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف، ط2، 1972م)، ج 5/ ص 137، وابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين: طبقات الحنابلة، تحقيق حامد الفقي، (د.م: مطبعة السنة المحمدية، د.ط، 1372هـ - 1972م)، ص 447، وابن العماد، عبد الحي بن أحمد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج 3/ ص 168، والشوكاني، محمد بن علي: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج 2/ ص 143.

[2] اتفقت مصادر ترجمته على جر نسبه إلى جد أبيه "سعد" ثم اختلفت بعد ذلك.

[3] أزرع نسبة إلى زُرع، ويقال لها اليوم أزرع قرية من أعمال حوران، وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق، انظر: الحموي، ياقوت: معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج 3/ ص 135.

[4] أنيس: إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، (القاهرة: دار إحياء التراث، د.ط، د.ت)، ج 2/ ص 768.

[5] ذكر الشيخ شعيب الأرناؤوط أن المدرسة الجوزية احترقت عام (820 هـ)، على ما ذكر قاضي شهبة، ثم أعاد عمارتها شمس الدين النابلسي، كانت في أول سوق البزورية بدمشق المسمى قديما سوق القمح، وقد اختلس جيرانها معظمها، وبقي منها بقية صارت محكمة إلى سنة (1327هـ)، وآخر ما صارت إليه أنها أعمرت حوانيت، وجعل فوقها مسجد صغير تقام فيه الصلوات حتى اليوم، انظر: ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر الدمشقي: جلاء الأفهام، (الكويت: دار العروبة، ط 2، 1407هـ - 1987م)، ص 9.

3- نشأ ابن القيم في جو علمي في كنف والده الشيخ قيم الجوزية، حيث أخذ عنه الفرائض، وذكرت بعض كتب التراجم بعض أفراد أسرته غير أبيه، ممن عرف بالعلم، مثل:

- ابنه عبد الله: ولد سنة (723هـ)، ووفاته سنة (756هـ)، كان مفرط الذكاء والحفظ، حفظ سورة الأعراف في يومين وصلى بالناس وعمره تسع سنين، وهو الذي تسلم التدريس في الصدرية بعد والده، وهو الذي أبطل بدعة الوقيد[1] بجامع دمشق في ليلة النصف من شعبان[2].

- ابنه إبراهيم: ولد سنة (716هـ)، وتوفي سنة (767هـ)، وقد أفتى ودرس بالصدرية، اشتهر صيته وكان على طريقة أبيه، وله شرح ألفية ابن مالك[3].

4- بدأ ابن القيم طلبه للعلم منذ نعومة أظافره، حيث ذكر أنه أخذ العلم عن أحد علماء الحنابلة بقوله: « سمعت عليه عدة أجزاء، ولم يتفق لي قراءة هذا العلم عليه لصغر السن، واحترام المنية »[4]، ويقصد بهذا العالم أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن نعمة النابلسي، فقيه عالم توفي سنة (697 هـ)[5]، وهذا يعني أن ابن القيم سمع منه وهو في سن السادسة، وقد ذكرت الكتب التي ترجمت له مجموعة كبيرة من شيوخه كما يأتي معنا، وبالنظر في تاريخ وفياتهم يتأكد لنا طلبه للعلم في الصغر، حيث إن كثيرا من مشايخه قد توفوا وهو في الخامسة عشرة من عمره قد تزيد أو تنقص قليلا.

5- نشأ ابن القيم بدمشق، وهي على النحو الحضاري والثقافي الذي حددنا معالمه، فبها العديد من المدارس، ومن بينها الصدرية والجوزية اللتان كان له صلة بهما، ولما كان أبوه فقيها حنبليا بارعا في الفرائض؛ أخذ عنه ابنه هذا الفضل، وذلك بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة وطرف من العلوم الأولية.

---

[1] في هذه الليلة كانت تشعل القناديل في منتصف الليل بجامع دمشق، وقد حاول العلماء قبل ذلك إبطال هذه البدعة ولم يتسن لهم، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 34، 235، 240.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 235.

[3] العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 1/ ص 56.

[4] ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر الدمشقي: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 14، 1407هـ - 1986م)، ج 3/ ص 616.

[5] ابن العماد، شذرات الذهب في أخبر من ذهب، ج 3/ ص 437.

وقد ذكرت كتب التراجم[1] عددا من شيوخ ابن القيم أذكر هنا بعضهم:

- محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبكي، أبوعبد الله، شمس الدين، (ت 709هـ)[2]، وقد قرأ عليه ابن القيم العربية، « وألفية ابن مالك » « والكافية الشافية » وغيرها من الكتب اللغوية.

- فاطمة بنت جوهر، المسندة، المحدثة، (ت 711 هـ)[3].

- محمد صفي الدين بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الشافعي (ت 715 هـ)[4]، أخذ عنه ابن القيم الأصلين، وأصول الفقه والتوحيد.

- عيسى بن عبد الرحمن المطعم (ت 717 هـ)[5].

- إسماعيل؛ مجد الدين بن محمد الفراء الحنبلي (ت 729 هـ)[6]، أخذ عنه الفـرائض والفقه، وقرأ عليه « مختصر أبي القاسم الخرقي »، وكتاب « المقنع » لابن قدامة، وأخذ عنه الأصول.

- محمد شمس الدين، أبوعبد الله محمد بن مفلح بن مفرج المقدسي الحنبلي، (ت763هـ)[7]، كان ابن القيم يراجعه في كثير من المسائل.

6- إضافة إلى طلبه العلم على أيدي شيوخه، فقد كان رحمه الله مغرما بجمع الكتب، وهذا دليل رغبته في طلب العلم بحثا وتصنيفا، وقد ظهرت ميزة اقتنائه مكتبة واسعة في سعة مؤلفاته وموسوعيتها، وتعرضه بالكتابة والتصنيف لمختلف مجالات العلوم الشرعية والنفسية والعلمية واللغوية، وقد وصف تلاميذ ابن القيم مكتبته بقولهم: « واقتنى من الكتب ما لم يتهيأ لغيره تحصيل

---

[1] ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 168، ابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ج 2/ ص 384، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج 5/ ص 137، والشوكاني، البدر الطالع، ج 2/ ص 143.

[2] ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 20.

[3] ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 4/ ص 259.

[4] ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 37.

[5] ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 4/ ص 240.

[6] ابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ج 1/ ص 272.

[7] ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 199.

عشره من كتب السلف والخلف »[1]، وقد ذكر بعضهم أن أولاده بقوا يبيعون منها بعد وفاته دهرا طويلا مما يدل على كثرتها[2].

7- كان كثير العبادة، كثير إحياء الليالي، يطيل الصلاة ويخشع فيها، ويداوم على ذكر الله، حج مرات عديدة وأقام بمكة المكرمة، وحكى عنه أهلها حكايات من كثرة عبادته وتهجده وطول صلاته إلى الغاية القصوى، حتى وصفه أحد تلامذته بأنه لا يعلم في هذا العالم في زمانه من هو أكثر عبادة منه[3].

8- رحل ابن القيم إلى القدس ونابلس ومصر ومكة، وقد أشار إلى عدد من رحلاته في بعض كتبه[4]، حيث ذكر رحلته إلى القاهرة والقدس ومكة، وقد عُرف عن ابن القيم حرصه على الاستفادة من وقته في رحلاته هذه، فعرف عنه التصنيف فيها مع بعده عن وطنه ومكتبته، ومن الكتب التي صنفها في أسفاره « مفتاح دار السعادة »، و« زاد المعاد في هدي خير العباد »، و«بدائع الفوائد »، و« روضة المحبين »، و« تهذيب سنن أبي دأو د »، و« الفروسية ».

ولم يكثر ابن القيم من الرحلة في طلب العلم، ويرد ذلك لأسباب مختلفة، منها أن دمشق بلد ابن القيم كانت حاضرة العلم ومحط رحال العلماء، ثم إنه لازم شيخه بعدما التقى به، وعاش في عصر دونت فيه الكتب، فكان يستفيد من هذه المصنفات[5] .

9- كان ابن القيم ذا معرفة واسعة، فقد تفنن في علوم الإسلام، فكان عالما بالتفسير وأصول الدين والحديث ومعانيه، والفقه ودقائقه، وبالعربية وتعلم الكلام والنحو وغير ذلك، ولم يدع نحلة

---

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 235.

[2] العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 5/ ص 138.

[3] ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 234 – 235.

[4] انظر بعض هذه الإشارات في كتبه: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، د.ط، د.ت)، ج1/ ص 87، وإغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق محمد حامد الفقي، (بيروت: دار المعرفة، ط 2، 1395 هـ - 1975 م)، ج 1/ ص 17، وبدائع الفوائد، تحقيق هشام عطا وآخرون، (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ط1، 1416 هـ - 1996 م)، ج 3/ ص 764.

[5] انظر هذه الأسباب: في مقدمة الشيخ مشهور بن حسن على كتاب الفروسية لابن القيم.

أو مذهبا إلا عرضه في كتبه، وله معـــترفة بالتوراة والإنجيل والمزامير، وقيل: إنه يتقن العبرية والسريانية[1].

10- أمَّ ابن القيم بالمدرسة الجوزية، وكانت بشهادة العلماء من أحسن المدارس وأوجهها، ثم قام بتدريس العلوم الشرعية في المدرسة الصدرية[2] ابتداءً من سنة (743هـ)[3]، وقد عرف عنه انتصابه للإفتاء، وأوذي بسبب فتاويه[4]، وقد ذكرت بعض كتب التراجم عنه أنه كان يخطب في المساجد[5].

11- يعتبر ابن القيم التلميذ النجيب لابن تيمية ومدون علومه، حيث إنه تفرد بخصائص ومزايا لم تتوفر في غيره من التلاميذ، فقد ظل يشارك أستاذه في أحواله وأعماله طوال حياته ولم يفارقه حتى وفاته، وثبت على حبه وإعجابه به، وقد بدأت ملازمته لشيخه ابن تيمية عند رجوعه من مصر إلى دمشق سنة (712هـ)، واستمرت صحبته له إلى وقت وفاته (728هـ)، وبهذا تكون مدة مرافقته لابن تيمية ستة عشر عاما، تلقى فيها عنه العلم، وقرأ عليه فنونا كثيرة[6].

وقد اشترك ابن القيم مع شيخه في محاربة التعصب المذهبي، ودعوَا إلى الرجوع إلى السنة ومحاربة الفرق المختلفة، إلا أن ابن القيم كان أكثر هدوءا من شيخه في معالجة كثير من الأمور التي كان شيخه يعالجها بشكل يتسم بالحدة، وهذا مما أسهم في قبول كتاباته عند المخالفين.

ولا يعني تأثره بشيخه أنه كان نسخة عنه، فابن القيم كما يرى الدارسون له، أنه ناقش أفكار شيخه وخالفها إذا اقتضى الأمر ذلك، بل نص على أنه إذا ترجح عنده خلاف مذهبه الحنبلي فإنه يقول بخلاف المذهب.

---

(1) ذكر أحمد البقري أن ابن القيم كان ناقلا لأقوال اليهود ممن يعرف لغتهم، البقري، انظر: البقري، أحمد ماهر: ابن القيم من آثاره العلمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعية، د.ط، 1407هـ -1987م)، ص 226، وهو في ذلك اعتمد على بعض الألفاظ التي ذكرها ابن القيم في كتبه وتدل على معرفته باللغة العبرية.

(2) مدرسة كانت بدرب يقال له درب الريحان، وقد محيت آثارها وصارت دورا، انظر: شرف الدين، ابن القيم الجوزية، ص 56.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 201 – 202.

(4) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 5/ ص 138، والشوكاني، البدر الطالع، ج 2/ ص 143، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 168.

(5) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 174.

(6) ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 168، والشوكاني، البدر الطالع، ج 2/ ص 143، 145.

12- سجن ابن القيم مرتين؛ الأولى كانت مع شيخه في القلعة منفردا عنه، وذلك بعد أن أهين وطيف به على جمل مضروبا بالدرة سنة (726هـ)، ولم يفرج عنه إلا بعد موت شيخه سنة (728هـ)، ثم حبس مرة أخرى لإنكاره شد الرحال إلى قبر الخليل، وجرت له محنة مع القضاة سنة (746هـ)[1]، وذلك أنه أفتى بجواز المسابقة بغير محلل، فأنكر عليه قاضي القضاة آنذاك، وطلبه، فرجع عما كان يفتي به[2].

13- تلقى عنه العلم جماعة من العلماء في حياة شيخه وبعد وفاته، كان العلماء الذين يعاصرونه يبجلونه كثيرا، وممن تتلمذ عليه أئمة مشهود لهم بالعلم، وأذكر هنا بعضا منهم من خلال ما ذكرته كتب التراجم[3]:

- الفقيه، المقرئ، المحدث، الحافظ، محمد شمس الدين أبو عبد الله بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي (ت 744هـ)[4]، ذكره ابن رجب ضمن تلاميذ ابن القيم بقوله: « كان الفضلاء يعظمونه ويتتلمذون له، كابن عبد الهادي وغيره »[5].

- المفسر، الحافظ، الأصولي، علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، تقي الدين، أبوالحسن، (ت 756هـ)[6].

- الحافظ، المفسر، المشهور عماد الدين، إسماعيل، أبوالفداء بن عمر بن كثير القرشي الشافعي، (ت 774هـ)[7]، قال ابن كثير عن نفسه:« كنت من أصحب الناس له، وأحب الناس إليه»[8].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 123 وما بعدها، والعسقلاني، الدرر الكامنة، ج 5/ ص 138، والشوكاني، البدر الطالع، ج 2، ص 143 – 144.

(2) كان سبب هذه المحنة أن ابن القيم صنف في المسألة مصنفا ونصر فيه ما ذهب إليه ابن تيمية، ثم صار يفتي به جماعة من الترك ولا يعزوه إلى ابن تيمية، فاعتقد من اعتقد أنه قوله وأنه مخالف في ذلك للأئمة الأربعة، وحصل في ذلك كلام، وانفصل الحال على أن أظهر ابن القيم موافقته للجمهور في المسألة، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 216.

(3) انظر من ذكر تلاميذه من كتب التراجم: ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 169، وابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ج 2/ ص 384.

(4) ابن العماد، شدرات الذهب، ج 3/ ص 141.

(5) ابن رجب، طبقات الحنابلة، ص 447.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 252، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 179.

(7) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 1/ ص 445.

(8) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 234.

- الفقيه، الحافظ، عبد الرحمن، زين الدين، أبوالفرج بن أحمد بن عبد الرحمن، الملقب (بابن رجب الحنبلي)، (ت 795 هـ)[1]، قال في ترجمة شيخه: « ولازمت مجلسه قبل موته أزيد من سنة، وسمعت عليه قصيدته « النونية الطويلة » في السنة، وأشياء من تصانيفه، وغيرها »[2].

14- توفي ابن قيم الجوزية ليلة الخميس في الثالث عشر من رجب وقت أذان العشاء الآخرة، سنة (751هـ)، وصلي عليه من الغد عقب صلاة الظهر بجامع دمشق الكبير (الجامع الأموي)، ثم بجامع الجراح، وقد ازدحم الناس على تشييع جنازته من العامة والخاصة، حتى كادت شوارع دمشق تضيق بالمشيعين، ودفن بمقبرة الباب الصغير عند والدته الكريمة، وقبره معروف حتى الآن فهو على يسار الداخل إلى المقبرة من الباب الجديد الذي وسع منذ أكثر من عشرين سنة، وقد أزيل القبر من موضعه، وأبعد أكثر من مترين إلى الشرق، تجاه المدرسة الصابونية[3].

15- لقد وصف ابن القيم كل من ترجم له بجملة أوصاف تنبئ عن عظيم فضله، وعلو مرتبته، نذكر من هذه الأقوال ما يلي:

- قال الحافظ ابن رجب: « كان عارفا بالتفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى، وبالحديث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، لا يُلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله، وبالعربية، وله فيها اليد الطولى، وبعلم الكلام، وبكلام أهل التصوف وإشارتهم ودقائقهم »[4].

- وقال القاضي برهان الدين الزرعي[5]: « ما تحت أديم السماء أوسع منه علما، درس بالصدرية، وأمّ بالجوزية، وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة، وصنف تصانيف كثيرة جدا في أنواع العلوم، وكان

---

[1] ابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ج 2/ ص 81.

[2] ابن رجب، طبقات الحنابلة، ص 447.

[3] وصف مكان القبر يوسف بديوي في مقدمته على كتاب طريق الهجرتين لابن القيم، وقد نقل أيضا عمن يعرفه، أن قبر ابن القيم قد محي الاسم عنه، ودفن فيه شخص جديد، ثم بني له مقام حديثا !!، انظر: ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: طريق الهجرتين، بتحقيق يوسف بديوي، (دمشق: دار ابن كثر، ط1، 1993م – 1414هـ).

[4] ابن رجب، طبقات الحنابلة، ص 447.

[5] هو إبراهيم بن أحمد بن هلال بن بدر القاضي، مهر وتقدم في الفتيا، ذو إنصاف في البحث، انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 1/ ص 15.

شديد المحبة للعلم وكتابته، ومطالعته وتصنيفه، واقتناء كتبه، واقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره»[1].

- وقال الحافظ ابن كثير: « برع في علوم متعددة، لا سيما التفسير، والحديث، والأصلين، ولما عاد ابن تيمية من مصر سنة (712هـ) لازمه إلى أن مات، فأخذ عنه علما جما، مع ما سلف له من الاشتغال، فصار فريدا في بابه في فنون كثيرة، مع كثرة الطلب ليلا ونهارا، وكثرة الابتهال، وكان حسن القراءة والخلق، كثير التودد، لا يحسد أحدا ولا يؤذيه، ولا يحقد على أحد، ولا أعرف في هذا العالم في زماننا أكثر عبادة منه »[2].

- وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته له: « كان جريء الجنان، واسع العلم، عارفا بالخلاف ومذاهب السلف »[3].

- وقال السيوطي[4]: « وصار من الأئمة الكبار في التفسير، والحديث، والفروع، والأصول، والعربية »[5].

- ويقول الشوكاني[6] فيه: « برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر في الآفاق، وتبحر في معرفة مذاهب السلف »[7].

---

[1] نقل هذا القول: ابن العماد، شذرات الذهب، ج 3/ ص 199.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14/ ص 234.

[3] ابن حجر، الدرر الكامنة، ج 5/ ص 138.

[4] هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي المسند المحقق صاحب المؤلفات الفائقة، توفي سنة (911هـ)، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4/ ص 48.

[5] السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر، ط2، 1399هـ - 1979م)، ج 1/ ص 63.

[6] هو أبو عبد الله محمد بن علي الشوكاني الخولاني، برع في العديد من العلوم كالحديث والفقه والأصول والتاريخ والنحو والمنطق ... وغيرها، أفتى وهو في العشرين من عمره (ت 1250هـ) بصنعاء، انظر: الزركلي: الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م)، ج 6/ ص 298.

[7] الشوكاني، البدر الطالع، ج 2/ ص 144.

➢ المطلب الثالث: مؤلفاته.

برع ابن القيم في تصنيف الكتب وتأليفها، حيث تمتاز مؤلفاته بحسن الترتيب وجودة التأليف، وله من حسن التصرف مع العذوبة الزائدة وحسن السياق ما لا يقدر عليه غالب المصنفين، بحيث تعشق الأفهام كلامه، وتميل الأذهان له وتحبه القلوب[1].

ونظرا لثقافة ابن القيم الواسعة التي اكتسبها من تنوع شيوخه وسعة مكتبته، فقد تنوعت مؤلفاته؛ فكان له مؤلفات في الفقه وأصوله وفي الحديث والسيرة وفي العقائد والأخلاق والرقائق وفي العلوم الأخرى المختلفة.

وقد تتبع بعض الباحثين المعاصرين أسماء مؤلفات ابن القيم من خلال ما ذكرته كتب التراجم، وما ذكره هو أثناء كتابته، فبلغت 96 كتابا[2]، وأقتصر هنا على ذكر أهم مؤلفات ابن القيم والتي كانت السبب في ذيوع صيته، وكتب له بها القبول عند الناس بمختلف مذاهبهم ومشاربهم وطبقاتهم، وأحيل القارئ لمراجعة ثبت مراجع هذا البحث للاطلاع على بقية أسماء كتبه.

أما أهم مؤلفاته فهي:

1- أعلام الموقعين عن رب العالمين[3].

---

[1] الشوكاني، البدر الطالع، ج 2/ ص 144، الندوي، أبوالحسن: رجال الفكر في الدعوة في الإسلام، (الكويت: دار القلم، ط 6، 1403هـ – 1983م)، ج 2/ ص 318.

[2] هذه النتيجة التي توصل إليها الشيخ بكر أبوزيد في كتابه " ابن قيم الجوزية حياته وآثاره "، وهناك دراسة لأيمن الشوا توصل فيها إلى أن كتب ابن لاقيم المطبوعة (34) كتابا، والمفقود (55) كتابا، والكتب المستلة من آثاره (21) كتابا، والشروح والمختصرات لكتبه (11) كتابا، والآثار والمخطوطات الموجودة في المكتبات (20) كتابا، وهناك (15) كتابا لم يذكرها من ترجم له، ولم أطلع على هذه الدراسة، إنما ذكرها يوسف بديوي في مقدمته على كتاب طريق الهجرتين.

[3] اختلف العلماء في ضبط همزة (اعلام) بين قائل بالكسر وقائل بالفتح، وقد بذل الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد جهدا مشكورا في تحقيق هذا الموضع، وسأذكر حديثه هنا ملخصا، حيث إن سبب الاختلاف في ضبط همزة (اعلام) يعود إلى أن ابن القيم لم يسم كتابه في مقدمته، كما أنه لم يؤثر عن أحد من قدماء النقلة ولا متأخريهم ضبط عنوان الكتاب، والمشهور عن علماء أهل نجد ضبطهم له بالكسر (إعلام)، والإعلام على ذلك هو(الإخبار) (الموقع) بمعنى المفتي والقاضي، فيكون المعنى مع تقدير متعلق الخبر (إخبار الموقعين من القضاة والمفتين عن رب العالمين بأحكام أفعال العبيد).

وأكثر أهل العلم من غير أهل نجد ضبطوه بالفتح (أعلام)، وهم يعللون لهذا الضبط أن ابن القيم ذكر في صدر كتابه جماعة من فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم، فهو جمع (علم) بمعنى شخص له أثره، وجمعه (أعلام)، فالمعنى (كبار أهل العلم من القضاة والمفتين عن رب العالمين)، ولم يرتض الشيخ بكر أبو زيد هذا التوجيه، لأن ما ذكره ابن القيم في هذا الكتاب عن كبار أهل الفتيا والقضاء لا يزيد عن عشرين

2- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية[1].

3- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان.

4- زاد المعاد في هدي خير العباد.

5- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين.

6- مفتاح دار السعادة.

7- روضة المحبين ونزهة المشتاقين.

ويمكن أن نستعرض طائفة من أشهر مؤلفاته مرتبة على حروف المعجم؛ وهي:

1- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية (طبع بالهند).

2- أحكام أهل الذمة.

3- أخبار النساء (طبع بالقاهرة عام 1307هـ، و1319هـ).

4- إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع أكثر من طبعة).

5- إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة عام 1318هـ).

6- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (المطبعة الميمنية بالقاهرة عام 1320هـ).

7- أقسام القرآن (طبع بمكة عام 1321هـ)، وقد طبع بالقاهرة باسم التبيان في أقسام القرآن (مطبعة حجازي 1354هـ).

8- أمثال القرآن (ذكره ابن عماد).

صحيفة في صدر الكتاب فقط، والكتاب يقع في أربعة مجلدات تحوي نحو ألف صحيفة، والاسم لا بد من دلالته على المسمى، والتسمية على ذلك لا تدل عليه.

والتوجيه الذي ارتضاه الشيخ بكر أبو زيد لضبطه بالفتح (أعلام الموقعين) أن (أعلام) جمع (علم) والعلم في اللغة هو المنارات التي تنصب على الطرقات وفي الفلوات للاهتداء بها، وعلى ذلك يكون معنى اسم الكتاب بالفتح (أعلام) (الأحكام التي تصدر عن القضاة والمفتين الموقعين عن رب العالمين)، ومع أن الشيخ بكر أبو زيد خلص إلى القول بجواز الفتح والكسر لهمزة (اعلام) إلا أنه رجح الفتح (أعلام الموقعين) لأمرين: الأول: أن (أعلام الموقعين) بالفتح لا تحتاج إلى تقدير متعلق للخبر، وما لم يحتج إلى تقدير أولى مما احتاج إليه، الثاني: أن العلامة الصفدي تلميذ المؤلف في كتابه: (الوافي بالوفيات) سمى هذا الكتاب بلفظ (معالم الموقعين) وتبعه على ذلك ابن تغري بردي في كتابه: (المنهل الصافي والمتوفى بعد الوافي) (مخطوط)، كما أن ابن القيم ذكر في كتابيه: الفوائد، وإغاثة اللهفان من مصائد الشيطان أن له كتابا باسم (المعالم)، والمهم في تسمية الكتاب (بمعالم الموقعين) مطابقة هذا الاسم تماما لمن سماه (أعلام الموقعين) بفتح الهمزة، بناء على التوجيه الذي ارتضاه الشيخ أبو زيد لتوجيه من فتح الهمزة، انظر: ابن قيم الجوزية حياته وآثاره، (الرياض: مكتبة المعارف، ط2، 1405هـ - 1985م)، ص 127 – 132.

[1] ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق محمد غازي، (القاهرة : مطبعة المندي، د.ط، د.ت).

9- بدائع الفوائد (أربعة أجزاء في مجلدين؛ طبع بالقاهرة بإدارة الطباعة المنيرية طبعة بدون تاريخ).

10- بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

11- التحرير فيما يحل ويحرم من لباس الحرير (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

12- تحفة المودود في أحكام المولود (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

13- تفضيل مكة على المدينة (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

14- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

15- جلاء الإفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة – إدارة الطباعة المنيرية 1357هـ).

16- جوابات عابدي الصلبان وأن ما هم عليه دين الشيطان (ذكره ابن عماد).

17- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (طبع بالقاهرة عام 1322هـ، وطبع غير هذه الطبعة).

18- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (القاهرة عام 1326هـ).

19- حكم إغمام هلال رمضان (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

20- حكم تارك الصلاة (القاهرة 1322هـ).

21- الداء والدواء (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

22- رفع اليدين في الصلاة (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

23- الروح (مطبوع بحيدر آباد عام 1318هـ -1324هـ).

24- روضة المحبين ونزهة المشتاقين (مطبعة الترقي القاهرة -1349هـ).

25- زاد المسافرين إلى منازل السعادة في هدي خاتم الأنبياء (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

26- زاد المعاد في هدي خير العباد (المطبعة المصرية ومكتبتها -القاهرة).

27- الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار -القاهرة 1322هـ).

28- شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن عماد أنه في مجلد واحد).

29- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبعة القاهرة عام 1323هـ. قامت بها مكتبة الرياض الحديثة).

30- الصراط المستقيم في أحكام أهل الجحيم (ذكر ابن عماد أنه مجلدان).

31- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ذكر ابن عماد أنه مجلدان).

32- الطاعون (ذكر ابن عماد أنه مجلد).

33- الطب النبوي (المطبعة العلمية 1927م).

34- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (مطبعة المؤيد –القاهرة 1317هـ).

35- طريق الهجرتين (إدارة الطباعة المنيرية –القاهرة 1357هـ).

36- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين (طبعة الإمام –القاهرة 1972م).

37- عقد محكم الأحقاد بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب السماء (ذكر ابن عماد أنه مجلد).

38- الفتح القدسي والتحفة المكية (ذكره ابن عماد).

39- الفرق بين الخلة والمحبة ومناصرة الخليل لقومه (ذكر ابن عماد أنه مجلد).

40- الفروسية الشرعية النبوية (وطبعة الأنوار –القاهرة 1941م).

41- فضل العلم (ذكر ابن عماد أنه مجلد).

42- الفوائد (طبعة العاصمة -القاهرة).

43- الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان (الطبعة الأولى؛ مطبعة السعادة –القاهرة 1227هـ).

44- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (الطبعة الأولى مطبعة المنار بالقاهرة).

45- مسائل ابن تيمية التي جمعها ابن القيم (مكتبة المنار –القاهرة 1322هـ).

46- المسائل الطرابلسية (ذكر ابن عماد أنه مجلدان).

47- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (نشر مكتبة المتنبي –مطبعة الإمام بالقاهرة؛ طبعة حديثة عام 1976م).

48- فقد المنقول والمحك المبين بين المردود والمقبول (ذكر ابن عماد انه مجلد).

49- نكاح المحرم (ذكر ابن عماد أنه مجلد).

50- نور المؤمن وحياته (ذكر ابن عماد أنه مجلد).

51- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (طبع بهامش كتاب الفارق بين المخلوق والخالق اعبد الرحمن زاده –القاهرة؛ مطبعة الموسوعات عام 1222هـ).

52- الوابل الصيب في الكلم الطيب (طبعة دار الزيني 1378هـ).

➢ المطلب الرابع: الكتب والمؤلفات التي كتبت عنه.

مما يبعث على الدهشة والاستغراب أن كتب التراجم والتاريخ القديم لم تتحدث عن سيرة ابن القيم إلا بإيجاز، وكان العمدة في ذلك ما كتبه تلامذته الذين أذابوا شخصية ابن القيم في حياة شيخه وأستاذه بحيث لم يعد له وجود مستقل ولا شخصية منفردة، ويمكننا أن نعذر تلاميذه فلا شك أن ابن تيمية آنذاك كان هو الأستاذ لشيخهم، وقد وجدوا عنده الإعجاب المنقطع النظير لابن تيمية، إلا أن هذا لا يعفيهم من تقصيرهم في تتبع تاريخه بما يتناسب مع مكانته العلمية.

غير أن هذا التقصير لم يستمر في هذا العصر، حيث صدرت كثير من الدراسات الحديثة لتغطية الجوانب المتعلقة بتاريخ ابن القيم وشخصيته، إضافة إلى الدراسات التي تناولت الأبحاث العلمية من وجهة نظر ابن القيم.

ويمكن القول: إن الدراسات الحديثة أبانت عن جوانب أساسية في شخصيته لم تكن معروفة من قبل، فمن الدراسات من تكلمت عن ابن القيم بصفته علما من أعلام التربية، ومنها ما أبرزته بشكل مصلح اجتماعي، أو عالم سياسي، ودراسات أخرى تطرقت إلى الجوانب اللغوية واختياراته في هذا المجال.

المبحث الثاني

كتاب بدائع الفوائد

خصصت هذا المبحث للحديث عن كتاب بدائع الفوائد، حيث تضمن مطلبين اثنين هما:

1. **المطلب الأول:** التعريف بالكتاب.
2. **المطلب الثاني:** مصادر الكتاب النحوية.

➢ **المطلب الأول: التعريف بالكتاب (بدائع الفوائد).**

يقع في أربعة أجزاء كبيرة في مجلدين ذكره السيوطي (ضمن الكتب الجامعة التي عرضت للقرآن وعلومه)[1].

أما المسائل النحوية فقد أشار السيوطي إلى أن (بدائع الفوائد مجلدان وهو كثير الفوائد أكثره مسائل نحوية)[2].

والجزء الأول منه يتضمن مجموعة فوائد بدأها بفائدة في الفرق بين حقوق الملك وحقوق المالك، والجزء الثاني يتضمن تفسير السور وآيات القرآن الكريم مثل سورة (الفاتحة)[3] وتفسير سورة (الكافرون)[4] وتفسير (المعوذتين)[5]، وضمن أيضا في هذه الأجزاء الباقية تبيانا وتفصيلا لبعض العقائد والعبادات وسردا بارعا لمجموعة من المواعظ والحكم البليغة ومسائل أخرى.

والملاحظ أن هذا الكتاب الذي يزيد عن ثمانمائة صفحة إنما كتب غالبه من حفظه على حال بعده عن مكتبته، وقد قال في جواب الـــسؤال العاشر عن قولهم: "هذا بسرا أطيب منه رطبا"[6]. قال : " فهذا مافي المسألة المشكلة من الأسئلة والمباحث، علقتها صيدا لسوانح الخاطر فيها خشية ألا يعود فليسامح الناظر فيها، فإنها علقت على حين بعدي عن كتبي وعدم تمكني من مراجعتها وهكذا غالب هذا التعليق إنما هو صيد خاطر والله المستعان"[7].

ويبدو بشكل واضح أن كتاب (نتائج الفكر)[8] للسهيلي، قد استأثر باهتمام ابن القيم وإعجابه بآرائه وتعليلاته.

---

[1] السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، (بيروت: مطبعة دار الفكر ، د.ط، 1979م)، ج 1/ ص 8.

[2] السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1964م)، ج1/ ص 62، 63.

[3] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/ ص 193، 218.

[4] المصدر نفسه، ج 1/ ص 109، 117.

[5] المصدر نفسه، ج2 / ص 343، 397.

[6] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/ ص 280، 289.

[7] المصدر نفسه، ج2/ ص 289.

[8] السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق إبراهيم البنا، (د.م: دار الاعتصام، د.ط، د.ت).

وما يلاحظ عليه؛ أنه كتاب موسوعي، جمع فيه صاحبه علوما عديدة، فكان أشبه بكتب المعارف العامة، من دون ترتيب منهجي معين، فيه:

- الحديث عن علوم القرآن والبلاغة والإعجاز.
- الحديث عن أصول الفقه.
- مسائل مهمة في التفسير.
- فصول في علم الكلام.
- الحديث عن المعاني اللغوية والفروق اللغوية.
- فوائد متنوعة عن أدوات الحروف والمعاني وأسرارها في كتاب الله تعالى.
- فوائد نحوية تتعلق بالحديث عن أسرار النحو وعلله، ومسائل صرفية دقيقة.
- فوائد بلاغية واسعة.
- فصول عظيمة النفع جدا في إرشاد القرآن والسنة إلى طريق المناظرة وأدب الحوار.
- فوائد نفيسة في الحكم والمواعظ.
- مسائل وفتاوى في أحكام الشريعة.
- شرح بعض أسرار الحديث النبوي الشريف.

ويبرز في هذا الكتاب عنايته الملحوظة بدراسة النحو وعلوم الآلة، وقد عرف له العلماء المترجمون ذلك (أمثال الذهبي، والصفدي، وابن رجب)، ونوهوا بمكانته ودرايته بعلم العربية: نحوها، وصرفها، وبلاغتها.

ولا حاجة بالمرء إلى بصر كبير بوسائل الإحياء والنشر في أمثال هذا الكتاب ليعلم الجهد الجهيد الذي اضطلع عليه صاحبه، وقد استقى مواده من موسوعات تراثية متنوعة، منها اللغوية والنحوية والصرفية. ومنها كتب الفقه والتفسير والسير والحديث ونحو ذللك.

➢ **المطلب الثاني: مصادره النحوية.**

أفاد ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد) مما وصله من كتب النحو واللغة والأدب والبلاغة، ويجد القارئ أن مؤلفات ابن القيم مليئة بذكر طائفة من كتب النحو واللغة والأدب والبلاغة، فضلا عن كتب التفسير والفقه والأصول.

وما يهمنا في هذه الدراسة أن نعرف المصادر النحوية التي اعتمد عليها ابن القيم فتناولتها بالبحث والدراسة، ويأتي في مقدمتها كتاب سيبويه، الذي يعد من أهم الأصول التي اعتمد عليها في مناقشته أغلب المسائل النحوية والصرفية، وقد أثنى على سيبويه ووصفه بأنه (الإمام المعظم المقدم في الصناعة)[1]. وقال أيضا: " لا ريب أن أبا بشر – رحمه الله – ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمده ما لم يستول عليه غيره، فهو المصلى في هذا المضمار "[2].

ونجده يستعين أيضا بـ (معاني القرآن) للفراء، حيث كـثرت نقولاته منه، ومن الكسائي – أصحاب المدرسة الكوفية – في معظم مسائل التفسير والعربية وإعراب القرآن والحديث عن معاني الأدوات[3].

واستأنس أيضا بآراء أبي علي الفارسي[4] في مسائل إعراب القرآن في كتابيه (الإيضاح العضدي) و(الحجة في علل القراءات السبع).

وأعجب بكتاب (الخصائص) وبما أبداه ابن جني من آراء في مباحث اللفظ والمعنى، إذ أشار إليها في مواضع عديدة من كتابه[5].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 180.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 24.

[3] المصدر نفسه، ج 4/ ص 355، ج 3/ ص 28 ، ج3/ ص 30.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/ ص 75.

[5] المصدر نفسه، ج4/ص 368، ج3/ ص 58.

واعتمد على كتاب (الكشاف) للزمخشري واستحسن منه كثيرا من آرائه البلاغية وتوجيهاته الإعرابية[1].

أما كتب ابن مالك فقد كانت قريبة من متناول يده، قرأ منها وناقش آراء ابن مالك في مواضع كثيرة من إعراب القرآن وبعض الأحكام النحوية وتوضيح بعض الأحاديث النبوية[2].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/ ص 364-365.

[2] المصدر نفسه، ج4/ ص 361.

الفصل الثاني

مسائل ابن القيم الخلافية ومصادره في ذلك

توطـــئة

أوضح ابن القيم موقفه من الخلافات النحوية صراحة، وذلك بقوله: " من آثر الإنصاف وسلك سبيل العلم والعدل تبين له راجح المذاهب من مرجوحها، وفاسدها من صحيحها، والله الموفق والهادي"[1].

وجاء عن قوله: "إذا حرر محل التفضيل صار وفاقا، والتفضيل بدون التفصيل لا يستقيم"[2].

وفي هذا الفصل نجد أن ابن القيم قد أورد كثيرا من آراء البصريين ووضح وجهة نظره فيها معتمدا في ذلك على الأدلة والشواهد، وكذلك بالنسبة للكوفيين فقد وافقهم في كثير من آرائهم، وكان لا يتردد في أن يضعف المذهب البصري في مسألة ما إذا وجد الدليل والصواب عند الكوفيين، وهو بذلك يكون أقرب إلى المذهب الكوفي، بل يبدو أنه يرى المذهب الكوفي هو الصحيح، حيث يقول: "والصواب المذهب الكوفي، والتقدير إنما يصار إليه عند الضرورة بحيث لا يتم الكلام إلا به، فإذا كان الكلام تاما بدونه فأي حاجة بنا إلى التقدير"[3].

كما أنه لم يكن مجرد ناقل، بل إنه غالبا ما يبدي رأيه في إصدار الأحكام والآراء، وكانت شخصيته واضحة في اللأحكام التي يطلقها لتوضيح آراء النحاة وشرح ما غمض من أقوالهم، أو في التنبيه عن أغلاط المعربين الذين يحملون وجها إعرابيا يغاير مقصود الآية أو المعنى القرآني.

وفيما يلي عرض للمسائل الخلافية التي تناولها في كتابه – بدائع الفوائد – لتتضح المسألة فيما وافق فيها الكوفيين أو ما وافق فيها البصريين، وما هي المصادر التي اعتمدها لهذه الخلافات؟

---

[1] ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، تحقيق أحمد عبد السلام، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، د.ت)، ج 3/ ص 112.

[2] المصدر نفسه، ج 3/ ص 125.

[3] المصدر نفسه، ج 1/ ص 43.

المبحث الأول

المسائل الخلافية التي ذكرها ابن القيم

حيث قسمته إلى أربعة مطالب وهي:

1. **المطلب الأول:** المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين.
2. **المطلب الثاني:** المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين.
3. **المطلب الثالث:** المسألتان الخلافيتان اللتان اكتفى بذكرهما.
4. **المطلب الرابع:** المسائل الخلافية التي انفرد بها.

➢ المطلب الأول: المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين.

• الفرع الأول: القول في المؤنث بغير علامة تأنيث، مما على زنة اسم الفاعل.

يرى ابن القيم أن (التاء) حذفت من (حائض) و (طالق) و(طامث) لعدم الحاجة إليها، وأنه لا داعي لإلحاق التاء بها، لأن التاء دخلت للفرق بين المؤنث والمذكر فيما كان يلبس ولكن اللبس هنا ليس موجودا لأن ما مر من الصفات خاصة وهذا مذهب الكوفيين[1]، وهو الصواب[2].

أما مذهب البصريين، فإنها حذفت، لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى، فهو من باب حذف الموصوف، أي شيء حائض أو طامث[3]، وقد أورد على هذا المذهب (مرضع) بالتاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: 2]، وهو وصف تختص به الإناث.

قال ابن القيم: فإن قلت هذا خلاف مذهب سيبويه؟ قلت: فكان ماذا ؟ وهل يرتضي محصل برد موجب الدليل الصحيح لكونه خلاف قول عالم معين، وهذه طريقة الخفافيش، فأما أهل البصائر فإنهم لا يريدون الدليل وموجبه، بقول عالم معين أبدا، وقليل ما هم ولا ريب أن أبا بشر – رحمه الله – ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمده على ما لم يستدل عليه غيره فهو المصلى في هذا المضمار، ولكن لا يوجب ذلك أن يعتقد أنه

---

(1) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1987م)، ج 2/ ص 758، والزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب، (بيروت: مكتبة الهلال، د.ط، د.ت)، ص 249.

(2) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 24-25.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 758، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق محمد أحمد قاسم، (بيروت: دار مكتبة الهلال، ط1، 2004م)، ج 3/ ص 80 ، والزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب، ص 249، وسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، صححه أميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج 3/ ص 260.

أحاط بجميع كلام العرب وأنه لاحق إلا ما قاله، وكم لسيبويه من نص خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرزون فيه ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام به[1].

- **الفرع الثاني: القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع.**

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون وابن جني[2] إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى لقربه، وذهب الكوفيون إلى أنه الأول، لأنه المصدر به، ودليل ذلك النقل والقياس، وأجاز الفراء أن يعمل فيه العاملان إن استويا في طلب المرفوع وكان العطف بالواو[3]، وهذا اختيار ابن القيم، لبعده عن التكلف، ولأن فيه حملا على الظاهر[4].

- **الفرع الثالث: إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء نحو:** أقوم إن قمت.

قال ابن السراج: الذي عندي أن الجواب محذوف يغني عنه الفعل المتقدم، قال: ويستعمل هذا على وجهين: إما أن يضطر الشاعر إليه وإما أن يكون المتكلم به محققا بغير شرط ولا نية، فقال: أجيئك ثم يبدو له أن لا يجيئه إلا بسبب فيقول: إن جئتني، فيشبه الاستثناء ويغني عن الجواب ما تقدم [5]. وذكر ابن القيم "أن هذا قول البصريين وخالفهم أهل الكوفة وقالوا: المتقدم هو الجزاء والكلام مرتبط به وقولهم في ذلك هو الصواب"[6].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ص 24.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1421هـ- 2001م)، ج 2/ ص 13، وما بعدها.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 83، مسألة 13، والسيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: الأشباه والنظائر في النحو، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج 4/ ص 188-189، وابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد خير طمعة حلبي، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ص 161-162، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار ابن زيدون، المكتبة الحديثة، د.ط، د.ت)، ج 1/ ص 290، وابن جني، الخصائص، ج 2 / ص 13، 134، 162.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 218-219.

[5] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م)، ج 2/ ص 160-161، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 42.

[6] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 42، والأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 632-633، مسألة 88.

وربما أزال من خلال هذا التوضيح ما اضطرب فيه النحاة المعربون في مبحث الشرط في مثل قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح : 27].

ففي هذه الآية تأول الكوفيون (إن) بمعنى (إذ)، وأجاب البصريون من وجهين، الأول: أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين، والتقدير: لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله، والثاني أن يكون على طريق التأدب للعباد، ليتأدبوا بذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا {٢٣} إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: 23-24][1].

ومنه قوله تعالى ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: 27]، قال ابن القيم: "انظر كيف جعل الشرط ماضيا والجزاء مستقبلا، لأن القصد كان إلى دخولهم المسجد الحرام، وإعناتهم كلها مصروفة إليه، وهممهم معلقة به دون وقوع الأفعال بمشيئة الله تعالى، فإنهم لم يكونوا يشكون في ذلك، ولا يرتابون، وأكد هذا المعنى تقديم الجزاء على الشرط وهو إما نفس الجزاء على أصح القولين دليلا – كما تقدم تقديره – وإما دال على الجزاء وهو محذوف فقدر تأخيره على القولين فتقدم الجزاء"[2].

- **الفرع الرابع: في إعراب المستثنى التابع.**

يرى ابن القيم أن "المستثنى إذا جعل تابعا لما قبله فمذهب البصريين أنه بدل، وقد نص عليه سيبويه، ومذهب الكوفيين أنه عطف وهو مذهب خال من التكلف، في حين رأي البصريين فيه تكلف، لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود إلى المبدل منه"[3]. فأما القول بالبدل فعليه إشكالات، الأول: أنه لو كان بدلا لكان بدل بعض، إذ يمتنع أن يكون بدل كل من كل، وبدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، نحو قبضت المال نصفه، والثاني: أن حكم

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 632-633، مسألة 88.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 88.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 275، مسألة 36، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 49.

البدل حكم المبدل منه، لأنه تابع يشارك متبوعه في حكمه، وحكم المستثنى هاهنا مخالف لحكم المستثنى منه فكيف يكون بدلا؟[1].

- **الفرع الخامس: عمل المصدر المعرف بالألف واللام.**

قال البصريون: المصدر إذا دخله التنوين أو الألف واللام عمل عمل الفعل بمعناه لأنه أصل للفعل والفعل مشتق منه[2].

وقال الكوفيون: إذا تصرف المصدر بالألف واللام لم يعمل في الأسماء، وهذا ما اختاره ابن القيم بقوله: "إن ما احتج به سيبويه من قول الشاعر:

فلم أنكل عن الضرب مسمعا

شاذ نادر[3]، ولعله لم يجد لعمل المصدر المعرف بالألف واللام شاهدا في البيان القرآني فردوه عنده شاذا، أما إذا دخلت على اسم الفاعل قوت عمله، ولهذا لا يعمل بمعنى المضي فإن اقترنت به الألف واللام عمل، تقول: هذا الضارب زيد أمس، وسر الفرق أن الألف واللام فيه موصولة تقوي جانب الفعلية فيه، بخلافها في المصادر[4].

- **الفرع السادس: أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟**

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: ضرب ضربا، وقام قياما، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[5].

ويرى ابن القيم أن "قولهم للضرب ونحوه مصدر إن أريد بحروف مصدر (م ص د ر) مصدر صدر يصدر مصدرا، فهو يقوي قول الكوفيين: أن المصدر صادر عن الفعل مشتق منه والفعل أصله، على هذا صادر ولكنهم توسعوا فيه، كصوم، وزور، وعلل في صائم وبابه"[6].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 49.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 235، مسألة 28.

[3] سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 254، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 369.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 369.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 235، مسألة 28.

[6] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 26.

- **الفرع السابع: الاسم من (هذا) الذال وحدها دون الألف.**

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (ذا، الذي) الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لها، وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما واختلفوا في (ذا)[1].

ويرى ابن القيم أن أصح القولين قول الكوفيين بدليل سقوط الألف في التثنية والمؤنث، وخصت الذال بهذا الاسم؛ لأنها الخارج من طرف اللسان، فالمتكلم يشير نحوه بلفظه، أو بيده ويشير مع ذلك بلسانه فإن الجوارح خدم القلب إلى شيء ذهابا معقولا، ذهبت الجوارح نحوه ذهابا محسوسا[2].

- **الفرع الثامن: كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط.**

ذهب الكوفيون إلى أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كلا) (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان والعمران) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصا ورحا)[3]، ومعنى ذلك أنهما اسم مفرد دال على الاثنين، فيجوز عود الضمير إليه باعتبار لفظه، وهو الأكثر ويجوز عوده باعتبار معناه، وهو الأقل، وألفها لام الفعل ليست ألف تثنية عندهم، وجاء عن ابن القيم " أن القول الأول قول الكوفيين وهو الصحيح عندهم –إن شاء الله– وإن كان سيبويه المعظم المقدم في الصناعة، فمأخوذ من قوله، ومتروك)[4].

- **الفرع التاسع: جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى.**

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[5].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 669، مسألة 95.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 149.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 439، مسألة 62.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 179–180.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 436، مسألة 61.

ويرى ابن القيم أن: "اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلا له حقيقة متميزة، متحصلة، فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه، وأن الاسم أصل الوضع ليس هو المسمى، والحلية غير المحلى، فكذلك الاسم غير المسمى، وما قال نحوي ولا عربي أن الاسم هو المسمى. ويقولون: أجل مسمى، ولا يقولون: أحد اسم هذا الاسم كذا، ويقولون: هذا الرجل مسمى بزيد، ولا يقولون هذا الرجل اسم زيد "[1]. وهو بذلك قد وافق الكوفيين في أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

- **الفرع العاشر: جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ.**

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا (أي: جامدا) يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ نحو: (زيد أخوك وعمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا وأجمعوا أنه إذا كان صفة فإنه يتضمن الضمير نحو: (زيد قائم وعمر حسن) وما أشبه ذلك[2].

ويرى ابن القيم أن الخبر الجامد يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ، لأن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن الضمير فتأمل: السمن منوان بدرهم، أما المفرد: فقد اشتهر على ألسنة النحاة أنه إذا كان مشتقا فلا بد من ضمير يربطه بالمبتدأ، وإن كان جامدا لم يحتج إلى ضمير، وبعضهم يتكلف تأويله بالمشتق، وتعليل ابن القيم لذلك أن " الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ، كان اتحادهما أعظم رابط يمكن، فلا وجه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلا؛ فإن المخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ وأنه هو نفسه"[3]، ومن هنا يعلم غلط الناطقين في قولهم: إنه لا بد من الرابط إما مضمرا أو مظهرا[4].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 15-16.

[2] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 55-56، مسألة 7.

[3] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 30-31.

[4] سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 138-139.

➢ **المطلب الثاني: المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين.**

- **الفرع الأول: تناوب الحروف.**

البصريون لا يجيزون هذا لا في لغة العرب ولا في أسلوب القرآن، ويعتبرون كل حرف في جملة أو آية دالا على معناه، وغير نائب عن حرف آخر، ولا يمكن أن تفسر الجملة أو الآية على معنى الحرف الآخر، أما الكوفيون فإنهم يجيزون التناوب في الحروف وتعاقبها في عملها في لغة العرب وفي أسلوب القرآن[1].

أما عن نظرة ابن القيم إلى نيابة الحروف وتعاقبها فكانت نظرته نحوية بلاغية معتمدا على مذهب سيبويه، وفقهاء أهل العربية كابن جني و الزمخشري، ذلك أنه يرى القول بنيابة الحروف لم يعتمد على إدراك أسرار العربية؛ وإنما هو قول النحاة الظاهرية حيث يقول: "القاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض، خوفا من اللبس وذهاب المعنى المقصود بالحرف، ولو قدر تعاقب الحروف، ونيابة بعضها عن بعض، فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفا، واللبس مأمونا، فيكون من باب التفنن في الخطاب والتوسع فيه، وأما أن يعيد ذلك فيه من غير قرينة في اللفظ، فلا يصح"[2].

وقد تعرض بعض المحدثين إلى هذه المسألة وخلصوا إلى حقيقتين؛ أولاهما: بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها البعض، وثانيهما: بطلان مسألة التضمين بطلانا تاما[3].

وفي تناوب الحروف اعتمد ابن القيم على الأصل اللغوي للمذهب البصري في الأسماء والحروف، فكما أن اسم الفاعل موضوع لمعناه الخاص به، فكذلك حروف المعاني موضوعة على

---

[1] الخالدي، صلاح عبد الفتاح: البيان في إعجاز القرآن، (الأردن: دار عمار، د.ط، 1996م)، ص 152.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 58، والأنباري، الإنصاف، ص 266 وما بعدها.

[3] عواد، محمد حسن: تناوب حروف الجر في لغة القرآن، (عمان: دار الفرقان، ط1، 1402هـ-1982م)، ص 80.

أصلها اللغوي المراد منها ف (الواو) للعطف، والتشريك[1]، و(بل) للإضراب[2]، و(إلا) للاستثناء[3]، و(أو) لأحد الشيئين [4].

- **الفرع الثاني: الأصل في (لكن).**

ذكر الكوفيون أن الأصل في (لكن) (إن) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا جميعا حرفا واحدا، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: قلنا إنه لا يجوز ذلك، لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم[5].

وقال ابن القيم عن قول الكوفيين: "وفي هذا من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى، وأي حاجة إلى هذا؟ بل هي حرف شرط موضوع للمعنى المفهوم منها، ولا تقع إلا بين كلامين متنافيين، ومن هنا قال: إنها ركبت من (لا والكاف وإن) إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المذكورة كسروا الكاف إشعارا بها[6].

- **الفرع الثالث: معنى (الفاء).**

أما (الفاء) فموضوعة للتعقيب وقد تكون للتسبب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب[7]، وهو في هذا الحرف لا يخرج عما قاله الجمهور[8].

---

[1] ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، راجعه إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1998م)، ج 1/ ص 665.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2/ ص 58.

[3] سيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 356، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 148، وابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، (القاهرة: مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركائه، د.ط، د.ت)، ص 184.

[4] عطا، ذياب عبد الجواد: حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، (القاهرة: دار المنارة، د.ط، د.ت)، ص 94، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 131.

[5] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 213-214، مسألة 25.

[6] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 164.

[7] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 161، وسيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 394، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 213-214، وابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، (د.م: دار إحياء التراث، مطبعة الحلبي، ط1، 1954م)، ج 1/ ص 253.

[8] ابن كمال باشا: أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، (عمان: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ص 288، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 404، وابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 261.

- **الفرع الرابع: القول في تقديم الخبر على المبتدأ.**

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، نحو: (قائم زيد وذاهب عمرو) والجملة نحو: (أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو)، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه: المفرد والجملة)[1].

وأجاز ابن القيم ذلك، وأجاز أيضا تقديم الجزاء على الشرط، فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم[2].

- **الفرع الخامس: الظرف الواقع خبرا أو حالا أو صفة أو مفعولا ثانيا يتعلق باسم فاعل تقديره (مستقر) لا بفعل.**

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو (زيد أمامك)، وذهب البصريون إلى أنه ينصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك[3]، وهذا الذي عليه ابن القيم[4]، ولأن الأصل فيما مر أن يكون مفردا.

- **الفرع السادس: زيادة الحروف.**

وأما القول بزيادة الحروف في التراكيب اللغوية ففيه نظر عند ابن القيم، وقد وجدنا بعض النحاة يرى " أن معنى الزيادة هو دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى "[5].

والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن، إذ الزائد ما لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك، والحق أن من يدعي زيادة الحرف لا يعني أنه يجوز سقوطه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل هو زائد للتوكيد[6]، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن وهذا ما أوضحه ابن هشام بقوله: "والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا"[7].

---

[1] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 65-66، مسألة 9.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 44.

[3] الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 245، مسألة 29.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 32-33.

[5] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 1/ص 247.

[6] الخالدي، البيان في إعجاز القرآن، ص 147.

[7] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 480، 483.

- **الفرع السابع: الأفعال ثلاثة: ماض ومضارع وأمر.**

فالأمر لا يكون إلا للاستقبال، ولذلك يقترن به ما يجعله لغيره، وأما الماضي فيصرف إلى الاستقبال، بعد أدوات الشرط، وفي الوعد، والإنشاء، ونحوه، لا في الخبر كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: 116]، أما ما يصير به الماضي مستقبلا كقولك: إن قمت أكرمتك، وإن زرتني أحسنت إليك؛ فهذا ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وهذا خلاف للكوفيين بأن الأفعال قسمان[1].

- **الفرع الثامن: اشتقاق اسم الجلالة (الله).**

أما حديثه عن اشتقاق اسم الجلالة (الله) فإنه يصرح في البدائع أن الصحيح أن (الله) أصله (الإله) كما هو قول سيبويه وأصحابه[2]. وقد نفى ما زعمه السهيلي أن لفظ الجلالة (الله) غير مشتق، لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه تعالى قديم والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق[3].

- **الفرع التاسع: اشتقاق لفظتي (الناس) و (الإنسان).**

جاء في حديثه عن اشتقاق (الناس) و (الإنسان) من خلال تفسيره للمعوذتين، وذكر الأصول اللغوية لمفرداتهما، فذكر أن الاشتقاق لكلمة (الناس) من (أنس) بعيد، والصحيح أنه من (النوس)، وسمي الناس ناسا للحركة الظاهرة والباطنة، وأما قولهم إنه من النسيان وسمي الإنسان إنسانا لنسيانه، وكذلك الناس سموا ناسا لنسيانهم فليس هذا القول بشيء، وأين النسيان الذي مادته (نسي) من الناس الذي مادته (نوس) ؟ وكذلك أين هو من الإنس الذي مادته (أنس) ؟

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 358.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 283، سيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 197.

[3] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 19-20، والسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق إبراهيم البنا، (د.م: دار الاعتصام، د.ط، د.ت)، ص 51-52.

أما اشتقاق (إنسان)؛ فقال: "وأما (إنسان) فهو فعلان من (أنس) والألف والنون في آخره زائدتان لا يجوز فيه غير هذا البتة، إذا ليس في كلامهم (انفعل) فتعين أن من فعلان، من (الإنس) ولو كان مشتقا من شيء لكان نسيانا لا إنسانا)[1].

- **الفرع العاشر: البدل ليس على نية تكرار العامل اعتمادا على مذهب سيبويه.**

قولهم البدل في نية تكرار العامل إن أريد به أن العامل فيه غير العامل في متبوعه فلا بد من إعادته إما ظاهرا وإما مقدرا، كما هو مذهب ابن خروف وغيره وهو ضعيف جدا، وهو مخالف لمذهب سيبويه فإن الذي دل عليه كلامه أن العامل فيهما هو الأول ويتعين هذا[2].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 394-395، والأنباري، الإنصاف، مسألة 117.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 366، والأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 83، مسألة 12.

➢ **المطلب الثالث: المسألتان الخلافيتان اللتان اكتفى بذكرهما ولم يبد فيهما ترجيحا.**

- **الفرع الأول: بدل النكرة من المعرفة.**

قال ابن القيم: لا يشترط في بدل النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين، واشترط الكوفيون ذلك محتجين بقوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ {١٥} نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ {١٦}﴾ [العلق: 15، 16]، واحتج البصريون بقول الشاعر:

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل[1]

- **الفرع الثاني: الضمير بعد لولا.**

قال ابن القيم: مذهب سيبويه أن (لو لا) إذ اتصل بها الضمير، نحو: لولاه، ولولاك، كان مجرورا، وقال الأخفش والكوفيون: هذه الضمائر مما وقع المضمر المتصل موقع المنفصل،كما وقع المنفصل موقع المتصل في قولهم ما أنا كأنت.

ثم عرض حجج الفريقين وذكر أنه اختلف على المبرد فقيل: إن هذا مذهبه، وقيل: إن مذهبه قول الكوفيين والله أعلم[2].

ومعنى كلامه أن الضمير إما أن يكون في موضع جر على مذهب سيبويه، وإما أن يكون موضع رفع على أن في الكلام وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع.

خلاصة

يبدو واضحا أن ابن القيم أسقط مذهبه الفقهي على كل آرائه اللغوية والنحوية، فنبذ التأويلات المتكلفة التي لا يصار إليها إلا عند اقتضاء المعنى، أو استعصاء الحمل على الظاهر، الأمر الذي جعله أقرب إلى المذهب الكوفي في كثير من المسائل لأن الكوفيين كانوا يأخذون بظاهر النص القرآني ولا يؤولون إلا عند الضرورة، ولعل ما يميز مذهبه السلفي أيضا الدعوة إلى

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 368.

[2] المصدر نفسه، ج 3/ ص 45-46، والأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 687-688، مسألة 97، والحموز، عبد الفتاح: المذهب السلفي (ابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، (جـــامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد1، العدد الأول، ص24-45، 1986م)، ص 60.

إنكار المجاز اللغوي الذي يدور في فلك الصفات الإلهية وغيرها، وإنكار عطف المترادفات، وادعاء الزيادة في القرآن والدعوة إلى القياس على الحديث النبوي الشريف، والاحتجاج بالقراءات القرآنية كلها المتواتر منها والشاذ، والدعوة إلى الحمل على الظاهر في كثير من المسائل.

ولم يكن متعصبا للكوفيين أو للبصريين في المسائل التي اختارها، أو عززها بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب: نظمه ونثره.

➢ **المطلب الرابع: المسائل الخلافية التي انفرد بها في بدائع الفوائد.**

لا شك أن لثقافة ابن القيم القرآنية أثرا في إصدار بعض التعليلات النحوية واللغوية وتوجيهها، ويدلنا على ذلك استنباطه بعض الأسرار التي لا يحكمها صنعة، ولا نكاد نجدها في تعليلات النحاة ولا في كتب التفسير ومن ذلك:

- **الفرع الأول: تعليله لتذكير الفعل وتأنيثه.**

حيث قال تعالى في قصة صالح: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: 67].

وقال في قصة شعيب: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: 94].

فجعل الأول (مذكر) وفي الآية الثانية (مؤنث).

نجد التعليل في كتب النحو وكتب إعراب القرآن ينحصر في كون المصدر مؤنثا؛ بمعنى أن الصيحة يراد بها الصياح وهو تأنيث لفظ لا حقيقة تحته[1]، أما ابن القيم فيظهر لنا تعليلا استمده من طريقة القرآن ونظمه، ذلك أنه ربط قصة شعيب بما أخبر عنها القرآن في مواضع متعددة، وذكر أن تأنيث الفعل إنما هو لمشاكلة الآية لنظائرها، وقد أخبر تعالى عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثة اللفظ، أحدها الرجفة؛ في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ{٧٨}﴾ [الأعراف: 78]، والثاني: الظلة في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمِ ٱلظُّلَّةِۚ﴾ [الشعراء: 189]، والثالث: الصيحة في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: 94].

وجمع لهم بين الثلاثة، فإن (الرجفة) بدأت بهم فأسحروا إلى الفضاء خوفا من سقوط الأبنية عليهم، فصهرتهم الشمس بحرها، ورفعت لهم (الظلة) فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس فنزل عليهم منها العذاب وفيه (الصيحة)، فكان ذكر الصيحة مع (الرجفة والظلة) أحسن من ذكر الصياح وكان ذكر التاء، والله أعلم[2].

---

[1] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب، ط3، 1983م)، ج 1/ ص 231، والمبرد، أبو العباس محمد بن يـــزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت)، ج 4/ ص 59.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1 / ص 104.

- **الفرع الثاني: حكمة الجمع بين (الرحمن الرحيم).**

حيث بين أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، و الرحيم دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف والثاني للفعل، فالأول: دال على أن الرحمة صفته والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، ومصداق هذا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا{٤٣}﴾ [الأحزاب: 43]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ{١١٧}﴾ [التوبة: 117]، ولم يجئ قط (رحمن بهم)، فعلم أن (رحمن) هو الموصوف بالرحمة، و(رحيم) هو الراحم برحمته[1].

- **الفرع الثالث: حول الأداة (أم)[2] هل هي حرف عطف أم هي حرف استفهام ؟**

تحدث ابن القيم عن ذلك فقال: إنها على بابها وأصلها الأول المعادلة لهمزة الاستفهام حيث وقعت، وإن لم يكن قبلها أداة استفهام في اللفظ[3]، ثم إنه استشهد بمواردها في لغة العرب وأكثر من شواهد القرآن لتبيان رأيه، ولعل في نظرة ابن القيم الأصولية لمعنى هذا الحرف مخالفة لرأي معظم النحاة والمعربين الذين يقدرون (أم) لمعنى (بل) و(الهمزة) في كثير من شواهد القرآن، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ{٣٩}﴾ [الطور: 39]، وهم يغلطون من يجعلها على أصلها من المعادلة والاستفهام وينكرون ذلك[4].

- **الفرع الرابع: قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: 43].**

اختلفت أقوال النحاة في تفسير الاستثناء في هذه الآية[5]، وذكر منها ابن القيم قولهم: إن (عاصم) بمعنى معصوم، ووصفه بأنه فاسد، والقول الثاني: إن (من رحم) فاعل لا مفعول، والمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم. وهذا ضعيف جدا، والقول الثالث: إن في الكلام مضافا محذوفا قام المضاف إليه مقامه، والتقدير: لا معصوم عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحمه

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 21.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج 1/ ص 89.

[3] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ج 1/ ص 166-167، وسيبويه، الكتاب ج 3/ ص 192.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/ ص 166 وما بعدها، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 97، وسيبويه، الكتاب، ج3/ ص 195-196.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2/ ص 339، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف، صححه مصطفى حسين أحمد، (د.م: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت)، ج2/ ص 397.

الله وهذا من أنكر الأقوال وأشدها منافاة للفصاحة والبلاغة، ولو صرح به لكان مستغثا[1]، ونرى أن ابن القيم رد ما تكلفه النحاة من تأويل وتقدير، واعتمد الإيجاز في مدلول الآية وظاهرها، حيث يريد إبقاء اللفظ (عاصم) على حقيقته إنه لا يعصم إلا من رحمه الله ودل هذا اللفظ باختصار وجلالته وفصاحته على نفي كل عاصم سواه، وعلى نفي كل معصوم سوى من رحمه الله، فدل الاستثناء على المعصوم من هو، وعلى العاصم وهو ذو الرحمة، وهذا أبلغ الكلام وأفصحه وأوجزه[2].

- **الفرع الخامس: الحال لا يشترط فيها أن تكون مشتقة.**

أجاز ابن قيم الجوزية أن تكون الحال غير مشتقة[3]، فلا ضرورة إلى ادعاء تأويلها بالمشتق، وعمدته في هذه المسألة قوله عليه السلام: (يتمثل لي الملك رجلا)[4]، ويعزز هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [غافر: 67]، ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ﴾ [هود: 64].

و قوله أيضا: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا{١٧}﴾ [مريم: 17]، ويقول العرب: مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا، وعد (رمادا) معمولا لحال محذوفة أو تأويله بمشتق، تعسف ظاهر عنده[5].

- **الفرع السادس: أن الباء في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا{٦}﴾ [النساء: 6]، ليست زائدة.**

ذكر ابن هشام أن زيادة الباء في فاعل (كفى) غالبة، ويجوز أن تكون غير زائدة على أن الفاعل ضمير الاكتفاء المستتر ويجوز أن يكون (كفى) اسم فعل بمعنى (اكتف)[6].

---

(1) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/ ص 55-56.

(2) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج3/ ص 55-56.

(3) المصدر نفسه، ج2/ ص 276.

(4) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، (بيروت: عالم الكتب، ط56، 1406هـ-1986م)، ج 1/ ص 3، ومالك بن أنس، الموطأ، ج 1/ ص 202-203، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 276.

(5) الحموز، بحث المذهب السلفي لابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية في النحو والصرف، ص 67.

(6) الحموز، عبد الفتاح: التأويل النحوي في القرآن الكريم، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ط، 1404هـ -1984م)، 182.

أما ابن القيم فهي عنده ليست زائدة حملا على مذهبهم من أنه لا يصح أن يكون في القرآن حرف زائد لغير معنى "، وأما (كفى بالله شهيدا) فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر عن معنى الأمر بالاكتفاء لأنك إذا قلت: كفى بالله أو كفاك الله زيدا قائما، فإنما تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب، فليست زائدة في الحقيقة"[1].

- **الفرع السابع: أن الخبر المشتق لا ضرورة إلى إضمار ضمير فيه.**

ذهب ابن القيم إلى أن الخبر المشتق لا ضرورة إلى ربطه بضمير، لأنه نفس المبتدأ فالمخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ من غيره، والجالب للضمير عنده هو كونه فيه معنى الفعل[2]، وذكر بعض الباحثين أن ابن القيم قريب مما ذهب إليه ابن مضاء وغيره من حيث إن الصفة المشتقة تدل على صاحبها وعلى الاسم، فلفظة ضارب تدل على الضرب وفاعل الضرب، على الرغم مما ذهب إليه من استتار الضمير في المشتق لعمله عمل الفعل[3].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/ ص 247، الحموز، المذهب السلفي، ص 68-69.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج2/ ص 228.

[3] الحموز، المذهب السلفي، ص 67.

المبحث الثاني
المصادر التي اعتمد عليها أو استفاد منها، وموافقته لها أو معارضته إياها

ويشتمل على خمسة مطالب هي:

1. **المطلب الأول:** (الكتاب) لسيبويه.
2. **المطلب الثاني:** (الخصائص) لابن جني.
3. **المطلب الثالث:** (الكشاف) للزمخشري.
4. **المطلب الرابع:** (نتائج الفكر) للسهيلي.
5. **المطلب الخامس:** (التسهيل) لابن مالك.

اعتمد ابن القيم على كتب نحوية متعددة الاتجاهات، وخاصة الكتب التي تمثل نحاة المدرستين البصرية والكوفية.

فنجده اعتمد كثيرا على كتب سيبويه والفراء وابن جني، كما اعتمد على كتب النحاة المتأخرين كالزمخشري والسهيلي وابن مالك وغيرهم، لما فيها من تعليل وتحليل لقضايا النحو ومسائله.

➢ المطلب الأول: (الكتاب) لسيبويه.

كان لابن القيم في بدائع الفوائد وقفات كثيرة مع آراء سيبويه التي كانت من أهم الأصول التي اعتمد عليها، وقد أثنى على سيبويه وقال: "لا ريب أن أبا بشر – رحمة الله – ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمره ما لم يستول عليه غيره فهو المصلى في هذا المضمار"[1].

ونلمس إجلال ابن القيم لسيبويه من خلال المواضع التي وافقه فيها ورد على من يخطئه ورجح آراءه.

• الفرع الأول: موافقة ابن القيم لسيبويه.

ومما وافق به ابن القيم سيبويه حديثه عن:

المسألة الأولى: ضوابط الابتداء بالنكرة.

فقد اشار ابن القيم إلى تكلف النحاة في جعلهم للابتداء بالنكرة ضوابط كثيرة قد تصل إلى ثلاثين. وهو يرى أن المسوغ لذلك هو الفائدة "وهذه طريقة إمام النحاة سيبويه فإنه في كتابه لم يجعل للابتداء بها ضابطا ولا حصرة بعدد، بل جعل مناط الصحة الفائدة وهذا هو الحق الذي لا يثبت عند النظر سواه"[2].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1/ ص 24.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 304، وسيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 329.

ففي إعراب قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: 21] . قدر سيبويه الخبر: طاعة أمثل، وقول معروف أشبه وأجدر بكم[1]، واستحسن ابن القيم ذلك على من جعل المسوغ للابتداء بها ها هنا العطف عليها؛ لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الابتداء به[2]، وذكر ابن القيم أن قول سيبويه أحسن، لأن تقيد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه بها، ولو قلت طاعة أمثل لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها[3].

المسألة الثانية: انتصاب الحال من قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا.

اعتمد ابن القيم رأي سيبويه في هذه المسألة في جهة انتصاب (بسرا ورطبا) على الحال؛ وهو أصح القولين خلافا لما يراه الفارسي من أنه خبر (كان) المقدرة[4].

المسألة الثالثة: نيابة الحروف وتعاقبها.

اعتمد ابن القيم في نظرته إلى نيابة الحروف وتعاقبها مذهب سيبويه وفقهاء أهل العربية كابن جني والزمخشري، ذلك أنه يرى أن القول بنيابة الحروف لم يعتمد على إدراك أسرار العربية، وإنما هو قول ظاهرية النحاة، والقاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض خوفا من اللبس وذهاب المعنى المقصود بالحروف، ولو اعتقد تعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض، فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفا، واللبس مأمونا، فيكون من باب التفنن في الخطاب والتوسع فيه، وأما أن يدعى ذلك فيه من غير قرينة في اللفظ فلا يصح[5].

وعقد ابن جني بابا قال فيه: " هذا الباب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: 14] ، أي: مع الله؛ ويقولون: إن (في)

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1/ ص 195.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2/ ص 499.

(3) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 305.

(4) المصدر نفسه، ج 2/ ص 281، وسيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 469.

(5) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 58.

بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: 71] . أي: عليها[1] .

مسائل أخرى اعتمد فيها رأي سيبويه:

1- لما: هي من الحروف[2]وليست ظرف زمان كما هو قول كثير من النحاة[3].

2- اختلاف سيبويه ويونس في الاستفهام الداخل على الشرط وموافقة ابن القيم لسيبويه[4].

3- القول الصحيح أن لفظ الجلالة (الله) أصله (الإله) على(فعال) كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم[5].

ثم إن ابن القيم خالف سيبويه في بعض آرائه، وذكر أن سيبويه ممن يؤخذ من قوله ويترك وأما أن تعتقد صحة قوله في كل شيء فكلا[6].

- **الفرع الثاني: المسائل التي خالف فيها سيبويه.**

المسألة الأولى: حذف التاء من:

طالق وحائض وطامث، لعدم الحاجة إليها، لأن الصفة خاصة بالمؤنث فلا حاجة للتاء. وهذا هو الصواب وهو المذهب الكوفي، وهذا خلاف لمذهب سيبويه أنها من باب حذف الموصوف أي: شيء حائض وشيء طامث[7].

المسألة الثانية: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

حمل بعض النحاة تذكير لفظ (قريب) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ{٥٦}﴾ [الأعراف: 56] . على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فكأنه قال: إن

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج2/ ص 91، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 338.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 153، وابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج 4/ ص 201.

(3) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ج 1/ ص 37، وأبو حيان، محمد بن يوسف: تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م)، ص 41، وابن هام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 537.

(4) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 42.

(5) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 383، وسيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 197، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 51-52.

(6) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 25.

(7) المصدر نفسه، ج 3/ ص 24، وسيبويه، الكتاب، ج 3/ ص 260، والأنباري، الإنصاف ج 2/ ص 758، مسألة 111.

رحمة الله شيء قريب من المحسنين؛ مستدلين بقول سيبويه للمرأة: حائض وطامث وطالق، كأنهم قالوا شيء حائض وشيء طامث[1] ورد ابن القيم هذا التوجيه بقوله: وأي فصاحة وبلاغة في قول القائل في: حائض وطامث وطالق: شيء حائض وشيء طامث ؟؟ ولو قال به سيبويه[2].

المسألة الثالثة: الواو وإفادتها الترتيب.

نفى سيبويه إفادتها الترتيب[3]، وذكر أنها للاشتراك، ورأى ابن القيم أنها تفيد الترتيب؛ وشاهده قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] ، وقد فصل الكلام في بيان الدليل، ومما ذكره أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو(الوضوء)، فدخلت الواو عاطفة لأجزائه بعضها على بعض، والفعل الواحد يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض، فدخلت الواو بين الأجزاء للربط فأفادت الترتيب، إذ هو الربط المذكور في الآية[4].

المسألة الرابعة: إعراب المستثنى التابع.

ذكر ابن القيم أنه إذا جعل المستثنى تابعا لما قبله يكون من باب العطف، وذهب البصريون إلى أن المستثنى في هذه المسألة بدل من المستثنى منه[5]؛ وهي مسألة فيها تكلف، لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود إلى المبدل منه، وذهب الكوفيون إلى أنه من باب العطف، وهو مذهب خال من التكلف كما يراه ابن القيم[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج 3/ ص 260.

(2) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 24-25.

(3) المصدر نفسه، ج 1/ ص 51، وسيبويه، الكتاب، ج 3/ ص 58.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 502، والزمخشري، الكشاف، ج 1/ ص 610، وابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 53.

(5) السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (د.م: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ج 1/ ص 224.

(6) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 49.

المسألة الخامسة: عمل المصدر المعرف بالألف واللام.

قال البصريون: المصدر إذا دخله التنوين أو الألف واللام عمل عمل الفعل بمعناه، لأنه أصل للفعل والفعل مشتق منه، وقال الكوفيون: إذا تعرف المصدر بالألف واللام لم يعمل في الأسماء، وهذا ما اختاره ابن القيم ورأى أن ما احتج به سيبويه من قول الشاعر:

فلم أنكل عن الضرب مسمعا

شاذ نادر[1].

المسألة السادسة: جواز حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر العائد على المبتدأ.

(وهو خلاف رأي سيبويه) الذي عده ضعيفا في الشعر وغيره[2].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 369، والأنباري، الإنصاف، مسألة 28، وسيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 254.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 178، وسيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 138 -139.

➢ **المطلب الثاني: (الخصائص) لابن جني.**

اعتمد ابن القيم على كتاب (الخصائص) لابن جني وأعجب بآرائه وأشار إليها في بدائع الفوائد، وخاصة تلك المتعلقة بالمناسبة بين اللفظ والمعنى[1].كما وافقه في:

- **الفرع الأول: موافقة ابن القيم لابن جني.**

المسألة الأولى: أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض.

وهو الباب الذي ذكره ابن جني في الخصائص وأسماه: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)[2]، متفقا معه في الضابط لتعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض، وفي أن يكون المعنى مكشوفا واللبس مأمونا، وفي أن نيابة الحروف لها شروط وفي هذا يقول: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا. ولكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إلى ذلك والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا)[3].

المسألة الثانية: موافقته له في أن الجملة تبدل من الجملة كبدل الفعل من الفعل، والجملة من المفرد وهو مذهب ابن جني[4].

المسألة الثالثة: كما أنه وافقه في مسألة الاشتقاق والتضمين.

أطال ابن القيم القول فيهما وهما مما ذكره ابن جني في الخصائص[5].

ولاحظنا أن ابن القيم أوسع البحث فيهما فجعل فصولا خاصة للحديث عن اشتقاق أسماء الله الحسنى وصفاته[6]. واشتقاق أسماء النبي وأسماء الجنة[7].

- **الفرع الثاني: مخالفة ابن القيم ابن جني. في:**

المسألة الأولى: حذف المضاف.

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج 2/ ص 466.

(2) ابن جني، الخصائص، ج 2/ ص 91.

(3) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 58.

(4) المصدر نفسه، ج4/ ص 368.

(5) ابن جني، الخصائص، ج 1/ ص 490-493، وابن جني، الخصائص، ج 2/ ص 92.

(6) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 19-21 ، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ج 2/ ص 203.

(7) المصدر نفسه، ج2/ ص 203، وابن جني، الخصائص، ج 1/ ص 490-492-493.

وقد ذكره ابن جني في باب شجاعة العربية الذي عقده في الخصائص للحديث عن أسلوب الحذف ومظاهره في اللغة[1]، غير أن هذه الكثرة حملت بعض المعربين على اعتماد الحذف، وحمله على القرآن دونما اعتبار للمعنى القرآني، ولم يرتض ابن القيم هذا المسلك بقوله: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاءه مطلقا وإلا لالتبس الخطاب، وفقد التفاهم، وتعطلت الأدلة إما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا، إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه من تعلق الأمر والنهي والخبرية فيقول الملحد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97] أي: معرفة حج البيت، وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، أي: معرفة الصيام. وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة وإنما يضمر المضاف حيث يتعين، ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة[2].

المسألة الثانية: من مخالفات ابن القيم لابن جني في أحوال المبتدأ والخبر.

حيث إنه من المعلوم في حالة الإسناد بين المبتدأ والخبر تأخير الخبر إذا كان هو والمبتدأ معرفتين متساويتين في التخصيص، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، وفي هذا يقول ابن مالك:

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان[3]

والتزم ابن القيم هذه القاعدة في توضيح الحكم الفقهي في قوله – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الصحيح: (ذكاة الجنين ذكاة أمه)[4]. يقول ابن القيم: "إن المتأمل للمعاني يعرف أن المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وإنما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف إليه الخبر، وبنية التركيب أن (ذكاة الجنين ذكاة أمه) جملة خبرية جعل فيها الخبر نفس المبتدأ، فهي كقولك غذاء الجنين غذاء أمه، ولا داعي إلى ما سلكه أبو الفتح ابن جني وغيره في إعراب هذا الحديث؛ حيث

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج 2/ ص 140-206 باب شجاعة العربية.

[2] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 21.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1/ ص 125.

[4] أبو داوود، سليمان السجستاني: تهذيب سنن أبي داود، تخريج صـــدقي جميل العطار، (بيروت: دار الفكر للطباعة ، ط1، 1426هـ-2005م)، 2828، ص 535 ، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قالوا: ذكاة أمه على تقدير مضاف محذوف؛ أي: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه، على حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه"[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 89.

➢ **المطلب الثالث: (الكشاف) للزمخشري:**

كان استحسانه لآراء الزمخشري في كشافه واضحا في بدائع الفوائد، ومن المسائل التي وافق فيها:

- **الفرع الأول: موافقة ابن القيم للزمخشري.**

المسألة الأولى: رأي الزمخشري في تحديد معنى المسحور في قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا{٤٧}﴾ [الإسراء: 47] فيقول: "الصواب في ذلك رأي الزمخشري أن المسحور على بابه، وهو من سحر حتى جن، فقالوا: مسحور، على حين أبعد مراد من فسر لفظة مسحور بأنه الذي له سحر، وهي الرئة، ومن فسرها بأنه معلم السحر، الذي قد علمه إياه غيره كما أجاب ابن جني وغيره[1].

- **الفرع الثاني: مخالفة ابن القيم للزمخشري.**

أما مخالفات ابن القيم لصاحب الكشاف فجاءت مبنية على مذهبه الفقهي الذي يخالف مذهب الزمخشري، الذي يسلك المذهب المعتزلي ويجهر بهذا المذهب وخاصة في التفسير.

المسألة الأولى: ففي تعليله مجيء (غير) صفة للمعرفة آراء كثيرة عند النحاة، والإشكال فيها ربما يعود إلى موقعها في السياق بين التعريف والتنكير، أي هل تتعرف (غير)، بالإضافة إلى معرفة ؟ ويرى سيبويه تعريفها[2]، فقد جعلها صفة في قوله تعالى﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: 95]، وقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ {٧}﴾ [الفاتحة: 7].

أما الزمخشري فيرى أن غيرا ونحوها مما لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إلا إذا وقع بين متضادين، وتساءل عن وقوعها في قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم) كيف صح أن يقع غير

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 364-365، والزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف، صححه مصطفى حسين أحمد، (د.م: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت)، ج 2/ ص 671.

[2] سيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 107 وما بعدها.

صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت(الذين أنعمت عليهم) لا توقيت فيه، كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

ولأن (المغضوب عليهم) و(الضالين) خلاف المنعم عليه، فليس في – غير – إذا الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف[1].

وقد رد عليه ابن القيم بقوله: (لا توقيت فيه) أي: لا تعيين لواحد من واحد كما تعين المعرفة، بل هو مطلق في الجنس فجرى مجرى النكرة، واستشهاده بالبيت معناه أن الفعل نكرة، وهو (يسبني) وقد أوقعه صفة (للئيم) المعرفة باللام لكونه غير معين، فهو في قوة النكرة، فجاز أن ينعت بالنكرة وكأنه قال: على لئيم يسبني، وهذا استدلال ضعيف فإن قوله: (يسبني) حال منه، لا وصف، والعامل فيه فعل المرور والمعنى أمر على اللئيم سابا لي، أي: أمر عليه في هذه الحال فأتجاوزه ولا احتفل بسبه[2].

المسألة الثانية: ومن المسائل التي خالف فيها صاحب الكشاف أيضا توجيه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ{٦٥}﴾ [النمل: 65]. حيث رأى الزمخشري أن الاستثناء منقطع في هذه الآية، وجعل الإخبار عن الله بأنه في السماوات والأرض على المجاز[3]، والصواب عند ابن القيم أن الاستثناء متصل وليس في الآية استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، لأن من في السموات والأرض ها هنا أبلغ صيغ العموم وليس المراد بها تعيينا فهي في قوة: (أحد) المنفي بقولك: لا يعلم أحد الغيب إلا الله[4].

---

[1] الزمخشري، الكشاف، ج 1/ ص 16-17.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 207.

[3] الزمخشري، الكشاف، ج 3/ ص 378-379.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 51.

وكذلك قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ{٤٢}﴾ [الحجر: 42]، قال: إن الاستثناء متصل وجعل لفظ العباد عاما أما ابن القيم فقد رأى أن الاستثناء منقطع لأن اتباعه الغاوين لم يدخلوا في عباده المضافين إليه، وإن دخلوا في مطلق العباد، فإن الإضافة فيها معنى التخصيص والتشريف، قال تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: 6] ، فعباده المضافون إليه ها هنا الذين يغفر ذنوبهم جميعا هم المؤمنون التائبون، والانقطاع في هذا هو الصواب[1]، خلافا لما قاله الزمخشري.

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 54-55.

➢ **المطلب الرابع: (نتائج الفكر) للسهيلي.**

أعجب ابن القيم بكتاب (نتائج الفكر) للسهيلي؛ حيث كثرت نقولاته عنه خاصة في المسائل التي تتعلق بإعجاز القرآن، وقد أشار إلى ذلك في أكثر من خمسين نقلا ضم أكثرها الجزء الأول، والثاني، معجبا ورادا ومضعفا لآرائه.

- **الفرع الأول: موافقة ابن القيم للسهيلي.**

المسالة الأولى: حول معنى كلمة (الصلاة).

ذكر ابن القيم قول السهيلي عن اشتقاق الصلاة فقال: "الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة في المعنى والاشتقاق إلى أصل واحد، ومعناها كلها الحنو والعطف، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوسا ومعقولا فيضاف إلى الله ما يليق بجلاله وينفى عنه ما يتقدس عنه"[1].

المسالة الثانية: حول فائدة اشتقاق الفعل من المصدر.

قال: رأيت للسهيلي فصلا حسنا في فائدة اشتقاق الفعل من المصدر، هذا لفظه قال: فائدة اشتقاق الفعل من المصدر؛ أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها، كقولك: أعجبني خروج زيد، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان للاسم الذي هو الفاعل له مجرورا بالإضافة والمضاف إليه تابع للمضاف[2].

المسألة الثالثة: انتصاب المصادر نحو(سبحان) و(معاذ).

ذكر السهيلي أن (سبحان) اسم ينبئ عن العصمة والتنزيه، فوقع القصد إذا ذكر مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، ومما انتصب لأنه مقصود بالذكر: (زيدا ضربته) في قول النحويين، وهو مذهب شيخه ابن الطراوة. وكذلك: (زيدا ضربت) بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله، ولعل في ذكر السهيلي (النصب على القصد إليه) إضافة لمصطلح نحوي لم نعهده من قبل في

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 23، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 57.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص24، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 72-73.

مصطلحات البصريين ولا الكوفيين، وذكر ابن القيم أن هذا الفصل من أعجب كلامه ولم أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه[1].

المسألة الرابعة: حديث السهيلي عن التقديم والتأخير في القرآن:

قال السهيلي: "إن هذا الأصل يجب الاعتناء به لعظم منفعته في كتاب الله وحديث رسوله، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أخر"[2]، ثم عرض بعض الأمثلة كتقديم السمع على البصر، والظلمات على النور، والليل على النهار، والجن على الإنس، وبيان العطف في أسماء الله تعالى، وبيان أسرار التقديم فيها[3].

- **الفرع الثاني: مخالفة ابن القيم للسهيلي.**

المسألة الأولى: حول اشتقاق اسم الجلالة (الله).

فقد نفى ابن القيم ما زعمه السهيلي أن لفظ الجلالة (الله) غير مشتق، لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه عز وجل قديم، والقديم لا مادة له فيستحيل الاشتقاق وذلك بقوله: "إنهم أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم؛ فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب"[4].

المسألة الثانية: في بيان الفرق بين ألفاظ القرآن.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ{٥٢}﴾ [الشورى: 52] وقوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسْتَقِيمٗا{٢}﴾ [الفتح: 2].

ومما ذكره السهيلي حول الآية الثانية أنها نزلت في صلح الحديبية، وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح، ورأوا أن الرأي خلافه، وكان الله تعالى عما يقولون ورسوله أعلم، فأنزل على الرسول

---

(1) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 25-26، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 70-71.

(2) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 56، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 266.

(3) ابن القيم الجوزية بدائع الفوائد، ج 1/ ص56،57.

(4) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 20، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 51-52.

-صلى الله عليه وسلم- هذه الآية ولم يرد صراطا مستقيما في الدين، وإنما أراد صراطا مستقيما في الرأي والحرب والمكيدة.

أما في قوله تعالى: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم)؛ أي: تهدي من الكفر والضلال إلى صراط مستقيم، ولو قال في هذا الموطن: إلى الصراط المستقيم، لجعل للكفر والضلال حظا من الاستقامة إذ الألف واللام تنبئ أن ما دخلت عليه من الأسماء الموصولة أحق بذلك المعنى مما تلاه في الذكر، أو ما قرب به في الوهم[1].

وقد رد عليه ابن القيم بقوله: (وغير خاف ما في هذين الجوابين من الضعف والوهن ومتى سمى الله الحرب والمكيدة صراطا مستقيما؟! وهل فسر هذا اللفظ أحد من السلف أو الخلف بذلك ؟؟ فهذا جواب فاسد، وما أدري من أين جاء له هذا الفهم مع ذهنه الثاقب وفهمه البديع – رحمة الله – وماهي إلا كبوة جواد ونبوة صارم)[2].

المسالة الثالثة: أصل(لكنّ).

تحدث السهيلي عن أصل (لكنّ) المشددة بقوله: (ما أراها إلا كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيد لكن عمرا مقيم، تريد لا ينتقل عمرو[3].

وقال ابن القيم: "وفي هذا من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى، وأي حاجة إلى هذا، بل هي شرط موضوع للمعنى المفهوم منها، ولا تقع إلا بين كلامين"[4]، والمعروف في كتب النحو أنها لا تقع إلا بين كلامين متغايرين في النفي والإثبات[5].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 197، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 300-303.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 198.

[3] السهيلي، نتائج الفكر، ص 255.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 164.

[5] سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 499، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1/ ص 558-559.

المسألة الرابعة: حرفا الاستقبال (السين وسوف).

زعم السهيلي أن لها الصدارة كحروف الاستفهام والنفي والنهي، لذلك منع وقوع الجملة المصدرة بهما خبرا للمبتدأ وعد قولنا: زيدا سأضرب، وزيد سيقوم قبيحا[1]، مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن زيد فتقول: زيد سيفعل، ولو رجع إلى سورة النساء وحدها لوجد فيها آيات وقع فيها الجملة المصدرة بالسين وسوف خبرا للمبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾ [النساء: 57].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 74-75، والسهيلي، نتائج الفكر، ص 122.

➢ **المطلب الخامس: (التسهيل) لابن مالك.**

اهتم ابن القيم بابن مالك، وبآرائه في النحو واللغة، وكان يذكره أحيانا باسمه (ابن مالك)، وأحيانا بلقبه: (أبو عبد الله)، وأحيانا يكتفي بذكر كتاب من كتبه، كأن يقول: قال صاحب التسهيل، ومما خالفه:

- **الفرع الأول: مخالفة ابن القيم لابن مالك.**

المسألة الأولى: وقوع الفعل الماضي صلة الموصول.

ظن صاحب التسهيل أنه إذا وقع الفعل صلة للموصول جاز أن يراد به الاستقبال محتجا بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ{٣٤}﴾ [المائدة: 34]. وهذا وهم منه رحمه الله والفعل ماض لفظا ومعنى، والمراد إلا الذين تقدمت توبتهم القدرة عليهم فخلوا سبيلهم، والاستقبال الذي لحظه – رحمه الله – إنما هو لما تضمنه الكلام من معنى الشرط، ففيه معنى من تاب قبل أن تقدروا عليه فخلو سبيله فلم يجئ، هذامن قبل الصلة ولو تجردت الصلة عن معنى الشرط لم يكن الفعل إلا ماضيا وضعا ومعنى، كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [آل عمران: 173]، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: (نضر الله امرأ سمع مقالتي)[1] فقال صاحب التسهيل: "إن الاستقبال في سمع جاء من كونه وقع صفة لنكرة عامة وهذا وهم أيضا، فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال تقول: كم مال أنفقته، وكم رجل لقيته، وإنما جاء الاستقبال من جهة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو في قوة من سمع مقالتي فوعاها نضره الله، فتأمله"[2].

المسألة الثانية: في الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ [النمل: 65].

---

[1] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى: سنن الترمذي، تخريج صدقي جميل العطار، (بيروت: دار الفكر للطباعة، ط1، 1426هـ -2005م)، 2665، ص 763، وابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة، تحقيق محـــــمد فؤاد عبد الباقي، (د.م: دار إحياء التراث العربي، د.ط 1395هـ-1975م)، 232 ، ج 1/ ص 85 من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 4/ ص 361، وابن مالك، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين: تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، (مصر: دار الكاتب العربي، د.ط، 1970م)، ص 6.

قال ابن مالك: والصحيح عندي أن الاستثناء في الآية متصل بـ (في) متعلقة بفعل غير استقر من الأفعال المنسوبة حقيقة إلى الله تعالى وإلى المخلوقين، كذكر ويذكر ونحوه ،كأنه قال لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض الغيب إلا الله.

ويجوز أن تعلق (في) باستقر مستند إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، والأصل: لا يعلم من استقر ذكره في السماوات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا، وهذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة)[1].

وقد رأى ابن القيم أن توجيه ابن مالك للآية فيه تكلف لا حاجة للمعنى القرآني به؛ إذ ليس في الآية استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، والصواب عنده أن الاستثناء منقطع وهي في معنى: لا يعلم أحد الغيب إلا الله. وأن حذف عامل الظرف- كما ادعاه- لا يجوز إلا إذا كان كونا عاما واستقرارا عاما.

أما إذا كان كونا خاصا مقيدا لم يجز حذفه وعلى هذا جاء مصرحا به في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: 40]. وأما ادعاؤه أن عامل الظرف (استقرار) مضاف إلى ذكر محذوف استغنى به عن المضاف إليه فلا نظير له، وهو حذف لا دليل عليه، وأما ادعاؤه إضافة شيء محذوف إلى شيء آخر محذوف ثم يضاف المضاف إليه إلى شيء آخر محذوف من غير دلالة في اللفظ عليه؛ فهذا مما يصان عنه الكلام الفصيح، فضلا عن كلام رب العالمين[2].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 51، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2/ ص 263-264.

[2] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 51-52.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لترجيحات ابن قيم الجوزية

توطـــئة

إن ممّا يجب أن نجعله على ذكر منّا أن كتاب (بدائع الفوائد) فيه من التّوجيهات والترجيحات النّحويّة النّفيسة مالا يتّسع المقام لاستيفائها وعرضها والتّعليق عليها، ولكن حسبي في هذا الفصل أن أعرض بعض هذه الفوائد من بعض أبواب النّحو، مع توجيه القول عند ذكر بعضها، وذلك لأضع يد القارئ على ثقافة هذا العملاق النّحوي صاحب المواهب الفائقة في فهم أسرار هذا العلم، وكيف كان يهتدي بآراء فحول العلماء، ويجعلها أصلاً ينطلق من خلالها، وينفذ منها إلى مراده وفقاً للقواعد والأصول النّحويّة.

هذا؛ وسوف أضع عناوين جانبيّة لهذه الفوائد تتّفق والأبواب النّحويّة، لتكون أدعى إلى الفائدة والتّوجيه، وإليك بعض هذه الترجيحات المبسوطة في المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجيحاته المتعلقة بالحركة الإعرابية والتنوين.

المبحث الثاني: الوصلات والأسماء الموصولة والأفعال.

المبحث الثالث: العطف.

المبحث الرابع: في الروابط بين الجملتين والتقديم والابتداء بالنكرة.

المبحث الخامس: الإضافة وترجيحات مضافة.

المبحث الأول

ترجيحاته المتعلقة بالحركة الإعرابية والتنوين

حيث تضمن خمسة مطالب وهي:

1. **المطلب الأول:** السبب في اختصاص الإعراب بالأواخر.
2. **المطلب الثاني:** رده على النحاة فيما قالوه.
3. **المطلب الثالث:** تعليله لحركة الإعراب.
4. **المطلب الرابع:** فائدة التنوين.
5. **المطلب الخامس:** اختصاص النون الساكنة بالدلالة على التنوين.

➢ المطلب الأول: السّبب في اختصاص الإعراب بالأواخر.

اختصّ الإعراب بالأواخر، لأنّه دليل على المعاني اللّاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلاّ بعد تحصيله، وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتّب الإعراب بعده، كما ترتّب مدلوله الّذي هو الوصف في المعرب[1].

وهذا هو معتقد النحاة القدماء قاطبة – إلا قطربا – فكانوا متيقنين أن الإعراب ما هو إلا بريد المعنى، والمتوسل به إليه، والمرشد والقائم عليه، إذ العلاقة بينهما وطيدة، والصلة وثيقة وشديدة.

فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيدا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: فقد تقول: (ضرب يحيى بشرى) فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: (أكل يحيى كمثرى)، لك أن تقدم وتؤخر كيف شئت، وكذلك (ضربت هذا هذه)، و(كلم هذه هذا) فتذكير الفاعل أو تأنيثه يشير إلى الفاعل. وكذلك إذا وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحوقولك: (أكرم اليحييان البشريين) ، (وضرب البشريين اليحيون)، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت: (كلم هذا هذا فلم يجبه) لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بينا لما تعني، وكذلك قولك: (ولدت هذه هذه) من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة، وكذلك إذا ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان[2].

---

[1] ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، (القاهرة: طبع إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت)، ج 1/ ص 34.

[2] ابن جني، الخصائص، ص 36 و ما بعدها.

➢ المطلب الثاني: ردّه على النّحاة في قولهم: حرف متحرّك، وتحرّكت الواو، ونحو ذلك.

يقول ابن القيّم: قولهم أي النّحاة: حرف متحرّك، وتحرّكت الواو، ونحو ذلك، تساهل منهم، فإنّ الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيّز إلى حيّز، والحرف جزء من المصوّت، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف، لأنّه عرض، والحركة لا تقوم بالعرض. وإنّما المتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشّفتين أو اللّسان، أو الحنك الّذي يخرج منه الحرف[1].

ولقد جاء هذا في الكتاب لسيبويه على ما نقله عن شيخه الخليل بقوله: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[2].

لكنه فهم على غير وجهه غلطا أو مغالطة، فالذي يريده الخليل أن مكونات البناء (كلمة البناء يقصد بها البنية أي التركيب) هي الحروف الساكنة مجردة عن الحركات، فبناء (كتب) مكون من الكاف والتاء والباء ساكنات. أما الحركات (الفتحة في حال البناء للمعلوم، وضمة الكاف وكسرة التاء وفتحة الباء في حال البناء للمفعول، وكذلك الضمتان في حال النظر إلى الكلمة على أنها جمع كتاب) فهن زوائد لسن من صنع هذا البناء، وإنما هن يدخلن في كل بناء ويعترينه ليمكن النطق به، بمعنى أننا لا نستطيع أن ننطق الحروف الثلاثة سواكن متتابعات مرة واحدة (كْتْبْ)، ولذلك يؤتى بتلك الحركات ليفصل بها بين تلك السواكن ليمكن النطق[3].

ويقوي هذا ما ذكره السيرافي[4] قائلا: "يعني أن الفتحة تزاد على الحرف؛ ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم: الفتحة حرف من الألف، والكسرة حرف من الياء، وكذلك الضمة حرف من الواو...

---

[1] ابن قيم الجوزية، بداشع الفوائد، ج 1/ ص 34.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي/ الرياض: دار الرفاعي، ط2، د.ت)، ج 4/ ص241 وما بعدها.

[3] جبل، محمد حسن حسن: دفاع عن القرآن، (د.م: البربري للطباعة الحديثة، د.ط، د.ت)، ص 206 وما بعدها.

[4] في حاشية الكتاب لسيبويه، ج 4/ ص 242.

➢ **المطلب الثالث: تعليله لحركات الإعراب.**

بدأ بالضّمّة فقال: الضّمّة عبارة عن تحريك الشّفتين بالضّمّ عند النّطق فيحدث مع ذلك صويت خفي مقارن للحرف، إن امتدّ كان واواً، وإن قصر كان ضمّة، وكذلك الفتحة عبارة عن فتح الشّفتين عند النّطق بالحرف وحدوث الصّوت الخفيّ الّذي يسمّى فتحة أو نصبة، وإن مدّت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي فتحة، وكذلك القول في الكسرة والسّكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النّطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي: ينقطع، فلذلك سمّي جزماً، اعتباراً بانجزام المصوّت، وهو انقطاعه، وسكوناً: اعتبارا بالعضو السّاكن؛ فقولهم: فتح وضمّ وكسر، هو من صفة العضو، وإذا سمّيت ذلك رفعاً ونصباً وجزماً وجرّاً، فهي من صفة الصّوت، لأنّه يرتفع عند ضمّ الشّفتين، وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونهما، ولهذا عبّروا (بالرّفع والنّصب والجر) عن حركات الإعراب إذ الإعراب لا يكون إلاّ بعامل وسبب، كما أنّ هذه الصّفات الّتي تضاف إلى الصّوت من رفع ونصب وخفض، إنّما تكون بسبب، وهو حركة العضو، واقتضت الحكمة اللّفظيّة أن يعبّر بما يكون عن سبب عما يكون عن سبب؛ وهو الإعراب.

وأن يعبّر بالفتح والضّم والكسر والسّكون عن أحوال البناء؛ فإنّ البناء لا يكون بسبب وأعنى بالسّبب العامل، فاقتضت الحكمة أن يعبّر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده تغييرا له، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون إلاّ بآلة كما تكون الصّفات المضافة إلى الموصوف.

ثمّ عاد يحقّق القول في هذه المسألة بينه وبين النّحاة فقال: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النّحاة، فإن الحرف وإن كان عرضاً فقد يوصف بالحركة، تبعاً لحركة محلّه، فإن الأعراض وإن لم تتحرّك بأنفسها فهي تتحرّك بحركة محالها، وعلى هذا فقد اندفع الإشكال جملة، وأمّا المناسبة الّتي ذكرها في اختصاص الألقاب فحسنة، غير أن كثيرا من النّحاة يطلقون كلاًّ منها

على الآخر، ولهذا يقولون في قام زيد: مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره، ولا يقولون رفع آخره، فدلّ على إطلاق كلّ منهما على الآخر[1].

هذا تعليل وتوجيه لا يصدر إلاّ من خبير بهذه الصّناعة، فقد رأيناه يعلّل حركات الإعراب ويوجّه القول فيها، ثمّ يعود ليربط بين قوله وما قرّره النّحاة بأسلوب منطقي دقيق، له أصالته في المحيط النّحوي، ومن استعمال الحركات الإعرابيّة قد ينشأ التّنوين فنراه يبرز أهمّيته ويظهر ذلك في المطلب المالي.

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 34، 35.

➢ **المطلب الرابع: فائدة التّنوين.**

التّفرقة بين فصل الكلمة ووصلها، فلا تدخل في الاسم إلاّ علامة على انفصاله عمّا بعده، ولهذا كثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التّخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التّنوين تنبيها على أنّها غير مضافة.

ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلاّ فيما قل من الكلام لاستغنائها في الأكثر عن زيادة تخصيصها.

وما لايتصوّر فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا ينوّن بحال، وكذلك المعرّف باللاّم وهذه علّة عدم التّنوين وقفاً إذا الموقوف عليه لا يضاف[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 36.

➢ **المطلب الخامس: اختصاص النّون السّاكنة بالدّلالة على التّنوين.**

اختصّت النّون السّاكنة بالدّلالة على هذا المعنى، لأن الأصل في الدّلالة على المعاني الطّارئة على الأسماء أن تكون بحروف المدّ واللين وأبعاضها، وهي الحركات الثّلاث؛ فمتى قدر عليها فهي الأصل، فإن تعذّرت فأقرب شبيهاً بها. وآخر الأسماء المعربة قد لحقها حركات الإعراب فلم يبق لدخول حركة أخرى عليها سبيل، ولا لحروف المدّ واللين لأنّها مشبّعة من تلك الحركات، ولأنّها عرضة الإعلال والتّغيير فأشبه شيء بها هو النّون السّاكنة لخفّتها وسكونها، وأنّها من حروف الزّيادة، وأنّها من علامات الإعراب، ولهذه العلّة لا ينوّن الفعل لاتّصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 36.

المبحث الثاني

الوصلات والأسماء الموصولة والأفعال

ويشتمل كذلك على خمسة مطالب وهي:

1. **المطلب الأول:** الوصلات.
2. **المطلب الثاني:** توجيه القول في إعراب (اللذان واللتان).
3. **المطلب الثالث:** (ما) الموصولة.
4. **المطلب الرابع:** أقسام الأفعال وأحكامها.
5. **المطلب الخامس:** الحكمة من وراء حذف العامل في (بسم الله).

➢ **المطلب الأول: الوصلات.**

المراد بالوصلات عند النّحاة: هي الّتي وضعوها للتّوصّل بها إلى غيرها، وقد حصرها ابن قيّم الجوزيّة في خمسة أقسام، بين المنهج الدّقيق في استخدامها مع التّوجيه والتّعليل، هاكـ بيانها:

أحدها حروف الجر: وضعوها ليتوصّلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها.

الثّاني: حرف (ها) التي للتّنبيه: وضعت ليتوصّل بها إلى نداء ذي الألف و اللّام.

الثّالث:(ذو): وضعوه وصلة إلى وصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقّة، كرجل ذي مال.

الرّابع: (**الّذي**) وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولولاها لما جرت صفاتها عليها.

الخامس (**الضّمير**): الّذي جعلوه وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات (خبرا، وصفة، وحالا، وصلة)، فأتوا بالضّمير وصلة إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالا وأخبارا وصفات وصلات، ولم يصفوا المعرفة بالجملة مع وجود هذه الوصلة المصحّحة، كما وصفوا بها النّكرة لوجهين:

أحدهما: أن النّكرة مفتقرة إلى الوصف والتّبيين؛ فعلم أن الجملة بعدها مبيّنة لها ومكمّلة لفائدتها.

الثّاني: أن الجملة تتنزل منزلة النّكرة، لأنّها خبر ولا يخبر المخاطب إلاّ بما يجهله لا بما يعرفه، فصلح أن يوصف بها النّكرة، بخلاف المعرفة فإنّك لو قلت: جاءني زيد قائم أبوه، على وجه الوصف لما ارتبط الكلام بعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه، فجاءوا بالوصلة الّتي توصلوا بها إلى وصف النّكرة اسم جنس، وهي (ذو) فقالوا: جاءني زيد ذو قام أبوه وهذه لغة طيء، وهي الأصل، ثم إن أكثر العرب لما رأوها اسما قد وصف بها المعرفة أرادوا تعريفه ليتّفق الوصف والموصوف في التّعريف، فأدخلوا الألف واللّام عليه، ثمّ ضاعفوا اللّام كيلا يذهب لفظها بالإدغام، وتذهب ألف الوصل في الدّرج فلا يظهر التّعريف، فجاء منه

هذا اللّفظ تقديراً، (الذو) فلمّا رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، قلبوا الواو منه ياء، إذ ليس في كلامهم واو متطرّفة مضموم ما قبلها إلاّ وتقلب ياء، فصار (الذي). وإنّما صحب الواو في قولهم: (ذو) لأنّها كانت في حكم التّوسّط إذ المضاف مع المضاف إليه كالشّيء الواحد في معنى (ذو) و بمعنى (الّذي) طرف من معنى (ذا) التي للإشارة، لأن كلا منهما يبيّن بأسماء الأجناس كقولك: هذا الغلام، وهذا الرّجل، فيتّصل بها على وجه البيان، كما يتّصل بها (ذو) على وجهة الإضافة، وكذلك قالوا في المؤنّث من (الّذي): (التي) بالتّاء، كما قالوا في المؤنّث من (هذا): (هاتا وهاتين)[1].

ومن هذا العرض نرى أنّ ابن القيّم قد جمع الوصلات المبثوثة في أبواب متفرّقة، وأحسن استعمالها وتوجيه القول فيها، فيكون بذلك قد قدّم خدمة جليلة في ميدان علم النّحو.

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 128، 129.

➢ **المطلب الثاني: توجيه القول في إعراب (اللّذان واللّتان)[1].**

ذكر النّحاة في تعليل تثنيّة (الذي والتي) وإعرابهما بالحروف وجوها، ولهم في ذلك توجيهات[2]، وقد ألقى ابن القيّم الضّوء حول تعليل وتوجيه إعراب (الذي والتي) في حال التّثنيّة فقال:

أعرب (الذي) في حال التّثنيّة، لأن الألف التي فيه بعضها علامة الرّفع في الأسماء المعربة، فدار الأمر بين ثلاثة أمور:

أحدها: أن يبنوه، وفيه علامة الإعراب وهو مستشنع، وصار بمنزلة من تعطّل عن التّصرف وفيه آلته.

الثاني: أن يسقطوها منه ليعطوه حظّه من البناء، فيبطل معنى التّثنية، فرأوا:

الثّالث: أسهل شيء عليهم، وهو إعرابه، فكان ترك مراعاة علّة البناء أهون عليهم من إبطال التّثنية، ولهذه بعينها أعربوا (اثنى عشر، وهذين)، وطرد هذا أن يكون (هذا) معربا وهو الصّحيح، وممن نص عليه السّهيلي.

وأحسن ما بينا فإن الألف لا يكون علامة بناء، بخلاف الضّمير، فإنه يكون للبناء كحيث ومنذ، فتأمل هذا الموضع.

فإن قلت: ينتقض عليك بالجمع، فإنّهم بنوه، أعنى (الذين) وهو على حد التّثنية وفيه علامة الإعراب.

قلت: الفرق بين الجمع والتّثنية من وجهين:

أحدهما: أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات، نعم وقد يكون الجمع اسما واحدا في اللّفظ كقوم ورهط.

الثّاني: أن الجمع نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد من حيث كان آخره ياء مكسورا ما قبلها، فجعلوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النّصب والخفض وغلبوا عليه البناء، حيث

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 129، 130.

[2] ابن يعيش، أبو البقاء يعيش: شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب، نشر مكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ط، د.ت)، ج 3/ ص 141، 142.

كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء، وليس كذلك التّثنية، فإن ياءها مفتوح ما قبلها، فلا يضارع لفظها في شيء من أحوالها لفظ الواحد.

وأمّا النون قي (الذين) فلا اعتبار بها، لأنها ليست في الجمع ركنا من أركان صيغته لسقوطها في الإضافة من الشّعر كما قال الشّاعر:

وإن الّذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ثم نسب ابن القيّم الفضل لأهله فقال: هذا تعليل السّهيلي، وعندي فيه علة ثانية، وهي: أن التّثنية في (اللذين) خاصة من خواص الاسم، قاومت شبه الحرف فتقابل المقتضيان، فرجع إلى أصله فأعرب بخلاف (الذين) فإن الجمع وإن كان من خواص الأسماء، لكن هذه الخاصة ضعيفة في هذا الاسم لنقصان دلالته مجموعا عمّا يدل عليه مفردا، فإن (الذي) يصلح للعاقل وغيره، و(الذين) لا يستعمل إلاّ للعقلاء خاصّة، فنقصت دلالته وضعفت خاصّيّة الجمع فيه فبقي موجب بنائه على قوته وهذا بخلاف المثنّى فإنّه يقال: على العاقلين وغيرهما، فإنّك تقول: الرّجلان اللذان لقيتهما، فلا حاجة بنا إلى ركوب ما تعسفه –رحمه الله – من مصارعة الجمع للواحد وشبّهه به وتكلّف الجواب عن تلك الإشكالات[1]، والله أعلم.

بهذا المنهاج السّديد، والتّوجيه الرّشيد بسط ابن قيّم الجوزيّة القول الذي لا يدع مجالاً لريبة بعد تعليله هذا وتوجيهه، وخاصّة أنّه يعرض زبدة ما قاله السّابقون ثمّ يستشف العلّة الشّافية لتكون فائدة بديعة نافعة، توفّر على الباحث التّنقيب وراء العلل العميقة التي لا تجدي نفعاً، اللّهم إلا ضياع الوقت وإرهاق الذّهن.

وعلى هذا المنهاج تابع المسيرة في عرض الفوائد البديعة، فنرى أنّه وقف وقفة طويلة مع (ما) الموصولة، عرض قول النّحاة فيها ثمّ انطلق يوجّه القول في استعمالاتها المختلفة، مع بيان أثر ذلك في أداء المعنى مستلهماً ذلك من بعض آيات الذّكر الحكيم، مثل سورة الكافرون.

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 128- 130.

➢ **المطلب الثالث: (ما) الموصولة.**

ذكر النّحاة أن (ما) الموصولة بمعنى (الذي) ولهم في ذلك توجيهات عند استعمالها[1]، وانطلق ابن قيّم الجوزيّة، يناقش النّحاة فيما ذهبوا إليه، ويبرز الفوائد البديعة فيقول:

قول النّحاة: أن (ما) الموصولة بمعنى (الذي) إن أرادوا به أنّها بمعناها من كل وجه فليس بحق، وإن أرادوا أنها بمعناها من بعض وجوه فحق.

والفرق بينهما أن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام حتّى أنّها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء، ألا تراك تقول: إن الله يعلم ما كان وما لم يكن، ولفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتّى توصل بما يوضّحها، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة للذي، فهو يوافق (الذي) في هذا الحكم ويخالفها في إبهامها فلا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة، لأن صلتها بعينها غير النّعت، وأيضاً فلو نعتت بنعت زائد على الصّلة لا ارتفع إبهامها، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها، وإخراجها عن أصل موضوعها.

وتفارق (الذي) أيضاً في امتناعها من التّثنيّة والجمع، وذلك أيضاً لفرط إبهامها، فإذا ثبت الفرق بينهما فاعلم أنّه لايجوز أن توجد إلا موصولة لإبهامها، وموصوفة، ولا يجوز أن توجد إلاّ واقعة على جنس تتنوّع منه أنواع، لأنّها لا تخلو من الإبهام أبدا، ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من المد والاتّساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس، فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصّوا به من يعقل، وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصّوت فصار قصر اللّفظ موازنا لقصر المعنى، وإذا كان أمرها كذلك وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصّلة التي لابدّ للصّلة منه، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتّى تكون صلة، فيجب أن يكون ذلك الضّمير بمنزلة ما يعود عليه في الإعراب والمعنى، فإذا وقعت على ما هو فاعل في المعنى؛ كان ضميرها فاعلاً في المعنى واللّفظ، نحو: كرهت ما أصابك، فـ(ما) مفعولة لكرهت في اللّفظ، وهي فاعلة لأصاب في المعنى، فالضّمير الذي في (أصاب) فاعل في اللّفظ والمعنى.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ ص 145، ومحمد عبد العزيز النجار، منار السّالك إلى أوضح المسالك، ج 1/ ص 74، 75، والأزهري، خالد: شرح التّصريح على التّوضيح، (مصر: المطبعة الأزهرية، ط3، 1344هـ-1925م)، ج 1/ ص 124، 125.

وإذا وقعت على مفعول كان ضميرها مفعولاً لفظاً ومعنى، نحو سرني ما أكلته، وأعجبني ما لبسته، فإنّها في المعنى مفعولة، لأنّها عبارة عن الملبوس، فضميرها مفعول في اللّفظ والمعنى، وكذلك إذا وقعت على اللفظ كان ضميرها مجروراً بـ (في) لأن الظّرف كذلك في المعنى، إلاّ أنّها لا تقع على المصادر إلاّ على ما تختلف أنواعه للإبهام الذي فيها[1].

وبعد أن بسط القول في أصل (ما) الموصولة، والفرق بينها وبين (الذي) ومواطن وقوعها، وأثر ذلك على أداء المعنى، بدأ يعرض بعض مواطن استعمالها عند وقوعها على من يعقل، موجّها القول في أداء المعنى وفقا لما يقتضيه مقام التّوجيه القرآني، فقال:

فإن قيل: فكيف وقعت عل من يعقل كقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]، ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا{٥}﴾ [الشمس: 5]، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ{٣}﴾ [الكافرون: 3]، وأمثال ذلك قيل: هي في هذا كلّه على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام لما يراد بـ(ما) ما يراد بـ(من) من التّعيين لما يعقل، والاختصاص دون الشياع ومن فهم حقيقة الكلام وكان له ذوق عرف هذا واستبان له[2]

وعلى ضوء هذا الأصل بدأ يوجّه المعنى المراد من وقوع (ما) على من يعقل في الآيات السّابقة، وغيرها من الآيات الأخرى باستفاضة لا يتّسع المقام لذكرها. أوجز القول فيها تتمّة للمراد، لنتعرّف على ذوقه النّحوي في إطار توجيه المعنى.

أمّا قوله تعالى: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) فهذا كلام ورد في معرض التّوبيخ والتّبكيت للعين على امتناعه من السّجود، ولم يستحق هذا التّبكيت والتّوبيخ حيث كان السّجود لمن يعقل، ولكن للمعصية والتّكبّر على ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التّكبّر لمخلوق على مثله إنّما التّكبّر للخالق وحده فكأنّه يقول سبحانه: {لم عصيتني وتكبّرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا وشرّفته وأمرتك بالسّجود له}، فهذا موضع(ما) لأن معناها أبلغ، ولفظها أعم، وهو في الحجّة أوقع، وللعذر والشّبهة أقطع.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 121، 132.

[2] المصدر نفسه، ج1/ ص121، 132.

فلو قال: ما منعك أن تسجد لمن خلقت، لكان استفهاماً مجرّداً من توبيخ وتبكيت، ولتوهم أنّه وجب السّجود له من حيث كان يعقل، ولعلّه موجود في ذاته وعينه، وليس المراد كذلك، وإنّما المراد توبيخه وتبكيته على ترك سجوده لما خلق الله وأمر بالسّجود له، ولهذا عدل عن اسم آدم العلم مع كونه أخص، وأتى بالاسم الموصول الدّال على جهة التّشريف المقتضية لإسجاده له، كونه خلقه بيديه، وأنت لو وضعت مكان (ما) لفظة (من) لما رأيت هذا المعنى المذكور في الصّلة.

وأن (ما) جيء بها وصلة إلى ذكر الصّلة، فتأمّل ذلك، فلا معنى إذاً للتّعيين بالذّكر إذ لو أريد التّعيين لكان بالاسم العلم أولى وأحرى.

وكذلك قوله: (والسّماء وما بناها) لأن القسم تعظيم المقسم به، واستحقاقه للتّعظيم من حيث (ما) وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السماء، ومن حيث سواها وزيّنها بحكمة فاستحق التّعظيم، وثبتت قدرته، فلو قال ومن بناها؛ لم يكن في اللّفظ دليل على استحقاقه القسم، من حيث اقتدر على بنائها، ولكان المعنى مقصوراً على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدّالّة على عظمته المنبئة عن حكمه المفصّحة باستحقاقه للتّعظيم من خليقته.

وأمّا قوله تعالى: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ {٢} وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ {٣}﴾ [الكافرون: 2، 3]، فـ(ما) على بابها، لأنّها واقعة على معبوده –صلّى الله عليه وسلّم– على الإطلاق، لأن امتناعهم من عبادة الله ليس لذاته، بل كانوا يظنّون أنّهم يعبدون الله، ولكّنهم كانوا جاهلين به، فقوله: (ولا أنتم عابدون ما أعبد) أي: لا أنتم تعبدون معبودي، ومعبوده – صلّى الله عليه وسلّم–كان عارفاً به دونهم، وهم جاهلون به، هذا جواب بعضهم.

وقال آخرون: أنّها هنا مصدريّة لا موصولة، أي: لا تعبدون عبادتي و يلزم من تنزيههم عن عبادتهم تنزيههم عن المعبود، لأنّ العبادة متعلّقة به، وليس هذا بشّيء، إذ المقصود براءته من معبوديهم وإعلامه أنّهم بريئون من معبوده تعالى فالمقصود المعبود لا العبادة[1].

وفي الآية توجيهات أخرى، وفوائد جليلة يستفيد منها النّحوي والبلاغي والمفسّر.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 132، 133.

وممّا يجدر ملاحظته والوقوف معه أن ابن القيّم لم يقف من هذه الآراء موقف المستعرض لها فحسب، بل نراه يتولى توجيه الآراء، وتعليلها تعليلاً منطقيّاً، ثمّ يكون له رأي بارز يعطينا فائدة جليلة، تدفع الباحث إلى الوقوف مع رأيه، لأن فيه زبدة كلام القول مع زيادة في الفائدة التي تقطع الطّريق أمام الطّاغين، وهذا دأب العالم المتحرّر من رق التّقليد الأعمى؟ فنراه في مثل هذه المسألة بعد عرضه للآراء وتوجيهها يقول:

وعندي فيه وجه خامس أقرب من هذا كلّه، وهو أن المقصود هنا ذكر المعبود الموصوف بكونه أهلاً للعبادة مستحقّا لها، فأتى بـ (ما) الدّالّة على هذا المعنى، كأنّه قيل: ولا أنتم عابدون معبودي الموصوف بأنّه المعبود الحق، ولو أتى بلفظة (من) لكانت إنما تدل على الذّات فقط، ويكون ذكر الصّلة تعريفاً، لا أنه هو جهة العبادة، ففرق بين أن يكون كونه تعالى أهلا لأن يعبد تعريف محض، أو وصف مقتضى لعبادته، فتأمل فإنّه بديع جدّاً، وهذا معنى قول محقّقي النّحاة: أن (ما) تأتي لصفات من يعلم[1].

فانظر كيف أخذ هذا الأصل من محققي النحاة، وبنى عليه هذا التّوجيه والتّخريج البديع، وذلك لن يكون إلا ممن تعمّق في فمهم النّحو منهاجاً وأصولاً، بل نراه يزيد القضيّة تبياناً ووضوحاً، فيقول: ونظيره قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: 3]، لما كان المراد الوصف، وأنّه هو السّبب الداعي إلى الأمر بالنّكاح، وقصده هو الطّيّب، فتنكح المرأة الموصوفة به، أتى بـ (ما) دون (من).

---

[1] المصدر نفسه، ج 1/ ص 133، 134.

➢ المطلب الرابع: أقسام الأفعال وأحكامها.

إن من المعلوم لدينا أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر، وحكم الماضي والأمر البناء مطلقاً، ويبنى المضارع اذا اتّصلت به نون التّوكيد، أو نون النّسوة، ويعرب فيما عدا ذلك.

ويرى ابن القيّم الجوزيّة أن الأفعال، واجب، وممكن، ومنتف، أو في حكمه فالرّفع للواجب، والنّصب للممكن، والجزم الّذي هو عدم الحركة للمنفي أو ما في حكمه، هذا هو الأصل، وقد يخالف.

وإن شئت قلت: الأفعال ثلاثة أقسام، واقع موقع الاسم، فله الرّفع نحوه: هل تضرب؟ فإنّه واقع موقع ضارب، وفعل في تأويل الاسم، فله النّصب نحو: أريد أن تقوم، أي: قيامك. وفعل لا واقع موقع اسم ولا في تأويله، فله الجزم، نحو: لم يقم[1].

واضح من هذا التّقسيم أنّه يهدف إلى الفعل المعرب وحكمه وهو المضارع وهذا توجيه رائع، وفيه عمق في معرفة الأفعال وتأويلها.

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 38.

➢ **المطلب الخامس: الحكمة من وراء حذف العامل في (بسم الله).**

عدد ابن القيّم فوائد رائعة نفهمها من وراء حذف العامل في (بسم الله) منها: أنّه موطن لا ينبغي أن يتقدّم فيه سوى ذكر الله فلو ذكرت الفعل –وهو لا يستغني عن فاعله– كان ذلك مناقضاً للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللّفظ للمعنى، ليكون المبدأ به اسم الله، كما تقول في الصّلاة: الله أكبر، ومعناه من كل شيء، ولكن لا تقول هذا المقدّر ليكون اللّفظ مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في القلب إلاّ الله وحده، كما تجرّد ذكره في قلب المصلّي، مجرّد ذكره في لسانه.

ومنها أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالتّسمية في كلّ عمل وقول وحركة، وليس فعل أولى بها من فعل، فكان الحذف أعمّ من الذّكر، فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه.

ومنها أن الحذف أبلغ، لأن المتكلّم بهذه الكلمة كأنّه يدعي الاستغناء بالمشاهدة عن النّطق بالفعل، فكأنّه لا حاجة إلى النّطق به، لأن المشاهدة والحال دالّة على أن هذا وكل فعل فإنما هو باسمه تبارك وتعالى، والحوالة على شاهدة الحال أبلغ من الحوالة على النّطق كما قيل[1].

هذه هي المعاني النّحويّة التي يتوخّاها النّحوي من التّراكيب، فالحذف باب لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسّحر.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "ترى به–أي بالحذف– ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتّى تخبر، وتدفعها حتّى تنظر[2].

ومن خلال هذا النّص، ومقابلته مع توجيهات ابن القيّم في الموضع السّابق آنفاً، وغيره من الموضوعات، يجعلنا نقول: إنّه قد اطّلع على مؤلّفات النّحاة وتعمق في فهم أفكارهم، وبخاصّة أمثال سيبويه وعبد القاهر، ثمّ ساق لنا هذه الفوائد التي تعد زبدة ما فهم، وصفوة ما خلف.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 25.

[2] الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، (مصر: دار الكتب المصرية، ط2، د.ت)، ص 104.

وبالوقوف معه على بعض الفوائد الأخرى سيتّضح لنا منهجه ومنبعه وبخاصّة أن توجيهاته وتعليلاته يتوخّاها من خلال تطبيق القواعد النّحويّة.

المبحث الثالث

العـــــــــــطف

وهو كسابقيه يشتمل على خمسة مطالب هي:

1. **المطلب الأول:** حكم عطف الدعاء على الخبر.
2. **المطلب الثاني:** العطف وتركه وأثر ذلك على المعنى.
3. **المطلب الثالث:** العامل في المعطوف.
4. **المطلب الرابع:** مواطن استعمال بعض أدوات العطف.
5. **المطلب الخامس:** معنى (ثم).

➢ **المطلب الأول: حكم عطف الدّعاء على الخبر.**

يقول ابن قيّم الجوزيّة: "استشكل طائفة قول المصنّفين: (بسم الله الرحمن الرّحيم وصلّى الله على محمّد وآله) وقالوا: الفعل بعد الواو دعاء بالصّلاة، والتّسمية قبله خبر، والدّعاء لا يحسن عطفه على الخبر، لو قلت: مررت بزيد وغفر الله لك لكان غثا من الكلام، وحجّة، من أثبتها الاقتداء بالسّلف.

والجواب عما قاله: "هو أن الواو لم تعطف دعاء على خبر، وإنما عطفت الجملة على كلام محكي، كأنك تقول: "بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّى الله على محمّد، وأقول هذا وهذا، أو أكتب هذا وهذا[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 25.

➢ **المطلب الثاني: العطف وتركه وأثر ذلك على المعنى.**

القاعدة

أن الشّيء لا يعطف على نفسه، لأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، لأنّك إذا قلت: قام زيد وعمرو، فهي بمنزلة قام زيد وقام عمرو، والثّاني غير الأوّل، فإذا وجدت مثل قولهم: (كذبا ومينا) فهو لمعنى زائد في اللّفظ الثّاني، وإن خفي عنك، ولهذا يبعد جداّ أن يجيء في كلامهم: (جاءني عمر وأبو حفص) رضي الله عنه... لأن الواو تجمع بين الشّيئين لا بين الشّيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثّاني فائدة على معنى الاسم الأوّل كنت مخيراً في العطف وتركه، فإن عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصّفات، وهي متغايرة، وإن لم تعطف فمن حيث كان في كل منهما ضمير هو الأوّل، فعلى الوجه الأوّل تقول: زيد فقيه شاعر كاتب، وعلى الثاني: فقيه وشاعر وكاتب، كأنّك عطفت بالواو الكتابة على الشّعر، وإذا لم تعطف أتبعت الثاني الأوّل، لأنّه هو هو من حيث اتّحد الحامل للصّفات.

وأمّا أسماء الرب-تبارك وتعالى- فأكثر ما يجيء في القرآن بغير عطف نحو: السّميع العليم، العزيز الحكيم، الغفور الرّحيم، والملك القدّوس، السّلام...إلى آخرها. وجاءت معطوفة في موضعين:

أحدهما: في أربعة أسماء وهي: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾ [الحديد: 3].

والثّاني: في بعض الصّفات بالاسم الموصول مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ {٢} وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ {٣} وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ{٤}﴾ [الأعلى: 2، 3، 4] ونظيره: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ فِيهَا سُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ {١٠}﴾ [الزخرف: 10].

فأمّا ترك العطف في الغالب فلتناسب معاني تلك الأسماء، وقرب بعضها من بعض، وشعور الذّهن بالثاني منها شعوره بالأوّل، ألا ترى أنّك إذا شعرت بصفة المغفرة، انتقل ذهنك منها إلى الرحمة، وكذلك إذا شعرت بصفة السمع انتقل الذهن إلى البصر...وهكذا.

وأمّا تلك الأسماء الأربعة فهي ألفاظ متباينة المعاني متضادّة الحقائق في أصل موضوعها، وهي متفقة المعاني متطابقة في حق الرب تعالى، لا يبقى منها معنى بغيره، بل هو أوّل كما أنّه آخر، وظاهر كما أنّه باطن، ولا يناقض بعضها بعضاً في حقّه، فكان دخول الواو صرفاً لوهم المخاطب قبل التّفكّر والنّظر عن توهّم المحال، واحتمال الأضداد، لأن الشّيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنّما يكون ذلك باعتبارين، فكان العطف ههنا أحسن من تركه لهذه الحكمة، هذا جواب السّهيلي[1].

هذا ومع كون ابن القيّم قد عرض جواب السّهيلي بتوجيهات رائعة إلا أنّه لم يقف موقف النّاقل فقط، بل كان له آراء وتعليقات قيّمة تفصح عن نفاذ بصره وبصيرته، ونقاء ذهنه، وأنّه تشبع من آراء السّابقين وفهم عمقها ثم أخرج منها دررا نفيسة، فنراه بعد عرض جواب السهيلي يقول:

وأحسن منه أن يقال: لما كانت هذه الألفاظ دالة على معاني متباينة، وأن الكامل في الاتّصاف بها على تباينها أتى بحرف العطف الدّال على التغاير بين المعطوفات، إيذانا بأن هذه المعاني مع تباينها فهي ثابتة للموصوف بها.

ووجه آخر وهو أحسن منها وهو: أن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدّم، وتقريره يكون في الكلام متضمنا لنوع من التّأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى فهم ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلاً أربع صفات هو عالم وجواد وشجاع وغنيّ، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقر به ويعجب ذلك، فتقول: وجواد، أي: وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: وشجاع، أي وهو مع ذلك شجاع وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه، ندرأ به توهم الإنكار.

وإذا عرفت هذا، فالوهم قد يعتريه إنكار لاجتماع هذه المقابلات في موصوف واحد، فإذا قيل: هو الأول: ربّما سرى الوهم إلى أن كونه أولا يقتضي أن يكون الآخر غيره، لأن الأوليّة

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 189، 190.

والآخريّة من المتضايقات، وكذلك (الظّاهر والباطن) إذا قيل: هو الظّاهر ربّما سرى الوهم إلى أن الباطن مقابله، فقطع هذا الوهم بحرف العطف الدّال على أن الموصوف بالأوليّة هو الموصوف بالآخريّة، فكأنّه قيل: هو الأول، وهو الآخر، وهو الظّاهر، وهو الباطن لا سواه، فتأمل ذلك، فإنّه من لطيف العربيّة ودقيقها[1].

وانطلق يؤكّد ما ذهب إليه بأمثلة أخرى مع التّوجيه والتّعليل الدّقيق، ثم تعرّض للجواب عن عطف الاسمين الأولين دون الأخرين في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ [غافر: 3]، وكذلك العطف الواقع في قوله: "الّذي خلق فسوّى والّذي قدّر فهدى..." وفي قوله: "الّذي جعل لكم الأرض مهاداً ونزّل من السّماء ماء..." وذلك بأسلوب دقيق وتوجيه رائع يعد بمثابة المقاييس العلمية في محيط (النّحو والتّفسير والبلاغة)[2].

ومما يجب أن نجعله على ذكر منّا أن (العطف وتركه) من الأبواب التي اشتغل بها علماء المعاني، والمفسّرون في حاجة إليها عند توجيههم لمعاني الآيات، والأصل في ذلك كلّه نابع من علم النّحو ومعانيه.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 190، 191.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 191، وما بعدها.

➢ **المطلب الثالث: العامل في المعطوف.**

لم تتوقّف جهود ابن قيّم الجوزية في باب العطف عند هذا الحد، بل نراه يعرض فائدة جليلة يبيّن فيها أن العامل في المعطوف مقدر في معنى المعطوف عليه، وحرف العطف أغنى عن إعادته، وناب منابه، واستدلّ على قوله هذا بالقياس والسماع، وذكر أمثلة من القياس وأخرى من السماع وجّه فيها القول مع التّعليل الدّقيق[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ، ج 1/ ص 195.

➢ **المطلب الرابع: مواطن استعمال بعض أدوات العطف.**

وفي معرض حديثه تعرّض لبيان الفرق بين الواو الجامعة والواو العاطفة وبينهما وبين الفاء الموضوعة للتّعقيب، وقد تكون للتسبيب والتّرتيب ... فأثبت أنّهما راجعان لمعنى التّعقيب[1]، لأن الثاني بعدهما أبدا إنّما يجيء في عقب الأوّل، فالسّبب نحو: ضربته فبكى، والتّرتيب نحو قوله تعالى: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا﴾ [الأعراف: 4]؛ دخلت الفاء لترتيب اللّفظ، لأن الهلاك يجب تقديمه في الذّكر، لأن الاهتمام به أولى، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود، ومن هذا (أن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جدّه) فمثل هذا دخلت (ثم) لترتيب الكلام لا لترتيب المعنى في الوجود، وهذا معنى قول بعض النّحاة: أنها تأتي للتّرتيب في الخبر لا في المخبر.

وفي هذا المقام يقول ابن القيّم: "وعندي في الآية تقديران آخران أحسن من هذا.

أحدهما: أن يكون المراد بالإهلاك إرادة الإهلاك، وعبّر بالفعل عن الإرادة، وهو كثير؛ فترتيب مجيء البأس على الإرادة ترتب المراد على الإرادة.

والثّاني: وهو ألطف، أن يكون التّرتيب ترتيب تفصيل على جملة فذكر الإهلاك ثم فصّله بنوعين أحدهما: مجيء البأس بياتا أي: ليلاً، والثاني: مجيئه وقت القائلة، وخص هذين الوقتين، لأنهما وقت راحتهم وطمأنينتهم، فجاءهم بأس الله[2]... إلخ. ثم أخذ يدلّل على ذلك ببعض الآيات الأخرى بمنهاجه الّذي أصبح ظاهراً بين أيدينا.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ، ج 1/ ص 195.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 195، 196.

➢ **المطلب الخامس: معنى (ثم).**

خص ابن القيم (ثم) بفائدة ذكرها في معناها فقال: ثم حرف عطف، ولفظها كلفظ الثم، وهو زم الشّيء بعضه إلى بعض، كما قال:

كنا أهل ثمة وزمة، وأصله من ثممت البيت إذا كان فيه فرج فسدد بالثمام.

والمعنى الّذي في (ثم) العاطفة قريب من هذا، لأنّه ضم شيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثم البيت ضم بين شيئين بينهما فرجة، ومن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها ألفاه كثيراً[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ، ج 1/ 92.

المبحث الرابع

في الروابط بين الجملتين والتقديم والابتداء بالنكرة

يختلف هذا المبحث عن المباحث الثلاثة السالفة الذكر بأنه يتضمن ثلاثة مطالب؛ وهي:

1. **المطلب الأول:** ما هي الروابط بين الجملتين وما أقسامها؟
2. **المطلب الثاني:** فائدة التقديم.
3. **المطلب الثالث:** حكمة الابتداء بالنكرة.

اهتم ابن قيم الجوزية بالحروف الّتي تربط بين الجملتين، وما يتعلّق بها من أحكام الشّرط والجزاء، وقد تمخض بحثه حول هذا الموضوع عن فوائد نافعة أبرز فيها قواعد عزيزة لها أثرها وعمقها في محيط العلوم العربيّة، أذكر منها مقتطفات ثم أحيل القارئ إلى الكتاب موضوع البحث ليحاط علماً بكل جزيئات هذه الفوائد والقواعد.

- **المطلب الأول: ما هي الرّوابط بين الجملتين وما أقسامها؟**

الروابط بين جملتين هي الأدوات الّتي تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها وهي أربعة أقسام:

أحدها: ما يوجب تلازما مطلقاً بين الجملتين، إما بين ثبوت وثبوت، أو بين نفي ونفي، أو بين نفي وثبوت وعكسه في المستقبل خاصة، وهو حرف الشّرط البسيط (إن)؛ فإنّها تلازم بين هذه الصّورة كلّها، تقول: إن اتّقيت الله أفلحت، وإن لم تتق الله لم تفلح، وإن أطعت الله لم تخب، وإن لم تطع الله خسرت، ولهذا كانت أم الباب وأعم أدواته تصرّفاً.

القسم الثّاني: أداة تلازم بين هذه الأقسام الأربعة تكون في الماضي خاصّة وهي (لما)، تقول: لما قام أكرمته، وكثير من النّحاة يجعلها ظرف زمان، وتقول إذا دخلت على الفعل الماضي فهي اسم، وإن دخلت على المستقبل فهي حرف، ونص سيبويه على خلاف ذلك، وجعلها من أقسام الحروف الّتي تربط بين الجملتين، ومثال الأقسام الأربعة: لما قام أكرمته، ولما لم يقم لم أكرمه، ولما لم يقم أكرمته، ولما قام لم أكرمه.

القسم الثّالث: أداة تلازم بين امتناع الشّيء لامتناع غيره، وهي (لو)؛ نحو: لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله.

القسم الرّابع: أداة تلازم بين امتناع الشّيء ووجود غيره، وهي (لولا) نحو: لولا أن هدانا الله لضللنا.

وبعد أن ذكر ابن القيم هذه الأقسام مجملة استأنف الحديث في تفصيلها في تسع مسائل، يطول المقام بذكرها، وحسبي أن أذكر رؤوس هذه المسائل وأترك تفصيل القول فيها للرّجوع إلى كتابه: (بدائع الفوائد) لنقف على منهاج ابن قيم الجوزية في عرضه للمسائل النّحويّة، ومعالجة المسائل الفقهيّة والأصوليّة بقواعد النّحو، وبخاصّة ما يحتاج منها إلى دقّة في الفهم والتّوجيه، وهاك رؤوس هذه المسائل[1].

- **الفرع الأول: المسألة الأولى.**

المشهور أن الشّرط والجزاء لا يتعلّقان إلا بالمستقبل، فإن كان ماضي اللّفظ كان مستقبل المعنى، كقولك: إن مت على الإسلام دخلت الجنّة. وللنحاة في هذا وأمثاله تقديران، ولابن قيم الجوزية توجيهات[2].

- **الفرع الثاني: المسألة الثّانيّة.**

يدور البحث فيها حول قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: 116]، فهذا شرط دخل على ماضي اللّفظ، وهو ماضي المعنى قطعاً، وقد وجّه ابن القيّم الكلام على وجوهه بما يتّفق ومقام الذّات الإلهيّة وتنزيه القرآن عن التّحريف، ثم قرّر قائلاً:

"لا يجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحويّة، هدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية"، واستأنس بقول ابن السّراج في أصوله، ثم ضعف وردّ عليه بتوجيهات جديرة بالنّظر والتّأمّل[3].

- **الفرع الثالث: المسألة الثّالثة.**

المشهور عند النّحاة والأصوليين والفقهاء أن أداة (إن) لا يعلّق عليها إلا محتمل الوجود والعدم، كقولك: إن تأتني أكرمك، ولا يعلّق عليها محقّق الوجود، فلا تقول إن طلعت الشّمس أتيتك، بل تقول: إذا طلعت الشّمس أتيتك، و(إذا) يعلّق عليها النّوعان، واستشكل هذا بعض

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 44- 60.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 44، 45.

[3] المصدر نفسه، ج 1/ ص 45، 46.

الأصوليّين فقال: قد وردت (إن) في القرآن في معلوم الوقوع قطعاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: 23]؛ وهو سبحانه يعلم أن الكفّار في ريب منه، وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: 24]؛ ومعلوم قطعا انتفاء فعلهم.

وقد انبرى ابن القيّم للإجابة فقال: إن الخصائص الإلهية لا تدخل في الأوضاع العربيّة، بل الأوضاع العربيّة مبنيّة على خصائص الخلق... ثمّ انطلق يعلّق ويوجّه الكلام على وجوهه الصّحيحة مستدلاً بآيات من القرآن الكريم ورابطاً توجيهاته بالقاعدة النّحويّة[1].

- **الفرع الرابع: المسألة الرّابعة.**

قد تعلّق الشّرط بفعل محال ممتنع الوجود، فيلزم محال آخر، وتصدق الشّرطيّة دون مفرديها، أما صدقها؛ فلاستلزام المحال المحال، وأما كذب مفرديها؛ فلاستحالتهما، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ{٨١}﴾ [الزخرف: 81]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، ونظائرهما كثيرة.

وفائدة الرّبط بالشّرط في مثل هذا أمران أحدهما: بيان استلزام إحدى القضيّتين للأخرى. والثّاني: أن اللّازم منتف فالملزوم كذلك، فقد تبيّن من هذا أن الشّرط تعلّق به المحقّق الثّبوت، والممتنع الثبوت، والممكن الثّبوت[2].

- **الفرع الخامس: المسألة الخامسة.**

اختلف سيبويه ويونس في الاستفهام الدّاخل على الشّرط، فقال سيبويه: يعتمد على الشرط وجوابه فيتقدم عليهما، ويكون بمنزلة القسم، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ{٣٤}﴾ [الأنبياء: 34].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 46، 48.

[2] المصدر نفسه،ج 1/ ص 49.

وقال يونس: يعتمد على الجزاء؛ فنقول: إن مت أفأنت خالد؟ وقد اختار ابن القيم قول سيبويه، فقال: والقرآن مع سيبويه، والقياس أيضا كما يتقدم القسم ليكون جملة الشرط والجزاء مقسما عليهما، ومستفهما عنها ولو كان كما قال يونس لقال: {فإن مت أفهم الخالدون}[1].

- **الفرع السادس: المسألة السادسة.**

اختلف الكوفيون والبصريون فيما إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء، نحو:(أقوم إن قمت).

ذكر ابن القيم جواب ابن السراج على مثل هذا، واستعرض توجيهات وأقوال كل من البصريين والكوفيين والجرجاني وناقشها مناقشة علمية، ودار مع القضية دوران الباحث عن الحقيقة، ثم رجح قول الكوفيين، ودعّمه بقوله:

الشرط والجزاء جملتان، قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان، فأشبها المفردين في باب الابتداء والخبر؛ فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ، فكذلك تقديم الجزاء، وأيضا فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا، ولهذا كثيرا ما يجيء الشرط متأخرا عن المشروط؛ لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط وسيلة، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ورتبتها التقديم ذهنا وإن تقدمت الوسيلة وجودا فكل منهما له التقديم بوجه، وتقدم الغاية أقوى، فإذا وقعت في مرتبتها فأي حاجة إلى أن نقدرها متأخرة، وإذا انكشف الصواب، فالصواب أن تدور معه حيثما دار[2].

- **الفرع السابع: المسألة السابعة.**

(لو) يؤتى بها للربط لتعلق ماض بماض، كقولك: لو زرتني لأكرمتك، ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع، لأن الوضع للماضي لفظا ومعنى كقولك: لو يزورني زيد لأكرمته؛ فهي في الشرط نظير (إن) في الربط بين الجملتين.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 49.

[2] المصدر نفسه ، ج 1/ ص 49، 52.

وقد عرض ابن القيم آراء النحاة حول هذه المسالة، كتاج الدين الكندي والزمخشري والأندلسي–يريد أبا القاسم السهيلي– وأبي البقاء، ثم رجح ما قاله أبو البقاء والزمخشري[1].

- **الفرع الثامن: المسألة الثامنة.**

المشهور أن (لو) إذا دخلت على ثبوتين نفتهما أو نفيين أثبتتهما، أو نفي وثبوت، أثبتت المنفي ونفت المثبت، وذلك لأنها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، وإذا امتنع النفي صار إثباتا، فجاءت الأقسام الأربعة. وقد أورد على ذلك أمورا في النحو والفقه والأصول والتفسير وذكر آراء العلماء فيها وأجوبتهم وناقشها، وفيها فوائد كثيرة لمن نظر وتأمل[2].

- **الفرع التاسع: المسألة التاسعة.**

في دخول الشرط على الشرط؛ قال: الشرط الثاني تارة يكون معطوفا على الأول، وتارة لا يكون، والمعطوف تارة يكون معطوفا على فعل شرط وحده، وتارة يعطف على الفعل مع الأداة. فمثال غير المعطوف: إن قمت إن قعدت فأنت طالق. ومثال المعطوف على فعل الشّرط وحده: إن قمت وقعدت... ومثال المعطوف على الفعل مع الأداة: إن قمت وإن قعدت... ، فهذه الأقسام الثّلاثة أصول الباب، وهي عشر صور. عرضها ابن القيّم وبسط القول فيها، واستخدم القواعد والأصول النّحويّة في خدمة أصول الفقه وتوجيه الأحكام الشّرعيّة[3].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 52.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 52، 58.

[3] المصدر نفسه، ج 1/ ص 58، 60.

➢ **المطلب الثاني: فائدة التّقديم.**

نقل ابن القيّم عن سيبويه في موضع آخر أنّه قال: (أن الواو لا تدل على التّرتيب ولا التّعقيب، نقول: صمت رمضان وشعبان، وإن شئت شعبان ورمضان، بخلاف الفاء وثم إلا أنهم يقدمون في كلامهم ماهم به أهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم[1].

الفائدة

فقد نقلنا سيبوبه من موضع عدم دلالة الواو على التّرتيب ولا التّعقيب إلى أهمّيّة التّقديم، وانتهز السّهيلي هذا القول، فاعتبره أصلاً انطلق من خلاله يبين أهمّية هذا الموضوع وأنّه يجب الاعتناء به لعظم منفعته في كتاب الله وحديث رسوله، فوضع لذلك أصلا يقف بالباحثين على الطّريق الأوضح، مع الوضع في الاعتبار أن هذا الأصل لا بد أن يكون منضبطاً مع أصول القواعد النّحويّة، وهذا الأصل هو:

"ما تقدم من الكلم فتقديمه في اللّسان على حسب تقدم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدّم بأحد خمسة أشياء؛ إمّا الزّمان، وإمّا الطبع، وإما الرتبة، وإمّا السبب، وإمّا الفضل، والكمال"[2].

وبسط السهيلي القول حول هذا الأصل، وانطلق من خلاله ابن قيم الجوزية يوجّه ويعلّل بإسهاب جيّد يمكن الرجوع إليه في كتابه موضع البحث[3]، وكل ما ذكره لا يخرج عن معاني النّحو وأحكامه.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 61.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 61.

[3] المصدر نفسه، ج 1/ ص 61.

➢ **المطلب الثالث: حكمة الابتداء بالنّكرة.**

ذكر ابن القيّم حكمة الابتداء بالنّكرة في جوابه عن السّؤال السّادس من بين ثمانية وعشرين سؤالاً طرحها حول توجيه القول في قولهم: (سلام عليكم ورحمة الله)[1] وتقرير السّؤال السّادس منها هو:

ما الحكمة في الابتداء بالنّكرة ههنا مع أن الأصل تقديم الخبر عليها ؟

يقول ابن القيّم: فهذا سؤال قد تضمّن سؤالين:

أحدهما: حكمة الابتداء بالنّكرة في هذا الموضع.

الثّاني: أنّه إذ قد ابتدئ بها؛ فهلا قدم الخبر على المبتدأ لأنّه قياس الباب نحو: في الدّار رجل.

والجواب عن السّؤال الأوّل: أن يقال: النّحاة قالوا: إن كان في النّكرة معنى الدّعاء مثل: سلام لك، وويل له، جاز الابتداء بها، لأن الدّعاء معنى من معاني الكلام، فقد تخصّصت النّكرة بنوع من التّخصيص فجاز الابتداء بها.

وهنا تظهر براعة ابن القيّم في توجيهه لقول النّحاة بمنهاج دقيق يعطينا دلالة واضحة على فهمه لعمق القاعدة النّحويّة، وكيف كان يغوص وراء الأسرار حتّى يستخرجها من عمق المحيط النّحوي، فنراه يقول:

وهذا كلام لا حقيقة تحته، فإن الخبر أيضاً نوع من أنواع الكلام، ومع هذا فلا تكون جهة الخبر مسوغة للابتداء بالنّكرة، فكيف تكون جهة الدّعاء مسوغة للابتداء بها؟

وأما الفرق بين كون الدّعاء نوعاً، والخبر نوعاً، والطّلب نوعاً، وهل يفيد ذلك تعيين مسمّى النّكرة حتّى يصلح الإخبار عنها، فإن المانع من الإخبار عنها ما فيها من الشّياع، والإبهام الّذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتّى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها، ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبراً.

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 130.

وقول من قال: إن الابتداء بالنّكرة إنّما امتنع حيث لا يفيد، نحو رجل في الدّنيا، ورجل مات، ونحو ذلك، فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعد.

وأحسن من تقييد ذلك بكون الكلام دعاء أو في قوّة كلام آخر، وغير ذلك من الضّوابط المذكورة، وهذه طريقة إمام النّحو سيبويه، فإنّه في كتابه لم يجعل للابتداء بها ضابطاً ولا حصره بعدد، بل جعل مناط الصّحّة الفائدة وهذا هو الحق الّذي لا يثبت عند النّظر سواه، وكل من تكلّف ضابطاً، فإنّه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه، فإمّا أن يتحمّل لردّها إلى هذا الضّابط، وإما أن يفردها بضابط آخر، حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطا، وربّما زاد غيره عليها، وكل هذا تكلّف لا حاجة إليه، واسترحت من شر أهر ذاناب وبابه[1].

- **الفرع الأول: قاعدة جامعة في هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شيء منه.**

ومع كون ابن قيّم الجوزية قد عاب على كل من يتكلّف وضع ضابط في هذا الباب إلاّ أنّه افترض أنّه رب لقائل أن يقول له: فما عندك من الضّابط إذا سلكت طريقتهم في ذلك.

أجاب قائلا: اسمع الآن قاعدة جامعة في هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شيء منه–وهي–:

أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة[2] من الأخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها لا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا مقدما عليه بهذه الشروط الأربعة، لأنه إذا تقدم وكان معرفة صار كأن الحديث عنه، وكأن المبتدأ المؤخر خبر عنه.

ومثال ذلك: إذا قلت: على زيد دين، فإنك تجد هذا الكلام في قوة قولك: زيد مديان أو مدين؛ فمحط الفائدة هو الدين، وهو المستفاد من الأخبار، فلا تنحبس في قيود الأوضاع، وتقول: (على زيد) جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة، وليس المقصود الإخبار عن الدين بل عن (زيد) بأنه مديان، وإن كشف ذهنك عن هذا فراجع شروط

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص147، 148.

[2] راجع مواطن حصول الفائدة عند ابن مالك عن الابتداء بالنّكرة في كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 46، وفي أوضح المسالك لابن هشام، ج1/ ص 99.

المبتدأ وشروط الخبر، وإن لم يكن الخبر مفيدا لم تفد المسألة شيئا، وكان لا فرق بين تقديم الخبر وتأخيره كما إذا قلت: في الدنيا رجل، كان في عدم الفائدة بمنزلة قولك: رجل في الدنيا، فهنا لم تمتنع الفائدة بتقديم ولا تأخير؛ وإنما امتنعت من كون الخبر غير مفيد.

ومثل هذا قولك: في الدار مرأة، فإنه كلام مفيد لأنه بمنزلة قولك: الدار فيها امرأة، فأخبرت عن الدار بحصول المرأة فيها في اللفظ والمعنى، فإنك لم ترد الإخبار عن المرأة بأنها في الدار، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة الخبر عنه أولا، ثم أسندت إليه الخبر، وإنما مقصودك الإخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة، وأنها اشتملت على امرأة، فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن النكرة ههنا.

فإنّها ليست خبراً في الحقيقة، وإنّما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدّمة، فهذا حقيقة الكلام، وأمّا تقديره الإعرابي النّحوي فهو: أن المجرور خبر متقدّم والنّكرة مرفوعة بالابتداء[1].

ولم يتوقّف ابن القيّم عند هذا الحد، بل نجد له كثيرا من التّساؤلات ويتولّى الإجابة عنها ليستوفي جوانب المسألة بحثاً وتوجيها وتعليلاً مدعما قوله بشواهد من القرآن الكريم، وأمثلة من كلام العرب، ومسترشداً بقول سيبويه، وإن من يراجع هذا الفصل في كتابه (بدائع الفوائد) يجد فيه فوائد نفيسة، وأسرارا عجيبة لها أثرها في محيط القاعدة النّحويّة والمعنى[2].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 148، 149.

[2] المصدر نفسه،ج 2/ ص 149، 152.

المبحث الخامس

الإضافة وترجيحات مضافة

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب؛ هي كالآتي:

1. **المطلب الأول:** إضافة الموصوف إلى الصفة.
2. **المطلب الثاني:** الحكمة في إضافة ظروف الزمان إلى الأحداث الواقعة فيها.
3. **المطلب الثالث:** وهذا باب لا ينخرم وهو من ألطف مسالك العربية.
4. **المطلب الرابع:** عرض عام لبعض الفوائد التي ذكرها ابن القيم في الكتاب.

ذكر ابن القيم فوائد متفرّقة في باب الإضافة أفصح فيها عن جلال تطبيق القواعد النّحويّة وجمالها، وهذه الفوائد هي:

- **المطلب الأول: إضافة الموصوف إلى الصّفة.**

أضافوا الموصوف إلى الصّفة وإن اتّحدا، لأن الصّفة تضمّنت معنى ليس في الموصوف، فصحّت الإضافة للمغايرة وهنا نكتة لطيفة، وهي أن العرب إنما تفعل ذلك في الوصف المعرفة اللّازم للموصوف لزوم اللّقب للأعلام كما لو قالوا: زيد بطّة، أي: صاحب هذا اللّقب، وأما الوصف الّذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف إليه لعدم الفائدة المخصّصة الّتي لأجلها أضيف الاسم إلى اللّقب، فإنّه لمّا تخصّص به كأنّك قلت: صاحب هذا اللّقب، وهكذا في (مسجد الجامع، وصلاة الأولى) فإنّه لم تخصّص الجامع بالمسجد ولزمه، كأنّك قلت: صاحب هذا الوصف، فلو قلت: زيد الضّاحك وعمرو القائم، لم يجز، وكذا إن كان لازماً غير معرفة تقول: مسجد جامع و صلاة أولى[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 15، 16.

➢ **المطلب الثاني: الحكمة في إضافة ظروف الزّمان إلى الأحداث الواقعة فيها دون ظروف المكان.**

إنما أضيفت ظروف الزّمان إلى الأحداث الواقعة فيها نحو: يوم يقوم زيد، لأنّها أوقات لها وواقعة فيها، فهي لاختصاصها بها أضيف إليها، وهذا بخلاف ظروف المكان، لأنّها لا تختص بتلك الأحداث، فإذا اختصّت غالباً حسنت الإضافة نحو: هذا مكان يجلس القاضي، ويكون بمنزلة يوم يجلس القاضي سواء.

وربما أضيفت أسماء الزّمان إلى أحداث لا تقع فيها لاتّصالها بها كقوله تعالى: ﴿لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾ [البقرة: 187]، فاللّيلة من ظروف الزمان، وقد أضيفت إلى الصّيام، وليس بواقع فيها، فلما جاز في بعض الكلام أن يضاف الظّرف إلى الاسم الّذي هو الحدث وإن لم يكن واقعاً فيه؛ أضافوه إلى الفعل لفظا وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأقحم لفظ الفعل إقرارا وتخصيصا للغرض ورفعاً لشوائب الاحتمال، حتّى إذا سمع المخاطب قولك يوم قام زيد، علم أنك تريد اليوم الّذي قام فيه زيد، ولو قلت مكان قولك: ليلة الصّيام، ليلة صيام زيد؛ ما كان له معنى إلا وقوع الصّيام في اللّيل فهو الّذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظّروف إلى الأحداث، وقس على ذلك المبتدأ والخبر.

وأما (ريث) فبمنزلة الظّرف، وقد صارت في معناه، وكذلك (حيث وذي تسلم)، لأن المعنى في قول بعضهم: اذهب لوقت ذي تسلم، أي: سلامتك؛ فلما حذفت المنعوت وأقمت النّعت مقامه أضفته إلى ما كنت تضيف إليه المنعوت، وهو الوقت[1].

وفي المبحث تفريعات لطيفة، حول الأسماء الخمسة وإعرابها بالحروف وإضافتها، وكذلك (ابن) وتثنيته وجمعه وإضافته، وعلى ذلك أجوبة مفيدة وتوجيهات رائعة[2].

هذا وقد وجّه القول حول اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني، وذكر الشّواهد الّتي وردت في ذلك من الشّعر والقرآن الكريم وكلام العرب،

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 38، 39.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 29، 43.

وجعل ذلك في عدّة مسالك ذكر فيها أقوال النحاة، وضعف بعضها ورد عليها، وفي هذا المبحث ظهرت مواهبه النّحوية ومدى إلمامه بقواعد النّحو وأصوله[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 29، 35.

➢ **المطلب الثالث: وهذا باب لا ينخرم وهو من ألطف مسالك العربيّة[1].**

ثمّ نجد أنه وقف وقفة طويلة ومتأنيّة مع سورة (الكافرون) يبرز منها فوائد جمّة لها أثرها الفعّال في محيط العلوم العربيّة والتّفسير، من هذه الفوائد:

1. تكرير الأفعال في هذه السّورة وما أفاد ذلك من معنى.
2. كونه كرّر الفعل في حق نفسه بلفظ المستقبل في الموضعين، وأتى في حقّهم بالماضي.
3. لقد جاء في نفي عبادة معبودهم عنه بلفظ الفعل المستقبل، وجاء في نفي عبادتهم معبوده باسم الفاعل.
4. إيراد النّفي بـ (لا) دون (لن) والحكمة من وراء ذلك.
5. أن طريقة القرآن في مثل هذا أن يقرن النفي بالإثبات، فينفي عبادة ما سوى الله، ويثبت عبادته، وهذا هو حقيقة التّوحيد، والنّفي المحض ليس بتوحيد، وكذلك الإثبات بدون النّفي، فلا يكون التّوحيد الاّ متضمّنا النفي والإثبات، وهذا حقيقة (لا إله إلاّ الله).

فلم جاءت هذه السورة بالنّفي المحض؟ وما سرّ ذلك؟

6. ما حكمة تقديم نفي عبادة عن معبودهم، ثم نفي عبادتهم عن معبوده ؟
7. أن طريقة القرآن إذا خاطب الكفّار أن يخاطبهم بالّذين كفروا، والّذين هادوا، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [التحريم: 7]، ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ أَوۡلِيَآءُ لِلَّهِ﴾ [الجمعة: 6]، ولم يجئ (يا أيّها الكافرون) إلاّ في هذا الموضع، فما وجه هذا الاختصاص؟
8. هل في قوله: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ٦﴾ [الكافرون: 6]، معنى زائد على النّفي المتقدّم، فإنّه يدل على اختصاص كل بدينه ومعبوده، وقد فهم هذا من النّفي، فما أفاد هذا التّقسيم المذكور؟

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 134.

9. ما الحكمة من وراء تقديم ذكرهم ومعبودهم في هذا التّقسيم والاختصاص؟ وتقديم ذكر شأنه وفعله في أوّل السّورة؟

10. أن هذه السّورة قد استعملت على جنسين من الأخبار، أحدهما: براءته من معبودهم، وبراءتهم من معبوده، وهذا اللاّزم أبدا. والثّاني: إخباره بأن له دينه، ولهم دينهم. فهل هذا متاركة وسكوت عنهم، فيدخله النسخ بالسّيف، أو التّخصيص ببعض الكفار؟ أم الآية باقية على عمومها، وحكمها غير منسوخة ولا مخصوصة؟

فهذه عشر مسائل تضمّنت كل مسألة فائدة بديعة، أفاض الإمام ابن القيّم في عرضها وتوجيهها، وهي جديرة بالاطّلاع عليها للوقوف على هذه الأسرار العجيبة، ولنعلم كيف استخدم الشّيخ القواعد النّحويّة في ترجيح هذه الفوائد، ولنوقن بأن كل حرف أو كلمة ما وضعت في موضعها من كتاب الله إلاّ لأسرار بالغة، لم يتوصّل إلى معرفة بعض أسرارها إلاّ كل من أوتي الحكمة والإلهام من الله –عزّ وجل– فمن أراد التّزوّد من هذا الفضل والخير فليرجع إلى كتاب (بدائع الفوائد)[1].

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 124، 153.

➢ **المطلب الرابع: عرض عام لبعض الفوائد الّتي ذكرها ابن القيّم في الكتاب.**

بعد هذا العرض الّذي ذكرت فيه بعض الفوائد النّحويّة الّتي بسط ابن القيّم فيها القول شرحاً، وبسطاً، وترجيحاً، وتعليلاً. وبعد أن ذكرت مقتطفات من بعض مسائل أخرى أحلت التّفصيل فيها إلى كتاب (بدائع الفوائد)؛ أجد بعد ذلك كلّه أن المقام سيطول إذا استقصيت جميع المسائل والفوائد القيّمة الّتي نثرها ابن القيّم في كتابه سالف الذّكر آنفاً.

ومع ذلك أرى أيضاً أن مقام البحث يدفعني إلى تسجيل عرض سريع لبعض الفوائد الّتي لم أتعرّض لها بالذّكر من قبل، فيكون ذلك أدعى إلى الوقوف على ذوق ذلك الفقيه النّحوي البارع، ومدى عمق فكره، ونضج ثقافته، في هذا المحيط، الّذي أحسن فن السّباحة فيه، والغوص في قاعه حتّى خرج لنا بجواهر نفيسة، أضاءت معالم الطّريق أمام المشتغلين في شتّى علوم العربيّة والفقه وأصوله، والتّفسير وعلومه، وعلم الكلام... وغيرها من العلوم الأخرى ...فإليك هذا العرض الموجز.

- **الفرع الأول: من باب النعت.**

عرض قضية العامل في النعت، وذهب إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وذكر في ذلك رأي سيبويه والسهيلي، وله توجيهات وتعليقات رائعة[1].

وهل المعنى المفرد يكون نعتا؟ أجاب عن ذلك بقوله: المعنى المفرد لا يكون نعتا، ونعني بالمفرد: ما دلّ لفظه على معنى واحد نحو: (علم وقدرة) لأنه لا رابط بينه وبين المنعوت، لأنه اسم جنس على خياله، فإذا قلت: ذو علم وذو قدرة كان الرابط (ذو)، فإذا قلت: (عالم وقادر) كان الرابط الضمير.

فكل نعت وإن كان مفردا في لفظه فهو دال على معلومين، حامل ومحمول، فالحامل: هو الاسم المضمر، والمحمول: هو الصفة، وإنما أضمر في الصفة ولم يضمر في المصدر وهو الصفة في الحقيقة، لأن هذا الوصف مشتق من الفعل والفعل هو الذي يضمر فيه دون المصدر؛ لأنه إنما

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 183، 185.

صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل فلا بدّ له من صيغ لأجله، إما ظاهرا، وإما مضمرا، ولا كذلك المصدر، لأنه اسم جنس فحكمه حكم سائر الأجناس، ولذلك ينعت الاسم بالفعل لتحمله الضمير[1].

ثم طرح سؤالا آخر وهو: أيهما هو الأصل في باب النعت الاسم أم الفعل؟ وأجاب عن ذلك بقوله: الاسم أصل للفعل في باب النعت، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت... وعلّل ذلك تعليلا دقيقا، واستأنس بقول ابن جني في هذا الباب[2].

وعن إقامة النعت مقام المنعوت قال: لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت لوجهين-

أحدهما: احتماله الضّمير، فإذا حذفت المنعوت لم يبق للضّمير ما يعود عليه.

الثّاني: عموم الصّفة، فلا بدّ من بيان الموصوف بها ما هو؟ وأفصح عن ذلك بوضوح بين بالتّعليل المنطقي والأدّلة الواضحة[3]

وإذا نعت الاسم بصفة هي كسببه، ففيه ثلاثة أوجه ... ذكرها ووجه القول فيها[4].

وفيما يتعلّق بحق النّكرة إذا جاءت بعدها الصّفة، ذهب إلى أنّه يجب أن تكون جارية عليها ليتّفق اللّفظ.

وأمّا نصب الصّفة على الحال فيضعف عندهم، أي عند النّحاة، لاختلاف اللّفظ من غيره ضرورة، ورد بعض محقّقي النّحاة هذا القول بالقياس والسّماع ... واستعرض ابن القيّم ما ذكره المحقّقون من القياس والسّماع، واسترشد بآراء فحول النّحاة كسيبويه، وحقّق المسألة تحقيقاً رائعاً استعمل فيه القواعد النّحويّة[5].

وعن قطع النّعت قال: النّعت إذا كان تمييزاً للمنعوت مثبتاً له، لم يقطع برفع ولا نصب، لأنه من تمامه، وإن كان غير تمييز له، بل هي من أداة المدح له أو الذّم المحض شاع قطعه، تكرّرت

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 171.

[2] المصدر نفسه، ج 1/ ص 171.

[3] المصدر نفسه، ج 1/ ص172.

[4] المصدر نفسه ، ج 1/ ص 173، 174.

[5] المصدر نفسه، ج 1/ ص 185، 189.

النّعوت أو لم تتكرّر، وإنّما يشترط تكرّر النّعوت إذا كانت للتّمييز والتّبيين، فيحصل الإتباع ببعضها، ويسوغ قطع الباقي، فتفطّن لهذه النّكتة، والّذي يدلّك على ذلك قول سيبويه: سمعت العرب يقولون: الحمد لله رب العالمين، فسألت عنها يونس: فزعم أنّها عربيّة.

وفائدة القطع من الأوّل، أنّهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذمّ جدّدوا الكلام، لأن تجديد غير اللّفظ الأوّل دليل على تجدّد المعنى، وكلّما كثرت المعاني وتجدّد المدح كان أبلغ[1].

- **الفرع الثاني: وعن الحروف.**

قال ابن القيّم: أصل الحروف أن تكون عاملة، لأنّها ليست لها معاني في أنفسها، وإنّما معانيها في غيرها، وأمّا الّذي معناه في غيره وهو الاسم فأصلة أن لا يعمل في غيره، وإنّما وجب أن يعمل الحرف في كلّ مادلّ على معنى فيه لأن اقتضاءه معنى فيقتضيه عملاً، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف عمّا دخل عليه معنى، وجب أن يتشبّت به لفظاً، وذلك هو العمل، فأصل الحرف أن يكون عاملاً.

ثم قسم الحروف إلى قسمين أحدهما: يعمل، والثّاني: لا يعمل مثل (هل والهمزة). وعرض نماذج من الحروف العاملة وغير العاملة وعلل ذلك تعليلاً دقيقاً، وبخاصّة عندما وقف مع بعض حروف النفي، وحرف النّداء، والاستثناء، وحروف العطف، وغيرها[2].

- **الفرع الثالث: ومن باب البدل.**

ذكر سؤالاً قال فيه: ما الفائدة في إبدال النّكرة من المعرفة وتبيينها بها ؟ فإن كانت الفائدة في النّكرة فلم ذكرت المعرفة؟ وإن كانت في المعرفة فما بال ذكر النّكرة ؟ وقد أفاض وأفاد في جوابه عن هذه التّساؤلات، وأبرز ما فيها من فوائد[3].

---

[1] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 1/ ص 189.

[2] المصدر نفسه ، ج 1/ ص 30، 34.

[3] المصدر نفسه، ج 2/ ص 8، 9.

تم تعرض للحديث عن بدل البعض من الكل، وبدل المصدر من الاسم، وقرّر أنّهما جميعاً يرجعان في المعنى والتّحصيل إلى بدل الشّيء، وهما لعين واحدة... وأفصح عن ذلك بأمثلة استلهم منها توجيه معنى التّركيب النّحوي[1].

- **الفرع الرابع: وعن الخبر.**

ذكر ابن القيّم فائدة أوقفها لتقسيم الخبر إلى مفرد وجملة، ثم بيّن حكم كل منهما[2] وفرع على ذلك مسائل.

الأولى: في حكم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وفيه فوائد جمة ينبغي لمن يحب الاطلاع على أسرار العربية أن يقف عليها[3].

والثانية: أوقفها لبيان اعتماد اسم الفاعل على ما قبله أو كان معه قرينة مقتضية للفعل، وبعده اسم مرفوع... وما جاء على مثل هذا أجاز فيه وجهان أن يكون الخبر خبرا مقدما والاسم بعده مبتدأ، وأن يكون مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا نحو: أقائم زيد؟ وما قائم عمرو، ووجه القول في نحو هذا بأسلوب دقيق[4].

الثالثة: رد فيها على قولهم: ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثة، قال: ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل يعرف من العلة في منع ذلك... وذكر العلّة مع تفصيل القول فيها[5].

الرّابعة: وقف فيها وقفة متأنّية مع قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ{٦}﴾ [البقرة: 6]، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: 6]، ومثل هذين الموضعين مما يشكل إعرابه على بعض علماء العربيّة، فقد بينهما ابن القيّم أحسن بيان[6].

---

(1) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 2/ ص 41، 42.

(2) المصدر نفسه، ج 3/ ص 36.

(3) المصدر نفسه، ج 3/ ص 38.

(4) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج 3/ ص 42، 43.

(5) المصدر نفسه، ج 3/ ص 43، 44.

(6) المصدر نفسه، ج 3/ ص 45.

ومنه؛ فالكتاب غني بمادته العلمية، فما من فائدة ذكرها ابن القيم، أو مسألة تفرعت عنها، إلا وتجد أن للقواعد النحوية دورا فعالا في محيطها، والشيخ لم يترك بابا من أبواب النحو إلا ووضع أيدينا على فوائد جمة فيه، وعلم غزير يروي نهم المتعطش، ويربي ملكة الذوق الرفيع، وينمي الحس المرهف عند الباحث، ويدفعه إلى عمق الفكرة، ويجعل العقل ينفذ وراء الأفكار حتى تصقل عنده المواهب الفائقة في العلوم العربية والعلوم الشرعية.

وبعد... فهذه قطرة من محيط زاخر، أضعها بين يدي كل قارئ، ليقف عليها وينظر من خلالها في مرآة تقرب له الأشياء المتباعدة، فيتيقن أن قواعد النحو وأصوله تلعب دورا فعالا في ترجيح معاني التراكيب النحوية، فضلا عما تنطوي عليه من أسرار عجيبة لها فاعليتها في كل فن يكتب بالعربية.

الخـــــــــــاتمة

الخاتمة

بعد هذه الجولة المباركة في رياض علم هذا العالم الجليل ابن القيم رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، والتي كانت تدور في فلك النحو وأصوله –ترجيحا وتوجيها وتعليلا، دراسة وتحليلا– يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- يعد ابن قيم الجوزية من أعلام النحو واللغة المبرزين الذين لهم باع طويل في ترجيح علوم العربية، ويعد كتابه "بدائع الفوائد" ثمرة لجهود نحوية عظيمة قدمها لخدمة العلوم العربية والشرعية.
- لقد أثبت في كتابه هذا فوائد تعد بمثابة قواعد وضوابط يستخدمها النحوي والبلاغي، والمفسر والفقيه، والأصولي والمحدث، فتكون له عونا على ترجيح المعاني والأحكام الشرعية.
- استعمل ابن القيم التعليل في ترجيح المسائل النحوية بحكمة دقيقة، وتجنب الإفراط فيه، فنجد أنه لا يعلل إلا ما يحتاج إلى بيان وإيضاح، ليبرز زبدة كلام القوم، ثم يوجه هذه المسائل توجيها له أصالته في محيط المعاني النحوية.
- استخدم القواعد النحوية استخداما دقيقا ينطق بعمق فكره، وسعة ثقافته، فنراه –غالبا– لا يخرج عن آراء السابقين من فحول النحاة؛ أمثال: سيبويه وابن السراج والسهيلي... ولكنه يقف أحيانا موقفا يستنطق المسألة النحوية سرا ليستلهم به معنى جديدا؛ يجعله دليلا يرد به على بعض النحاة.
- لم أر منه تعصبا لمذهب نحوي، بل أراه يدور مع الحق حيث دار، ويقف بجانب الصواب حيث كان، فيختاره، ويدعمه بأدلة قوية، وفي ذلك دعوة منه إلى التحرر الفكري، ونبذ التقليد الأعمى.
- لم يقف ابن القيم عند نقل آراء السابقين ومذاهبهم، بل كان ينفرد بآراء وجيهة يقطع بها الطريق أمام كل معاند، فبعد عرض الآراء وترجيحها يقول: وعندي... أو وأحسن منه أن يقال:... أو عندي في الآية تقديران... ثم يذكر ترجيحه مدعما بالأدلة، وبخاصة أقوال محققي النحاة.

- إن لابن القيم جهودا نحوية بارزة، قدمها لخدمة القاعدة والمعنى؛ مثل: (الوصلات) التي نجدها مبثوثة في بعض أبواب النحو، فجمعها في مكان واحد من كتابه، وأفاض في ترجيح استعمالها، وكذلك الروابط بين الجملتين وأقسامها، مع كونها معدودة ضمن أدوات الشرط، إلا أنه كشف كثيرا من أسرارها، ورجح القول في استعمالها بضوابط محكمة، ووضع قاعدة جامعة في الابتداء لا يشذ عنها شيء.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى الصراط المستقيم.

وصلى الله وسلم على النبي الأمين وآله وصحبه أجمعين.

الفهـــــــــارس

- فهرس الآيات.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

أولا:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ...﴾	7	66
سورة البقرة		
﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	6	123
﴿وإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾	23	107
﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾	24	107
﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾	183	64
﴿لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾	187	116
سورة آل عمران		
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾	97	64
﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾	173	73
سورة النساء		
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	3	92
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾	6	55
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْٱلصَّٰلِحَٰتِ...﴾	57	72
﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ...﴾	95	66

الآية	رقمها	الصفحة

سورة المائدة

﴿يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ... ﴾	6	61
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ...﴾	34	73
﴿ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ﴾	116	106 – 49

سورة الأعراف

﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾	4	102
﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	56	60
﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾	78	53

سورة التوبة

﴿إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾	117	54

سورة هود

﴿عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۖ﴾	43	54
﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾	64	55
﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾	67	53
﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾	94	53

الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الحجر	
﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ...﴾	42	68
	سورة الإسراء	
﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾	47	66
	سورة الكهف	
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا...﴾	24-23	42
	سورة مريم	
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	17	55
	سورة طه	
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾	71	60
	سورة الأنبياء	
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾	22	107
﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾	34	107

الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الحج	
﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾	2	40
	سورة الشعراء	
﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِۚ﴾	189	53
	سورة النمل	
﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾	40	74
﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾	65	73 – 67
	سورة الأحزاب	
﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	43	54
	سورة ص	
﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّۖ﴾	75	90
	سورة غافر	
﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ...﴾	3	100
﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾	67	55

الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الشورى	
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾	52	70
	سورة الزخرف	
﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدٗا...﴾	10	98
﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٞ...﴾	81	107
	سورة محمد	
﴿طَاعَةٞ وَقَوْلٞ مَّعْرُوفٞۚ﴾	21	59
	سورة الفتح	
﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسْتَقِيمٗا﴾	2	70
﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ...﴾	27	42
	سورة الطور	
﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾	39	54
	سورة الحديد	
﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ﴾	3	98

الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الصف	
﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾	14	59
	سورة الجمعة	
﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُواْ...﴾	6	118
	سورة المنافقون	
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ...﴾	6	123
	سورة التحريم	
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾	7	118
	سورة الإنسان	
﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	6	68
	سورة الأعلى	
﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ...﴾	4-3-2	98

الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الشمس	
﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾	5	90
	سورة العلق	
﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ...﴾	16-15	51
	سورة الكافرون	
﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ...﴾	3-2	91
﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾	3	90
﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾	6	118

ثانيا:

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

المصادر والمراجع

1. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م).
2. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1421هـ-2001م).
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، (د.م: دار إحياء التراث، مطبعة الحلبي، ط1، 1954م).
5. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباه الزمان، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، د.ط، 1968م).
6. ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين: طبقات الحنابلة، تحقيق حامد الفقي، (د.م : مطبعة السنة المحمدية، د.ط، 1376هـ - 1976م).
7. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار ابن زيدون، المكتبة الحديثة، د.ط، د.ت).
8. ابن فارس، أبو الحسن أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1369هـ).
9. ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، (القاهرة: مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركائه، د.ط، د.ت).

10. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمـــشقي: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تـــــحقيق محمد حامد الفـــــقي، (بيروت: دار المعـرفة، ط 2، 1395هـ - 1975م).
11. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق محمد غازي، (القاهرة: مطبعة المندي، د.ط، د.ت).
12. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، تحقيق أحمد عبد السلام، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، د.ت).
13. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، (القاهرة: طبع إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت).
14. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: بدائع الفوائد، تحقيق هشام عطا وآخرون، (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ط1، 1416هـ - 1996م).
15. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: جلاء الأفهام، (الكويت: دار العروبة، ط 2، 1407 هـ - 1987 م).
16. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: روضة المحبين ونزهة المشتاقين، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1412 هـ - 1996 م).
17. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 14، 1407 هـ - 1986م).
18. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: طريق الهجرتين، تحقيق يوسف بديوي، (دمشق: دار ابن كثر، ط 1، 1414هـ -1993م).
19. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، (المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية، د.ط، د.ت).
20. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء: البداية والنهاية، (بيروت : مكتبة المعارف، د.ط، د.ت).

21. ابن كمال باشا: أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، (عمان: دار الفكر، د.ط، د.ت).
22. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة، تحقيق محـــــمد فؤاد عبد الباقي، (د.م: دار إحياء التراث العربي، د.ط 1395هـ-1975م).
23. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين: تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، (مصر: دار الكاتب العربي، د.ط، 1970م).
24. ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق عبد الرحمـــن بن سليمان بن العثيمين، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1990م).
25. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت).
26. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وعليه منار السّالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، (القاهرة:مطبعة الفجالة الجديدة، د.ط، د.ت).
27. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد خير طمعة حلبي، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت).
28. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، راجعه إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1998م).
29. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب، نشر مكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ط، د.ت).
30. أبو حيان، محمد بن يوسف: تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م).
31. أبو داوود، سليمان السجستاني: تهذيب سنن أبي داود، تخريج صـــــدقي جميل العطا، (بيروت: دار الفكر للطباعة ، ط1، 1426هـ-2005م).

32. أبوزهرة، محمد: ابن تيمية حياته وعصـــــره آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت).
33. الأزهري، خالد: شرح التّصريح على التّوضيح، (مصر: المطبعة الأزهرية، ط3، 1344هـ-1925م).
34. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1987م).
35. أنيس، إبراهيـــــم وآخرون: المعجم الوســـــيط، (القاهرة: دار إحياء التراث، د.ط، د.ت).
36. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، (بيروت: عالم الكتب، ط56، 1406هـ-1986م).
37. البقري، أحمد ماهر: ابن القيم من آثاره العلمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعية، د.ط، 1407هـ- 1987م).
38. بكر أبو زيد: ابن قيم الجوزية حياته وآثاره، (الرياض: مكتبة المعارف، ط2، 1405هـ - 1985م).
39. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى: سنن الترمذي، تخريج صدقي جميل العطار، (بيروت: دار الفكر للطباعة، ط1، 1426هـ -2005م).
40. جبل، محمد حسن حسن: دفاع عن القرآن، (د.م: البربري للطباعة الحديثة، د.ط، د.ت).
41. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، (مصر: دار الكتب المصرية، ط2، د.ت).
42. الحجي، حياة ناصر: أحوال العامة في حكم المماليك، دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (الكويت: دار القلم، ط 2، 1994م).
43. حسن، علي إبراهيم: تاريخ المماليك البحرية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1967م).
44. الحموز، عبد الفتاح: التأويل النحوي في القرآن الكريم، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ط، 1404هـ -1984م).

45. الحموز، عبد الفتاح: المذهب السلفي(لابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، (جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد1، العدد الأول، ص24-45، 1986م).
46. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د. ت).
47. الخالدي، إسماعيل: العالم الإسلامي والغزو المغولي، (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1402هـ -1984م).
48. الخالدي، صلاح عبد الفتاح: البيان في إعجاز القرآن، (الأردن: دار عمار، د.ط، 1996م).
49. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ).
50. الزركلي، خير الدين: الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م).
51. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف، صححه مصطفى حسين أحمد، (د.م: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت).
52. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب، (بيروت: مكتبة الهلال، د.ط، د.ت).
53. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق إبراهيم البنا، (د.م: دار الاعتصام، د.ط، د.ت).
54. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي/ الرياض: دار الرفاعي، ط2، د.ت).
55. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، صححه أميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).
56. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، (بيروت: مطبعة دار الفكر ، د.ط، 1979م).
57. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: الأشباه والنظائر في النحو، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

58. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر، ط 2، 1399هـ - 1979م).
59. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، 1964م).
60. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (د.م: دار المعرفة، د.ط، د.ت).
61. الشوكاني، محمد بن علي: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).
62. عاشور، سعيد عبد الفتاح: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ط، 1990م).
63. عاشور، فايد: الجهاد الإسلامي ضد الصليبية في العصر الأيوبي، (القاهرة: دار الاعتصام، د.ط، د.ت).
64. العبادي، أحمد: في تاريخ الأيوبيين والمماليك، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ط، 1995م).
65. العسقلاني، ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد خان، (حيدر أباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف، ط2، 1976م).
66. عطا، ذياب عبد الجواد: حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، (القاهرة: دار المنارة، د.ط، د.ت).
67. عواد، محمد حسن: تناوب حروف الجر في لغة القرآن، (عمان: دار الفرقان، ط1، 1402هـ-1982م).
68. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب، ط3، 1983م).
69. القشيري، مسلم ابن الحجاج أبو الحسن: صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).
70. المبرد، أبو العباس محمد بن يـــــــزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت).

71. المقريزي، أحمد بن علي: الخطط المســــــــماة بالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (القاهرة: مطبعة النيل، ط 1، 1326 هـ).
72. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق محمد أحمد قاسم، (بيروت: دار مكتبة الهلال، ط1، 2004م).
73. الندوي، أبوالحسن: رجال الفكر في الدعوة في الإسلام، (الكويت: دار القلم، ط6، 1403 – 1983 م).

ثالثا:

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

كلمة شكر .....

الإهداء .....

- **مقدمة** ..... أ
- **الفصل الأول: التعريف بابن قيم الجوزية، وكتابه بدائع الفوائد** 11

تمهيد: 12

المبحث الأول: التعريف بابن القيم وعصره 13

المطلب الأول: مقومات العصر والبيئة التي عاش فيها 14

الفرع الأول: الجانب السياسي 14

الفرع الثاني: الجانب العلمي 15

الفرع الثالث: الجانب الاجتماعي 16

المطلب الثاني: نسبه ومولده ونشأته 18

المطلب الثالث: مؤلفاته 26

المطلب الرابع: الكتب والمؤلفات التي كتبت عنه 31

المبحث الثاني: كتاب بدائع الفوائد 32

المطلب الأول: التعريف بكتاب بدائع الفوائد 33

المطلب الثاني: مصادر الكتاب النحوية 35

- **الفصل الثاني: مسائل ابن القيم الخلافية ومصادره في ذلك** 37

تمهيد 38

المبحث الأول: المسائل الخلافية التي ذكرها ابن القيم 39

المطلب الأول: المسائل الخلافية التي وافق فيها الكوفيين 40

الفرع الأول: القول في المؤنث بغير علامة تأنيث 40

الفرع الثاني: القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع 41

الفرع الثالث: إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء 41
الفرع الرابع: في إعراب المستثنى التابع 42
الفرع الخامس: عمل المصدر المعرف بالألف واللام 43
الفرع السادس: أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر 43
الفرع السابع: الاسم من (هذا) الذال وحدها دون الألف 44
الفرع الثامن: كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى أو لفظا فقط 44
الفرع التاسع: جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى 44
الفرع العشر: جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ 45
المطلب الثاني: المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين 46
الفرع الأول: تناوب الحروف 46
الفرع الثاني: الأصل في (لكن) 47
الفرع الثالث: معنى (الفاء) 47
الفرع الرابع: القول في تقديم الخبر على المبتدأ 48
الفرع الخامس: الظرف الواقع خبرا أو حالا أو صفة أو مفعولا ثانيا 48
الفرع السادس: زيادة الحروف 48
الفرع السابع: الأفعال ثلاثة: ماض ومضارع وأمر 49
الفرع الثامن: اشتقاق اسم الجلالة (الله) 49
الفرع التاسع: اشتقاق لفظتي (الناس) و(الإنسان) 49
الفرع العاشر: البدل ليس على نية تكرار العامل 50
المطلب الثالث: المسائل الخلافية التي اكتفى بذكرها 51
الفرع الأول: بدل النكرة من المعرفة 51
الفرع الثاني: الضمير بعد لولا 51
المطلب الرابع: المسائل الخلافية التي انفرد بها 53
الفرع الأول: تعليله لتذكير الفعل وتأنيثه 53
الفرع الثاني: حكمة الجمع بين (الرحمن الرحيم) 54

الفرع الثالث: حول الأداة (أم) 54
الفرع الرابع: قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ 54
الفرع الخامس: الحال لا يشترط فيها أن تكون مشتقة 55
الفرع السادس: أن الباء في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ 55
الفرع السابع: أن الخبر المشتق لا ضرورة إلى إضمار ضمير فيه 56
المبحث الثاني: المصادر التي اعتمد عليها أو استفاد منها 57
المطلب الأول: (الكتاب) لسيبويه 58
الفرع الأول: موافقة ابن القيم لسيبويه 58
المسألة الأولى: ضوابط الابتداء بالنكرة 58
المسألة الثانية: انتصاب الحال من قولهم 59
المسألة الثالثة: نيابة الحروف وتعاقبها 59
مسائل أخرى اعتمد فيها رأي سيبويه 60
الفرع الثاني: المسائل التي خالف فيها سيبويه 60
المسألة الأولى: حذف التاء من: 60
المسألة الثانية: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه 60
المسألة الثالثة: الواو وإفادتها الترتيب 61
المسألة الرابعة: إعراب المستثنى التابع 61
المسألة الخامسة: عمل المصدر المعرف بالألف واللام 62
المسالة السادسة: جواز حذف الضمير المنصوب 62
المطلب الثاني: (الخصائص) لابن جني 63
الفرع الأول: موافقة ابن القيم لابن جني 63
المسألة الأولى: أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض 63
المسألة الثانية: بدل الجملة من الجملة 63
المسألة الثالثة: في الاشتقاق والتضمين 63
الفرع الثاني: مخالفة ابن القيم ابن جني 63

المسألة الأولى: حذف المضاف 63
المسألة الثانية: في أحوال المبتدأ والخبر 64
المطلب الثالث: (الكشاف) للزمخشري 66
الفرع الأول: موافقة ابن القيم للزمخشري 66
المسألة الأولى: رأي الزمخشري في تحديد معنى المسحور 66
الفرع الثاني: مخالفة ابن القيم للزمخشري 66
المسألة الأولى: في تعليله مجيء (غير) صفة للمعرفة 66
المسألة الثانية: توجيه الاستثناء في قوله تعالى 67
المطلب الرابع: (نتائج الفكر) للسهيلي 69
الفرع الأول: موافقة ابن القيم للسهيلي 69
المسألة الأولى: حول معنى كلمة الصلاة 69
المسألة الثانية: حول فاصدة اشتقاق الفعل من المصدر 69
المسألة الثالثة: انتصاب المصادر نحو: سبحان ومعاذ 69
المسألة الرابعة: حديث السهيلي عن التقديم والتأخير في القرآن 70
الفرع الثاني: مخالفة ابن القيم للسهيلي 70
المسالة الأولى: حول اشتقاق اسم الجلالة (الله) 70
المسألة الثانية: في بيان الفرق بين ألفاظ القرآن 70
المسألة الثالثة: أصل (لكن) 71
المسألة الرابعة: حرفا الاستقبال (السين وسوف) 72
المطلب الخامس: (التسهيل) لابن مالك 73
الفرع الأول: مخالفة ابن القيم لابن مالك 73
المسألة الأولى: وقوع الفعل الماضي صلة الموصول 73
المسالة الثانية: في الاستثناء في قوله تعالى 73
- **الفصل الثالث: دراسة تحليلية لترجيحات ابن القيم الجوزية** 75
تمهيد 76

المبحث الأول: ترجيحاته المتعلقة بالحركة الإعرابية والتنوين 77
المطلب الأول: السبب في اختصاص الإعراب بالأواخر 78
المطلب الثاني: رده على النحاة في قولهم: حرف متحرك، وتحركت الواو..... 79
المطلب الثالث: تعليله لحركة الإعراب 80
المطلب الرابع: فائدة التنوين 82
المطلب الخامس: اختصاص النون الساكنة بالدلالة على التنوين 83
المبحث الثاني: الوصلات والأسماء الموصولة والأفعال 84
المطلب الأول: الوصلات 85
المطلب الثاني: توجيه القول في إعراب (اللذان واللتان) 87
المطلب الثالث: (ما) الموصولة 89
المطلب الرابع: أقسام الأفعال وأحكامها 93
المطلب الخامس: الحكمة من وراء حذف العامل في (بسم الله) 94
المبحث الثالث: العطف 96
المطلب الأول: حكم عطف الدعاء على الخبر 97
المطلب الثاني: العطف وتركه واذر ذللك على المعنى 98
المطلب الثالث: العامل في المعطوف 101
المطلب الرابع: مواطن استعمال بعض أدوات العطف 102
المطلب الخامس: معنى (ثم) 103
المبحث الرابع: في الروابط بين الجملتين والتقديم والابتداء بالنكرة 104
المطلب الأول: ما هي الروابط بين الجملتين وما أقسامها؟ 105
الفرع الأول: المسألة الأولى 106
الفرع الثاني: المسألة الثانية 106
الفرع الثالث: المسألة الثالثة 106
الفرع الرابع: المسألة الرابعة 107
الفرع الخامس: المسألة الخامسة 107

الفرع السادس: المسألة السادسة 108
الفرع السابع: المسألة السابعة 108
الفرع الثامن: المسألة الثامنة 109
الفرع التاسع: المسألة التاسعة 109
المطلب الثاني: فائدة التقديم 110
المطلب الثالث: حكمة الابتداء بالنكرة 111
الفرع الأول: قاعدة جامعة في هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شيء منه 112
المبحث الخامس: الإضافة وترجيحات مضافة 114
المطلب الأول: إضافة الموصوف إلى الصفة 115
المطلب الثاني: الحكمة في إضافة ظروف الزمان إلى الأحداث الواقعة فيها 116
المطلب الثالث: وهذا باب لا ينخرم وهو من ألطف مسالك العربية 118
المطلب الرابع: عرض عام لبعض الفوائد التي ذكرها ابن القيم في الكتاب 120
الفرع الأول: من باب النعت 120
الفرع الثاني: وعن الحروف 122
الفرع الثالث: ومن باب البدل 122
الفرع الرابع: وعن الخبر 123
- **الخاتمة** 125
الفهارس: 128
أولا: فهرس الآيات القرآنية 129
ثانيا: فهرس المصادر والمراجع 137
ثالثا: فهرس الموضوعات 145